جامعــــــة الأزهـــــر - غـــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليــة الاقتصــاد والعلــوم الإداريــة
برنــامج ماجســتير العلــوم السياســية

ثورة 25 يناير المصرية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي

January 25 th Revolution and its impact on Israeli national Secuarity

إعــداد الباحث
غسان محمد السويركي

إشـــــــــراف
الدكتورة/ عبير عبد الرحمن ثابت

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة الأزهر- غزة

1435هـ - 2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ
لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾

(سورة الأنعام / الآية 82)

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع

إلى روح والدي ووالدتي الطاهرتين رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته

﴿وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾

كذلك اهدي هذا العمل إلى اخوتي واخواتي ادامهم الله، والى زوجتي وابنائي

وبناتي بارك الله فيهم، ووفقهم إلى ما يحب ويرضى، وانار دربهم

وإلى كل من علمني حرفاً

اهدي هذا المجهود إلى طلبة العلم، لعله يكون عملاً ينتفع به، ودافعاً

للبحث والتطوير والبناء عليه.

الباحث

شكر وتقدير

﴿ربِّ أَوزِعْنيْ أنْ أشكرَ نعمَتكَ التي أنعمتَ عَلَيَّ﴾(النمل: 19).

الحمد لله والصلاة والسلام على إمام المرسلين، المُعلم الأول محمد خاتم النبيين، والشكر الدائم لله على نِعمه، وأعظمها نعمةُ العقل، واسأل الله العليم الخبير أن يُديم نعمه ويهب لنا العلم النافع إنه على كل شيء قدير.

فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَمَن يشكرْ فإنَّما يشكرُ لنفسِه﴾، وقال رسولُ الله (ﷺ): (من لا يشكرِ الناسَ لا يشكرِ الله) صدقَ رسولُ الله (ﷺ)، اعترافاً لذوي الفضلِ بفضلِهم، ورداً بالمعروفِ إلى أهلِهِ من غيرِ نقصانٍ ولا نُكْران، أحمدُ اللهَ الذي أكرمني ويسَّرَ لي إتمامَ هذه الرسالة، فالشكرُ له وحدَهُ أولاً وأَخيراً.

أتقدم بالشكر والتقدير للدكتورة/ عبير عبد الرحمن ثابت- حفظها الله ورعاها- وجعلها ذخراً للعلم والمتعلمين، على تفضلها بالإشراف على رسالتي، موجهةً، ومرشدةً، ومصححةً لبوصلة الرسالة، فكان لها الأثر الإيجابي في إخراج الرسالة بهذا الشكل، فكل الشكر والعرفان والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير من الأستاذين الفاضلين: عضوي لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ رياض العيلة، والدكتور/ خالد شعبان، الذين قبلا مناقشة هذه الرسالة، وكلي يقين بأن ملاحظاتهم على الرسالة ستثريها وتقوي بنيانها، فلهم مني كل الشكر والتقدير.

كما أتقدم بالشكر والتقدير من هيئة التدريس قي قسم العلوم السياسة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، في جامعة الأزهر، والشكر موصول للأستاذ/عبد السلام جمعة الذي دقق الرسالة لغوياً.

كما أتقدم بالشكر للإخوة العاملين في مكتبة جامعة الأزهر، ومكتبة مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في غزة، ومكتبة جامعة الأقصى، ومكتبة الجامعة الإسلامية.

واحترازاً من النسيان، أتوجه بخالص الشكر والتقدير لكل من قدم لي المساعدة والمشورة.

﴿ذلك فضلُ اللهِ يؤتيهِ مَنْ يشاءُ واللهُ ذو الفضلِ العظيم﴾(الجمعة-4)

والله ولى التوفيق.

قائمة المحتويات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الآية القرآنية.	أ
الإهداء.	ب
الشكر والتقدير.	ج
قائمة المحتويات.	د
قائمة الملاحق.	و
ملخص الدراسة باللغة العربية.	ز
ملخص الدراسة باللغة الانجليزية.	ح
الفصــل الأول : الإطـار العـام للدراسـة	
1.1 مقدمة الدراسة.	2
2.1 مشكلة الدراسة.	3
3.1 فرضيات الدراسة.	4
4.1 أهمية الدراسة.	4
5.1 أهداف الدراسة.	5
6.1 مناهج الدراسة.	5
7.1 حدود الدراسة.	6
8.1 أدوات الدراسة.	6
9.1 الدراسات السابقة.	7
10.1 تعقيب على الدراسات السابقة.	13
11.1 مصطلحات الدراسة.	14
الفصــل الثـاني: مرحلة ما قبل الرئيس المصري حسني مبارك	
1.2 تمهيد.	17
2.2 العلاقات المصرية الإسرائيلية قبل سقوط حكم حسني مبارك وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي.	18
1.2.2 معايير وضوابط العلاقة بين مصر وإسرائيل خلال فترة حكم مبارك.	18
2.2.2 القضايا الايجابية في العلاقات والمواقف الإسرائيلية في عهد الرئيس مبارك.	27
1.2.2.2 الجوانب الايجابية في العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك.	27
2.2.2.2 المواقف الإسرائيلية إزاء سقوط نظام مبارك.	31
3.2 الموقف الإسرائيلي من الثورة التونسية.	34
2.3.2 الثورة المصرية.	38
4.2 مرحلة المجلس العسكري.	40
1.4.2 المرحلة الانتقالية (مرحلة المجلس العسكري).	40

الصفحة	المـوضــــــــــــوع
45	2.4.2 الموقف الإسرائيلي من بعض القضايا.
53	5.2 الخلاصة.
	الفصل الثالث: ثورة 25 يناير والمخاوف الاسرائيلية
55	1.3 تمهيد.
55	2.3 ثوره 25 يناير والقوى المشاركة فيها.
56	1.2.3 البيئة التي ولدت فيها الثورة.
57	2.2.3 الانطلاقة الأولى للثورة.
65	3.3 الجوانب الايجابية والسلبية للثورة على الأمن الإسرائيلي.
65	1.3.3 الجوانب السلبية للثورة المصرية على الأمن الإسرائيلي.
74	2.3.3 الجوانب الايجابية للثورة المصرية على الأمن الإسرائيلي.
82	4.3 الموقف الإسرائيلي وتفاعلاته مع ثوره 25 يناير.
82	1.4.3 موقف المؤسسة السياسية الإسرائيلية من الثورة.
87	2.4.3 موقف المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية من الثورة.
94	5.3 الخلاصة.
	الفصــل الرابع: رؤى مستقبلية
96	1.4 تمهيد.
96	2.4 الانتخابات المصرية ونتائجها على الأمن القومي الإسرائيلي.
97	1.2.4 المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية.
101	2.2.4 المرحلة الثانية من الانتخابات.
106	3.2.4 آليات التحرك الإسرائيلي لمحاصرة حكم الإخوان المسلمين.
111	3.4 أبعاد و تداعيات ثوره 25 يناير على السياسة الإسرائيلية.
111	1.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على سياسة إسرائيل في المنطقة.
115	2.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية.
118	3.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على جبهة سيناء ودول المنطقة.
119	4.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الجوار الإقليمي.
121	5.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على المواقف الدولية.
125	4.4 رؤى مستقبليه للعلاقات المصرية الإسرائيلية.
125	1.4.4 الرؤية الإسرائيلية لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية.
126	2.4.4 مستقبل العلاقات الى اين؟
129	5.4 الخلاصة

الصفحة	المـوضـــــــــــوع
	نتائج الدراسة والتوصيات ـ المصادر والمراجع
131	نتائج الدراسة.
132	توصيات الدراسة.
133	مراجع الدراسة العربية والأجنبية.

قائمة الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الوثيقة	رقم الملحق
154	اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين إسرائيل ومصر عام 1978م	1

ملخص الدراسة باللغة العربية

ثورة 25 يناير المصرية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي

تناولت هذه الرسالة ثورة 25 يناير المصرية وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي، وبينت مراحل تطور الثورة المصرية، والعوامل الذاتية والموضوعية التي أثرت فيها، حيث جاءت ثورة 25 يناير بدون مقدمات أيديولوجية تنادي بالحرية والعدالة الاجتماعية، والقضاء على الفساد وتحسين الظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وقد لاقت ثورة 25 يناير اهتماماً كبيراً على المستوى الإقليمي والدولي، وكانت أكثر الدول اهتماماً بالثورة هي إسرائيل، وقد أبدت إسرائيل قلقاً وخوفاً وانزعاجاً منقطع النظير، واعتبرت الثورة المصرية زلزالاً سياسياً ضرب المنطقة، وكانت أكثر ما تخشاه إسرائيل صعود الإسلاميين على الحكم وإلغاء (اتفاقية كامب ديفيد) التي تعتبر أحد الركائز الأساسية للأمن القومي الإسرائيلي، وتحول مصر إلى دولة مدنية ديمقراطية يكون الشعب فيها مصدر السلطات.

استندت الدراسة في معالجة الموضوع على الأدبيات السابقة، وتصريحات القادة والمسؤولين والمحللين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، والبيانات والبرامج السياسية التي أصدرتها الحكومة المصرية والمجلس العسكري المصري ومرشحي الرئاسة المصرية، والأدلة التاريخية ذات الصلة ومعطيات الواقع وتحليله، وتداعيات حالة التغيير والتطور السياسي للثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي.

تكمن أهمية الدراسة بأنها قدمت بحثاً علمياً متميزاً بالتحليل والتفسير، بحيث يتم الاستفادة منها، خاصة أن موضوع الدراسة يعالج مشكلة حيوية وقائمة وتتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، كما وتكمن أهمية هذه الدراسة في استخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج تحليل المضمون بالرجوع إلى الوثائق والبرامج السياسية والتصريحات السياسية للقادة والمسؤولين المصريين والإسرائيليين.

حاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس الذي يتعلق بعنوان ومحتوى الدراسة، ما مدى تأثير ثورة 25 يناير المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي؟ وقدمت الدراسة تحليلاً معمقاً للإجابة على أسئلة الدراسة الفرعية في أربعة فصول. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الثورة المصرية جاءت من أجل الحرية والعدالة الاجتماعية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية، ولن تؤثر في المدى القريب على الأمن القومي الإسرائيلي.

Abstract

January 25 th Revolution and its impact on Israeli national Secuarity

This study sheds light on the 25^{th} of January Egyptian revolution and its impact on the Israeli national security. It also investigates the development stages of the revolution and the subjective and objective aspects that influence it. It is worth mentioning here that this revolution broke out spontaneously and without any ideological grounding ; it has erupted to call for justice and social freedom. On the other hand, it supports the elimination of the corruption and the improvement of the social and economic conditions.

This revolution received a considerable attention regionally and internationally. Indeed , Israeli was critically concerned with this revolution. Israel shows unmatched apprehensions , anxiety and annoyance. The revolution came as an earthquake that has massively struck the region. Israel was so frightened that the Islamists would govern the country. As a result, Camp David deal will be out of date, and accordingly this will affect the Israeli national security.

Therefore , Israel tries to do its best to gain the sympathy and the support of the rest of the world through the fear- scaring policy it followed in such contexts. It also tried to remind the whole world that it is the only model of democracy in the region that can be described as a jungle. Israel wants to prove that the democracy is non- Arabs because it is mostly disturbed by the fact that Egypt is turning into a democratic- civil state in which the nation is the source of authority.

In dealing with this subject , the study based on the previous bibliographies. Also , the speeches of the Israel leaders, politicians and military persons as well. Furthermore , this study considers the political data and programs which were released by the Egyptian government , the military council and the Egyptian candidates for presidency. One can add the historical evidences and the situation aspects related to such theme. In addition , one more source that this search depends on is the implications of the political change and development of the Egyptian revolution and its impact on the national Israeli security.

This study is considered as a crucial one for many reasons. First, it is a unique –scientific research by its analysis and interpretation and can be very beneficial to those who are interested in such subjects. Indeed, the theme of the study deals with a vital –outstanding problem which is related to the Arab-Israeli conflict. Second , it follows the analytic – descriptive methodology and the content – analysis methodology as well. This can be done through taking the political documents ,programs and speeches of both Egyptians and Israelis as a reference.

This research tried to answer a central question that is related to its title and content, i.e. What is the impact of the 25^{th} January Egyptian revolution on the national Israeli security? Also, it provided a deep analysis that helps in answering the sub-questions in four chapters. The study wraps up with a number of results. The essential result that the study came up with is that the Egyptian revolution appeared to achieve justice and social freedom. Also ,it came to reform the economic conditions. And it will not influence the Israel national security in a short term.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

- مقدمة الدراسة.
- مشكلة الدراسة.
- فرضيات الدراسة.
- أهمية الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- مناهج الدراسة.
- حدود الدراسة.
- أدوات الدراسة.
- الدراسات السابقة.
- تعقيب على الدراسات السابقة
- مصطلحات الدراسة.

1.1 المقدمة

شهد العالم العربي عدة ثورات واحتجاجات في عدد من الدول العربية، وهو ما أطلق عليه الربيع العربي، أو ما عرفت عنه وزيرة الخارجية الأميركية السابقة كونداليزا رايس "الفوضى الخلاقة"، وبعيداً عن التسميات أوالاختلافات في وجهات النظر المتعددة بأنها ثورة أم فوضى خلاقة هدفها تمرير مشروع صهيو أمريكي أم مطلب وطني مصري. وفي قراءة سياسية لبعض المحللين للعقيدة الأمنية الإسرائيلية، لم تعد نسبة الأمن التي كانت تشعر بها إسرائيل هي نفسها، خصوصا أن تلك الثورات طالت عدد من دول الجوار وخاصة مصر التي تعتبر قلب العالم العربي ذات الثقل الحضاري والسياسي في المنطقة.

أولت المؤسسة الأمنية والقادة الإسرائيليون والباحثون وخبراء الشؤون العربية اهتماماً كبيراً بتأثيرات الثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، وشمل ذلك مجالات واسعة، يأتي في مقدمتها: مستقبل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وطبيعة العلاقات الثنائية المستقبلية، وانعكاسات الثورة المصرية على وضع إسرائيل العسكري، وعلى ميزان القوى في المنطقة، وتركيبة الجيش الإسرائيلي وحجمه، ووضع إسرائيل الاقتصادي والسياسي، ومكانة إسرائيل ودورها في المنطقة، والقضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة.

وقد تراوحت السيناريوهات المطروحة من المؤسسة الأمنية والقادة الإسرائيليون والباحثون بين التفاؤل والتشاؤم، وكان فحوى السيناريو الأكثر تشاؤماً هو أن حالة عدم الاستقرار في مصر ستتيح لعناصر إسلامية إمكان السيطرة على السلطة، الأمر الذي من شأنه أن يلحق ضرراً كبيراً باتفاق السلام مع إسرائيل. وكانت وجهة النظر الأخرى تقول أن مصر تحتاج إلى وقت طويل حتى تلملم جراحاتها وتعيد بناء قدراتها بعد الانقسامات التي طالت قوى الثورة وتهاوي الاقتصاد الوطني فيها. الأمر الذي ذهب إليه بول ريفين، من مركز موشي دايان للدراسات الشرق الأوسطية والإفريقية (عبد الحي، 2011).

إن المتأمل للمشهد المصري وما أفرزته الانتخابات المصرية من فوز قوى الإسلام السياسي بأغلبية أصوات مجلس النواب المنحل ومجلس الشورى الذي اضطلع ببعض مهام مجلس النواب فضلا عن فوز الرئيس مرسى بالرئاسة وهو مرشح القوى الاسلاميه بات يشكل بعض الريبة في نفوس بعض المصريين هل نحن أمام أسلمة المجتمع المصري من جديد. أو نحن أمام دوامه جديدة من العنف وفصلاً جديداً من ثوره القوى الرافضة لهيمنه الإسلام السياسي على الحاضر المصري، أما الجانب الإسرائيلي فبات أكثر يقيناً أن مصر الأمس ليست مصر اليوم وأن واقعاً جديداً قد حل

بالمنطقة العربية عامة والمصرية خاصة، على الرغم من بعض الرسائل المكتوبة والعملية التي أرسلتها مصر للإسرائيليين، سواء دبلوماسية مع السفير المصري أو بقمع الجماعات الجهادية في سيناء التي كانت تثير القلاقل على الحدود الإسرائيلية. على الرغم من تباين الموقف المصري من العمليات في سيناء والحرب على غزه والتي كان للقيادة المصرية موقفاً رافضاً للعدوان إلا أن الإسرائيليين في حيره من أمرهم هل يمكن احتواء النظام الجديد أم أن المستقبل يحمل معه شيء من ترسبات الماضي الأليم.

تعرض هذه الدراسة الآثار والتحديات والمخاطر التي تواجهها إسرائيل في ظل ثورة 25 يناير، وتباين المواقف الإسرائيلية من الثورة المصرية، التي عبر عنها القادة السياسيون والعسكريون وخبراء الشؤون العربية والأكاديمية ومراكز البحث في إسرائيل. وتقف أمام مفاجأة إسرائيل من اندلاع الثورة المصرية، وتتابع دوافع دعم إسرائيل لاستمرار حكم مبارك حتى اللحظة الأخيرة. كما ستقرأ تأثيرات هذه الثورة في إسرائيل كما عبر عنها الإسرائيليون، في النواحي السياسية والأمنية والإستراتيجية. التي أولت إسرائيل منذ نشوئها وحتى اليوم اهتماماً كبيراً بمصر وبدورها بالغ الأهمية في معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي، سواء في مرحلة الحرب بين الدولتين أو بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما. ويعود هذا الاهتمام لعاملين أساسيين؛ أولهما: قوة مصر الذاتية بوصفها دولة كبيرة ومتماسكة، وفيها طاقات كامنة وعوامل قوة تجعلها القوة العربية القادرة على الصمود أمام إسرائيل والتصدي لها. وثانيهما: دور مصر العربي والإقليمي الذي مكنها من تبوّء العمل العربي المشترك فترة طويلة .

2.1 مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في أن ثورة 25 يناير المصرية فتحت الباب لمستقبل قد يؤدى إلى اختلالات في موازين القوى في المنطقة العربية والى نكسات في اتفاقيه السلام المصرية الإسرائيلية تحمل في طياتها البعيدة تحدي للأمن القومي الإسرائيلي. لذلك دأبت إسرائيل إلى محاوله إجهاض التحول الثوري خاصة في مصر وإعاقة تحوله إلى نظام قد يهدد أمنها وسعت إلى اختزاله في عمليه إصلاح ديمقراطي يتعايش مع محيطه دون اهتمامات وأعباء خارجية تؤدى إلى تفجير صراع لا تريده. لذلك رصدت إسرائيل موارد وميزانيات لصراع ممكن أن يعيد التعامل مع مصر كعدو مما قد يؤثر على خارطة التحالفات والصراعات في المنطقة العربية وينذر بحدوث حرب جديدة. مما يعنى أن على إسرائيل أن تعيد صياغة منظومة أمنيه جديدة تقوم على قراءة الواقع السياسي جيداً وأن تواجه التحولات الثورية في المنطقة التي من شأنها أن تعيد الثقة لخيار المقاومة وتجدد الالتزام بالقضية الفلسطينية المركزية من خلال التأسيس لنظام عربي جديد يتمسك بالحقوق العربية الفلسطينية ويعمل على انتزاعها .

وتكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما تأثير ثورة 25 يناير المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي مراحل تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية؟
2. كيف نشأت وتطورت ثورة 25 يناير وما هي القوى المشاركة فيها؟
3. ما هي الجوانب الايجابية والسلبية التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي في ظل ثورة 25؟
4. ما مدى تأثير ثورة 25 يناير على المستويات السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية؟
5. ما هي أهم المواقف والتفاعلات الإسرائيلية من ثورة 25 يناير؟
6. ما هي الآفاق المستقبلية لثورة 25يناير انعكاساتها المتوقعة على الأمن القومي الإسرائيلي ؟

3.1 فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على ثلاث فرضيات هي:

1. أن الثورة المصرية قامت بدون مقدمات إيديولوجية لتحسين الأوضاع الداخلية، والمناداة بالحرية والعدالة الاجتماعية، وأن على أي حكومة جديدة أن تضع في سلم أولوياتها حل المشاكل الداخلية، لذا فإن الثورة المصرية لن يكون لها تأثير كبير في المدى القريب على الأمن القومي الإسرائيلي.
2. أن سياسة الخوف والرعب التي أبدتها إسرائيل خلال أحداث الثورة وما تبعها، هي سياسة إسرائيلية هادفة، تهدف إلى كسب تأييد العالم، باعتبار أن الثورة المصرية لم تقم من أجل الحرية؛ فالديمقراطية ليست للعرب- حسب إسرائيل- وإنما هي حالة فوضوية أو إرهابية تارة أخرى، وأن إسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.
3. نجاح الثورة المصرية قد يدفع إلى إحداث تغيرات جوهرية في النظام السياسي المصري، قد تفضي إلى بروز تحديات أمنية ذات كلفة باهظة على الاسرائيلين، مما يحمل في طياته إمكانية الانزلاق إلى تدهور أمنى، وهو ما يوجب على الاسرائيلين التأسيس لنظرية أمنية جديدة.

4.1 أهمية الدراسة

1. معرفه المواقف الإسرائيلية من ثورة 25 يناير المصرية.
2. تحليل كماً كبيراً من تصريحات القادة والمفكرين والكتاب، حول التأثيرات المختلفة لثورة 25 يناير المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي.

3. تتناول حدث تاريخي مهم وحديث وهو ثورة 25 يناير المصرية.
4. تقدم لصانع القرار السياسي المصري والعربي، رؤية كاملة حول التحديات والآثار التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي جراء الثورة، على جميع المستويات السياسية، والأمنية، والعسكرية.
5. إضافة جديد للمكتبة العربية من خلال تسليطنا الضوء على التحديات والمخاطر المحتملة التي قد تواجهها إسرائيل في ظل ثورة 25 يناير.

5.1 أهداف الدراسة

1. التعرف على نشأه وتطور ثورة 25 يناير والقوى المشاركة فيها.
2. التعرف على الجوانب الايجابية والسلبية لثورة 25 يناير وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي.
3. التعرف على التحديات التي تواجه الأمن القومي الإسرائيلي في ظل ثورة25 يناير
4. معرفة الأبعاد والتداعيات والمواقف السياسية والعسكرية والأمنية الاسرائيلية بعد ثورة 25 يناير.
5. استشراف مستقبل العلاقات المصرية الاسرائيليه بعد ثورة 25 يناير.

6.1 مناهج الدراسة

المنهج الوصفي التحليلي: "يقوم المنهج الوصفي التحليلي على أساس تحديد خصائص الظاهرة ووصف طبيعتها ونوعية العلاقة بين متغيراتها وأسبابها واتجاهاتها وما إلى ذلك من جوانب تدور حول سبر أغوار مشكلة أو ظاهرة معينة والتعرف على حقيقتها في أرض الواقع. والمنهج الوصفي التحليلي يشمل كافة المناهج الأخرى باستثناء المنهجين التاريخي و التجريبي. ويعتمد المنهج الوصفي على تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد الظروف والعلاقات الموجودة بين المتغيرات. كما يتعدى المنهج الوصفي مجرد بيانات وصفية حول الظاهرة إلى التحليل والربط والتفسير لهذه البيانات وتصنيفها وقياسها واستخلاص النتائج منها(مرسى، 1986، ص96). وقد قمنا باستخدام هذا المنهج في تقدم وصفاً وتحليلاً لثورة 25 يناير بما فيها من الأحزاب والحركات المشاركة فيها، وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي. ومن ثم تفسيرها وتحليلها بما يتوافق ولجانب العلمي والمنهجي استنادا إلى المصادر التي تم جمعها.

منهج تحليل المضمون: يقوم هذا المنهج على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أو مسموعة من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات

الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله (عليان، غنيم، 2000، ص48). ويمتاز هذا المنهج باعتماده على والوثائق والإحصائيات الرسمية ومختلف وسائل الإعلام للوصول إلى المواقف أو الآراء الفعلية للمبحوثين نحو هذه القضية أو تلك وبدون أي تدخل شخصي أو تحيز من قبل الباحث الذي يستخدم هذا المنهج. ذلك أن الباحث في هذه الحالة يعتمد على إيراد تحليلاته بصورة واقعية تخدم كافة أفراد مجتمع الدراسة وليس شريحة واحدة من شرائح المجتمع(عبيدات، وآخرون، 1999، ص49). وقد قمنا باستخدام هذا المنهج بهدف دراسة وتحليل برامج تلك الأحزاب والحركات المشاركة فى ثورة 25يناير، ودراسة وتحليل التصريحات والمواقف الإسرائيلية.

المنهج الاستشرافي: الذي يعرف بأنه "جهد فكري علمي متعمق مبني على مؤشرات كمية أو نوعية منتقاة حسب طبيعة مجال الدراسة، ويقصد منه التنبؤ بمستقبل ظاهرة معينة من خلال طرح احتمالات وبدائل تتفاوت في درجة إمكانية وقوع أي منها"(السنبل، 2003 ، ص14). وهو ما ذهبت إليه الدراسة في أكثر من موقف، وخاصة في الفصل الأخير منها، والذي ناقش في مبحثه الأخير رؤى مستقبلية للعلاقات المصرية الإسرائيلية.

7.1 حدود الدراسة

تنقسم حدود الدراسة إلى ثلاثة أقسام أساسية:

الحدود الزمانية: وتمتد من 25 يناير 2011 حتى 30 يونيو 2013، وهي الفترة التي شهدت اندلاع ثورة 25 يناير في مصر حتى اعداد هذا البحث .

الحدود المكانية: وتشمل جمهورية مصر العربية، و"إسرائيل"، كون الظاهرة المرصودة محل الدراسة ضمن الحدود المكانية والجغرافية لجمهورية مصر العربية "وإسرائيل".

الحدود الموضوعية: تتحدد الدراسة ضمن إطار ثورة 25يناير، بما فيها من أحزاب وحركات مختلفة في مصر، وتأثيرها على الأمن القومي الإسرائيلي.

8.1 أدوات الدراسة

تلعب أدوات جمع البيانات في البحوث الاجتماعية بصفة خاصة دوراً كبيراً ومتعاظماً على خلاف ما يتم استخدامه في العلوم الطبيعية، فمناقشة كل ما هو أنساني يرتبط في كثير من الأحيان بالباحث ذاته حيث يكون معرضا لجمع عدد كبير من البيانات ثم يتم الانتقاء من بينها. والمصادر الرئيسة التي يمكن للباحث أن يستقي منها معلوماته وبياناته يمكن إجمالها في المصادر الآتية:

وهي الوثائق المكتوبة سواء كانت أولية كالتقارير الإدارية أو وثائق ثانوية كالكتب والرسائل والصحف والمجلات والمقابلات التلفزيونية من الوسائل الإعلامية المسموعة والمرئية إلى جانب المعرفة الشخصية حول مجتمع الدراسة.

9.1 الدراسات السابقة

1. دراسة عبد الإله بلقيز، الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغيير الديمقراطي 2011.

نظر المراقبون إلى الاحتجاجات التي اجتاحت بعض الدول العربية بنوع من المفاجأة، لكن هذه النظرة بحسب المؤلف ليست صحيحة، فالاحتجاجات جاءت نتيجة لتحقق شرط كان غائبا، ثم جاء بفعل تفاعل متغيرات عدة :

أ- متغير التعليم، الذي أفرز نتيجتين هما: الوعي، والقدرة على توظيفه في إدراك قيمة الحرية كمدخل لإحداث التغيير.

ب- متغير اقتصادي اجتماعي، وقد أفرز كذلك نتيجتين: نمو طبقة متوحشة تتغذى على انعدام عدالة توزيع الدخل، واستشراء البطالة بسبب تخلف الهياكل الاقتصادية.

ج-متغير تواصلي، وقد أفرز نتيجتين: إطلاع الناس على ما يجري في بلدانهم وفي العالم، والقدرة على التواصل بينهم بدون حدود وقيود.

وبحسب المؤلف- أن الحراك الجماهيري بدأ متواضعا من حيث وعي أهدافه، لكنه ما لبث أن أنضج وعيا ذاتيا من داخل الحراك، تمثل في الالتفاف حول هدف ملح هو إسقاط النظام. ولكن- وعلى الرغم من ذلك- لم يتم تحديد هذا الهدف (إسقاط النظام) بشكل يجعله غير قابل للاختلاف حول تأويله، فالكل يريد إسقاط النظام، بدون أن يكون هناك تحديد لماهية النظام، هل هو مجرد شخص الرئيس، أم هو مجموعة المصالح التي يمثلها؟ وكان لهذا تأثير كبير في نتائج الحراك.

وعلى المنوال ذاته، مع فارق في الشرارة، انتقلت آلية الاحتجاج من تونس إلى مصر التي جاء فيها الحراك الجماهيري مطابقا لما حدث في تونس من حيث سعي المتظاهرين إلى استهداف استبداد النظام طلبا لإسقاطه، ومن حيث حضور متغير الوعي بالأهداف التي هي إسقاط النظام. لكن في المقابل طابق الحراك المصري الحراك التونسي في عدم التحديد الدقيق للغايات، وهذا ما جعل آلية الاحتجاج في الحالتين تمثل ردة فعل عفوية، ولم تأت نتيجة تخطيط مسبق.

ويرى المؤلف أن مستوى العفوية في الحراك التونسي المصري يظهر أن ما جرى هو أقرب إلى صناعة الفرصة السياسية منه إلى الثورة، ومما يؤكد ذلك- بحسب المؤلف- أن ما حدث فيهما، رغم خروجه عن التسلسل العادي لمعطيات الواقع، لم يصل إلى نقطة استبداله بواقع مغاير، بل بقيت هناك جيوب وأركان من الواقع السابق.

2. يحلّل مايكل ميلشتاين Michael Milstein الباحث المختص في القضية الفلسطينية في كتابه شرق اوسط قديم جديد: التطورات الجارية وانعكاساتها على اسرائيل2011،

طبيعة الثورات التي يشهدها الشرق الأوسط حاليًا، وإن لم تكتمل نتائجها بعد. ويسعى لتحديد التحولات النموذجية الرئيسية التي تعمل على تغيير المنطقة، مع الإشارة إلى الأحداث السابقة التي ما تزال تؤثر فيها. تناول ميلشتاين في دراسته الأبعاد السياسية، والاجتماعية، والإقليمية، والدولية لهذه التغيرات في الشرق الأوسط. وأشار إلى وجود مجتمع مدني نشط وفاعل في جزء كبير من العالم العربي، مع وجود مشكلة عويصة هي غياب الأهداف المشتركة الواضحة لهذه التغيرات. ورأى أن هذه الاحتجاجات والمطالب هي تعبير عن رغبة في نظام ديموقراطي مختلف لا يتبع التعريفات العالمية أو الغربية. وأن الاضطرابات الحالية تصب في مصلحة معسكر المقاومة في الشرق الأوسط، لكن في الوقت نفسه يشعر المعسكر بقلق شديد من موجة احتجاجات تزحف نحوه. ويعتبر الكاتب أن العالم العربي سيتبّنى تفسيراً سلبياً لأي خطوة تقوم بها الولايات المتحدة رداً على الأحداث الجارية سواء من جهة التدخل أو عدم التدخل، وأن أوباما قد ركز على استبعاد فكرة التدخل الأمريكي على الأرض كما في ليبيا، هدفًا إلى تجّنب إلحاق مزيد من الضرر بصورة الولايات المتحدة في المنطقة. وتطرق الكاتب إلى نظرة "إسرائيل "إلى المستقبل، كما يرى أن الكلام المصاحب لموجة الاحتجاجات الإقليمية الحالية يحمل في طياته بذور ثورات مستقبلية.

ويرى أن التطورات التي برزت في العالم العربي مؤخراً، لا سيما الثورة في مصر والاحتجاجات في سورية، تبرز تحديات كثيرة وفرصًا قليلة ل"إسرائيل ."فهذه التغيرات ليست سوى عنصر آخر في عملية إضعاف الواقع الاستراتيجي الإقليمي الجارية منذ عقد والتي يتعين على" إسرائيل "مواجهتها.

3. محمود محارب، إسرائيل والثورة المصرية2011،

للمواقف الإسرائيلية من الثورة المصرية، التي عبر عنها القادة السياسيون العسكريون وخبراء الشؤون العربية والأكاديمية ومراكز البحث في إسرائيل. وتقف أمام مفاجأة إسرائيل من اندلاع الثورة المصرية، وتتابع دوافع دعم إسرائيل لاستمرار حكم مبارك حتى اللحظة الأخيرة، وأسباب اتخاذها موقفاً معادياً من الثورة المصرية. كما تستشرف تأثيرات هذه الثورة في إسرائيل كما عبر عنها الإسرائيليون،

في النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية والإستراتيجية. حيث أولت إسرائيل . منذ نشوئها وحتى اليوم . اهتماما كبيرا بمصر وبدورها البالغ الأهمية في معادلة الصراع العربي – الإسرائيلي، سواء في مرحلة الحرب بين الدولتين أو بعد توقيع اتفاقية السلام بينهما. ويعود هذا الاهتمام لعاملين أساسيين؛ أولهما: قوة مصر الذاتية بوصفها دولة كبيرة ومتماسكة، وفيها طاقات كامنة وعوامل قوة تجعلها القوة العربية القادرة على الصمود أمام إسرائيل والتصدي لها. وثانيهما: دور مصر العربي والإقليمي الذي مكنها من تبوّء العمل العربي المشترك فترة طويلة .

ويرى الباحث انه ومنذ اندلاع الثورة المصرية اتخذت إسرائيل ولا تزال موقفاً عدائياً منها، ويعود هذا الموقف إلى أسباب كثيرة، أهمها:

أ- أطاحت الثورة بنظام كان طيلة ثلاثة عقود خلت أهم حليف استراتيجي لإسرائيل، وقدم لها- كما أجمع الإسرائيليون- خدمات لا تقدَّر بثمن.

ب- تحمل الثورة بين ثناياها إمكانية واقعية لانعتاق مصر من نظام الاستبداد والفساد وبناء دولة ديمقراطية عصرية حديثة، وهذا ما لا ترغب فيه إسرائيل.

ت- وقفت إسرائيل ولا تزال ضد الديمقراطية في مصر والدول العربية الأخرى، وفضلت عليها دوما أنظمة الاستبداد والفساد.

ث- كشفت الثورة المصرية والثورات العربية الأخرى أهمية الرأي العام العربي الذي يقف ضد السياسة العدوانية الإسرائيلية.

ج- خشيه إسرائيل من وصول "الهزة الأرضية" إلى المناطق الفلسطينية المحتلة، وتبنّي الشعب الفلسطيني نضالا جماهيرياً يعتمد أسلوب المظاهرات الكبيرة غير العنيفة في مقاومة الاحتلال، في ربيع عربي يشهد مظاهرات واسعة في كثير من الدول العربية، استطاعت أن تُسقط نظامين حتى الآن.

4. وفي الدراسة التي أعدها محمد السعيد إدريس عبر التقدير الاستراتيجي (30)،2011: مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير،

يرى الكاتب إن ما يحدث في العالم العربي، وتحديداً في مصر، أشبه بهزة أرضية ضربت "إسرائيل"، إذ إنه فتح الباب أمام مستقبل قد يؤدي إلى اختلالات في موازين القوى في المنطقة، وإلى نكسات في اتفاقيات التسوية السلمية التي وقعتها، فضلاً عما قد يحمله ولو على المدى البعيد من أخطار وجودية على "إسرائيل" ستسعى "إسرائيل" حالياً إلى الاستمرار في مساعي إجهاض التحول الثوري في مصر أو إعاقته وتحويله إلى مجرد "حركة إصلاحية"، تؤول في النهاية إلى حكم ديمقراطي

هدفه الإصلاح الداخلي دون هموم أو أعباء خارجية. وستعمل على إدارة العلاقات مع الحكم الجديد بشكل يحول دون تفجير صراع لا تريده الآن. أما من ناحية إستراتيجية فستسعى "إسرائيل" للاستعداد الكامل للصراع مجدداً مع نظام حكم مصري جديد، يمكن أن يعيد التعامل معها باعتبارها عدواً استراتيجياً؛ وعلى "إسرائيل" أن تضع في حساباتها أن تغيرات مهمة في خرائط التحالفات والصراعات الإقليمية قد تفرض نفسها قريباً، وهو ما يعني التأسيس لنظرية أمن إسرائيلية جديدة.

5. يقدم مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، في دراسة عبد الحميد الكيالي، جواد الحمد، "تحرير"، ثورة 25 يناير المصرية2011،

قراءة تحليلية تستشرف الاتجاهات المستقبلية لمواقف الأطراف الفاعلة والمتأثرة بالتحولات الجارية في مصر، ومن أبرزها: موقف السلطة، والنخب السياسية، والفئات الاجتماعية المصرية، والمواقف الدولية، إضافة إلى الموقف الإسرائيلي؛ بوصفه أبرز المتخوفين من التحول المصري. فقد أجمعت ردود الفعل والتقديرات الإسرائيلية– استراتيجياً مع الصراع العربي الإسرائيلي إزاء الثورة في مصر– على أن هذا الحدث يعني إسرائيل، لما له من مفاعيل على الصعيدين الداخلي والخارجي، وكانت إسرائيل هي الوحيدة بين دول العالم التي عبرت، في المحادثات المغلقة، وفي بعض التصريحات، عن أملها بأن يصمد نظام مبارك أمام الغضب الشعبي الذي اجتاح البلاد، خلافاً لما كتبه نتنياهو عن الدول العربية في كتابه "مكان تحت الشمس" الذي اتهم فيه العرب بأنهم غير ديمقراطيين، وقال إن إسرائيل واحة الديمقراطية في الشرق الأوسط. وبدا واضحاً قلق الموقف الإسرائيلي لناحية الاهتمام بتأثير ما يجري في مصر على اتفاقية "السلام" المبرمة بين الطرفين، وما يمكن أن تؤدي إليه مآلات الأحداث، ربما على المدى المتوسط أو البعيد، من تداعيات أمنية وسياسية على الدولة الصهيونية.

6. وفي كتابه الذي أصدره السيد عبد الفتاح " ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب 2011، عن دار الحياة للنشر والتوزيع

يحاول الكتاب أن يقدم توثيقاً للثورة التي قادها الشباب والتف حولها وشارك فيها كل الشعب المصري بمختلف شرائحه وفئاته وهو يعتبر أن يوم 25 يناير 2011يوم لن تنساه مصر.

الكتاب يوثق تفاصيل الثورة يوماً بيوم وأحداثها وتداعياتها وتأثيراتها على الخارج ويكشف عن بعض الأسرار التي عاصرت هذه الثورة العظيمة وأحاطت بها، كما يكشف أسرار خطة الثوار كما وردت على لسانهم، وكيف خدعوا الأمن والنظام المصري وما هي مطالبهم التي نظموا المظاهرات من

أجلها ويكرم الكتاب الشهداء الذين سقطوا خلال الثورة وضحوا بحياتهم ودمائهم لتعود الحياة إلى مصر من جديد ويتدفق الأمل في شرايين المصريين.

يتناول الكاتب قصص وملابسات استشهادهم كما جاء على لسان أسرهم. مستعيناً بما نشرته الصحف من أخبار وتقارير وتغطيات خاصة لأحداث الثورة وصانعيها وشهدائها. وينشر الكتاب أيضاً قصة الأيام الأخيرة للرئيس السابق محمد حسني مبارك في الحكم، والساعات التي سبقت خطاب التنحي وحقيقة ما نشب من خلافات بين أسرة مبارك. كما ينشر الكتاب مقالاً لكاتب إسرائيلي تنبأ خلاله بسقوط مبارك ونظامه وكيف توقعت الصحف الأمريكية تكرار سيناريو تونس والرئيس زين العابدين بن علي وغيرها من الأسرار.

الكاتب السيد عبد الفتاح يقول: إن هدفه من وراء إعداد الكتاب أن يوثق لهذا الحدث التاريخي العظيم في حياة مصر والشعب المصري وأنه لم يقدم فيه تحليلاً أو قراءة لهذه الثورة بقدر ما كان حريصاً على أن يجمع بين دفتي كتاب توثيقاً أميناً لأحداث ويوميات الثورة وذلك من خلال ما نشرته الصحف، كما ضم الكتاب عدداً من المقالات لكتاب مصريين وعرب حول هذه الثورة سواء في أيامها الأولى أو بعد خطاب تنحي الرئيس السابق مبارك. مضيفاً أنه كذلك جمع عدداً من المقالات والتقارير الصحفية التي نشرتها صحف أمريكية وغربية حول الثورة.

7. وفي الدراسة التي أعدها إبراهيم أبراش، الثورة العربية والقضية الفلسطينية (دراسة تحليلية للثورات العربية وتأثيراتها على القضية الفلسطينية)2011، الصادرة عن مركز التخطيط الفلسطيني، منظمة التحرير الفلسطينية،

يرى الكاتب بأن خطاب الثورة سيطر على خطاب الإسلام السياسي وبات الواقع والمستقبل العربي معلقا على ما ستتمخض عنه الثورات الراهنة. وخلال أشهر معدودة اهتزت عروش الملوك وعروش الرؤساء العرب في العالم العربي زالت الفوارق بين الملك والرئيس– كما ارتعبت إسرائيل وارتبك الغرب وسارعا لاحتواء الثورة للحد من تداعياتها على مصالحهم.

ويرى الباحث أن العالم العربي لم يشهد ما بعد الاستقلال السياسي من الاستعمار– باستثناء الحالة الفلسطينية– حراكاً شعبياً واسعاً لدرجة يجوز فيها توصيفه بالثورة الشعبية إلا ما جرى في تونس ومصر في يناير 2011 وما تلاهما من ثورات.

ويرى أن ما جرى في تونس ومصر وما تختمر من أحداث وتطورات في أكثر من بلد عربي، يحتاج لقراءة موضوعية وعقلانية بعيداً عن العواطف والانفعالات لأن الأتي من الأحداث هو الأهم

والأصعب وبه ستكتمل الصورة بحيث يمكننا أن نتحدث عن ثورة شعبية ناجحة أو عن شيء آخر وخصوصا بعد التدخل الخارجي وخصوصاً الغربي في مجريات الثورة، ومع وجود مؤشرات لمحاولة الإخوان المسلمين ركب موجة الثورة وتوجيه الأمور لما يخدمهم انطلاقا من فقه الثورة التي تراكم عبر التاريخ ومن تجارب الشعوب الأخرى ووضع ما يجري في سياق التحولات التي شهدها العالم العربي خلال العقود الثلاثة الماضية وخصوصاً محاولة الأنظمة التحايل على فقدان شرعيتها من خلال تبني أشكالا من الديمقراطية الأبوية والموجهة تغرر بها الجماهير، بالإضافة إلى محاولات واشنطن تغيير الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً بما يتوافق مع مصالحها موظفة ما أطلق عليه مفكروها الإستراتيجيون (سياسة الفوضى الخلاقة)، وأحيانا يكون الحد الفاصل ما بين الثورة والفوضى الخلاقة خيط شعره.

8. وفي كتابه الذي أصدره السيد يسن "ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة"، عن الدار المصرية اللبنانية.

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب كبيرة، تبحث وتدرس ستين موضوعًا، تضع كلها ثورة 25 يناير في بؤرة الضوء، ما سبقها وعاصرها وتلاها من قضايا فكرية. اشتمل الباب الأوّل من الكتاب على رؤية مصرية للتحولات العالمية، ذلك أن فهم تلك التحولات العالمية، هو الخطوة الأولى لفهم السياق التاريخي الذي جرت فيه ثورة الشباب المصري، والشعب المصري كله في يناير. والباب الثاني خُصِّصَ لدراسة نظريات التحوّل الديمقراطي التي سادت الفكر العالمي، باعتبارها الآلية الأساسية للانتقال من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، كما يقف هذا الباب طويلاً أمام الثغرات التي واجهها التحوَّل الديمقراطي في مصر، نتيجة مقاومة الرئيس السابق حسني مبارك وأركان نظامه للإصلاحات الديمقراطية الضرورية لتفكيك النظام السياسي الاستبدادي.

ويأتي الباب الثالث المتعلق بما جرى في مصر، في ثورة يناير، وهو الباب الذي تابع فيه السيد يس الثورة بالتحليل الذي يكشف عن بواعث قيام الثورة ودلالاتها، ومستقبل الديمقراطية في مصر، حيث يصف المؤلف هذه الثورة، بأنها الأهم في تاريخ العالم الحديث والمعاصر، ليس فقط لأنها ثورة شعبية قامت بها طليعة من الشباب الثائرين على الاستبداد من منابرهم في "الفيس بوك"، وانتقلوا بها إلى الشارع، لكي يلتحق بهم الملايين من أبناء الشعب المصري، بل لأنها فوق ذلك.

وشكَّل البابان الأول والثاني من هذا الكتاب، المهم، تمهيداً نظريّاً طويلاً وعميقاً، على المستويين الأفقي والرأسي، للتطورات التي تجتاح العالم، والعالم العربي ضمنه، ومصر في القلب من كل ذلك، ولا يمكن بناء على هذا المهاد النظري المعمق، أن تفهم الثورة المصرية الجديدة، ولا يمكن التنبؤ بالمصائر التي تنتظرها، فكل شيء، وكل ثورة لها مقدماتها التاريخية، وآفاقها المستقبلية، ولذلك اهتم

الباب الثالث، الذي ينتظمه عنوان كبير هو: ما بعد 25 يناير.. الماضي والحاضر والمستقبل، ذلك أن إجابة السؤال: لماذا قامت تلك الثورة؟ يحدِّد مسارات إنجازها، وعبر مجموعة من النقاط المنهجية يرصد الكتاب، بعد ذلك المخاطر التي تواجه هذه الثورة، ويراها في: توجيه طاقات الثورة لتصفية الحساب مع الماضي، مع أهميته القصوى، وإهمال تحديات الحاضر، وتأجيل التفكير في آفاق المستقبل. ومن العناوين الدالة في هذا الباب، والتي تضع خريطة فكرية سياسية لنجاح الثورة: الثورة وتحديات التغيير الشامل، الهجوم السلفي على الدولة المدنية، التطرف الديني بين المواجهة الأمنية والسياسة الثقافية، سقوط العقل الإرهابي وصعود الروح الثورية، وثورة يناير في ضوء الثورة الكونية.

10.1 التعقيب على الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تطرقت إلى ثورة 25 يناير رغم حداثتها، والقضايا المختلفة المتعلقة بها، وقد كان ما تم ذكره آنفا بعضا منها، حيث سلط بعضها الضوء حول أحداث الثورات العربية، دون تحليل دوافعها وانعكاساتها، فيما تطرق بعضها إلى المواقف الإسرائيلية من هذه الثورات أو من ثورة 25 يناير، دون الحديث عن تأثير الثورة على الأمن الإسرائيلي، كما أن دراسات أخرى قامت بالاهتمام بأوضاع مصر بعد الثورة، إضافة إلى واقعها ومستقبلها. كذلك كان لدراسات أخرى دوراً آخر في التركيز وتحليل انعكاسات الثورة المصرية على إسرائيل، واهتمت إحدى الدراسات بشكل أساسي في الجوانب المتعددة للاتجاهات المستقبلية لثورة 25 يناير على إسرائيل.

الدراسات السابقة مع تنوعها، وأهمية ما جاء فيها من قضايا، إلا أن الباحث يرى أن تأثير الثورة كان محدوداً في مضمونها وثناياها، رغم حالة الخوف والرعب الذي أبدتها الاوساط الإسرائيلية، على المستوى الرسمي وغير الرسمي، وبشكل خاص في القضايا المتنوعة التي أراد الباحث أن يتعمق في دراستها وتحليلها، كما أن البعض من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى القضايا التي أراد الباحث تسليط الضوء عليها لم تتعمق في هذه الجوانب بالقدر الذي يستطيع القارئ من خلالها أخذ صورة كاملة عن تأثير ثورة 25 يناير على الأمن القومي الإسرائيلي. بمعنى اخر ان دراستي ستتناول تأثير ثورة 25 يناير على الامن القومي الاسرائيلي من كافة جوابها، فيما سلطت الدراسات السابقة الضوء على جانب واحد.

يُحاول الباحث تقديم رؤية متكاملة، عن تأثير ثورة 25 يناير على الأمن القومي الإسرائيلي، وذلك بمحاولة تحليل الآراء والبرامج للقوى المشاركة في الثورة إلى جانب المواقف الإسرائيلية منها، وكذلك والمواضيع التي وجدت متناثرة في الدراسات السابقة، وإعادة ترتيبها، وتصنيفها، وتحليلها، وملائمتها لخدمة إخراج بحث معمق، يجيب على تساؤلات الدارسين ويكون من السهل التعامل معه بشكل موحد.

1.11 مصطلحات الدراسة:

- **الربيع العربي:** تعبير الربيع العربي وعلى رغم حياده الظاهر في وصف التطورات على الساحة العربية إلا أنه ينطوي أيضاً على معانٍ ودلالات تتعين الإشارة إليها، فأولًا يحمل الربيع في ثناياه معنى الشباب والتجدد وهو فعلاً ما ينطبق على الثورات العربية التي ساهمت في تحريكها شريحة الشباب أكثر من غيرها، هذا بالإضافة إلى ما يرمز له الربيع عادة من تفاؤل وأمل لينطبق أيضاً على الثورات العربية وانتظاراتها، بحيث تطمح الشعوب العربية إلى فتح صفحة جديدة في تاريخها السياسي تبتعد فيها عن الأنظمة الديكتاتورية التي فشلت في تحقيق التنمية(الصفتي،2011).
- **الثورة:** "الثورة تعني عملية تغيير شاملة للأوضاع القائمة. وإنشاء أوضاع جديدة وفقا لمطالب ورؤى القائمين بها. ويتضمن هذا بالضرورة قطيعة كاملة مع الماضي أو الوضع القائم قبل الثورة، وتقويض القدرة التأثيرية لمكوناته ومحركاته بما فيها التشريعات والآليات والمؤسسات والقوى السياسية والاجتماعية". وعليه فان الثورة تتسم بخصائص، أبرزها أن تكون:

أ- شعبية: أي أن تكون مجرد تحركات سياسية لجماعة أو حزب أو تنظيم أو مؤسسة.

ب- جذرية: أي أن تسعى 25الثورة إلى تغيير شامل وجذري لا جزئي، وإلا أصبحت مجرد مطالب جزئية اقتصادية كانت أو سياسية أو غير ذلك.

ت- استمرارية: أي لا تقوم ثم تنفض سريعا أو تتوقف قبل حدوث التغيير المطلوب.

ث- تلقائية: أي أن تنشب الثورة بدوافع داخلية بحتة، وليس بتحريض أو إيعاز من أي طرف، وإلا أصبحت مؤامرة وليست ثورة (راشد، 2011، ص17:18).

- **ثورة 25 يناير:** ثورة 25 يناير هي ثورة شعبية سلمية انطلقت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق 21 صفر 1432هـ، الذي أختير ليوافق عيد الشرطة حددته عدة جهات من المعارضة المصرية والمستقلين، من بينهم حركة شباب 6 أبريل، وحركة كفاية، وشبان الإخوان المسلمين، وكذلك مجموعات الشبان عبر موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك والتي من أشهرها مجموعة كلنا خالد سعيد، و شبكة رصد، وذلك احتجاجاً على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك (عقل،2012).
- **ثورة مدنية شعبية:** مسميات كثيرة يمكن أن توصف بها الثورة المصرية، ولكن ربما يكون الوصف الأكثر دلالة هو أنها ثورة شعبية مدنية. والمقصود هنا أنها ثورة "تحتية" أي لم تفرض من اعلي السلم السياسي او الاجتماعي، وإنما قامت بها فئات مجتمعية وطبقية وجيلية عابرة للخلفيات الاجتماعية والتعليمية والدينية ومتجاوزة للتباينات السياسية والإيديولوجية والفكرية.

وصراحة لا تأخذ الثورة مسماها من حجم ما تقوم به فقط، وإنما أيضا تنوع وتعدد من يشارك في القيام بها. لذا فهي لم تكن ثورة نخبوية أو جهوية أو فئوية، وإنما هي ثورة شعبية بالمعنى السوسيولوجي (أي التحام وتوحد كتل بشرية واجتماعية في مركب مطلبي واحد) وليس السياسي (الذي قد ينصرف إلى الشعبوية). فهي لم تكن "شعبوية أو فوضوية غير منضبطة، وإنما كانت ثورة متزنة ملتزمة بأهدافها وواضحة في سلوكها الجمعي ومتسقة في استراتيجياتها وتحركاتها الميدانية (العناني، 2011، ص74).

-**الأمن القومي الإسرائيلي:** ثمة أكثر من تعريف لمفهوم الأمن من المنظور الإسرائيلي، وهو مفهوم ديناميكي يواكب السياسة التوسعية، وهو متغير بتبدل الظروف السياسية والعسكرية المحيطة بإسرائيل، والأمن مرتبط بالقوة بمفهومها الواسع التي تعني القدرة فهي "كل الوسائل والأساليب الإسرائيلية المتاحة للدفاع وحماية القيم الأساسية لدولة "إسرائيل"، وذلك من خلال ارتباط هذا المفهوم، بالكتلة الحيوية لها، وبباقي القدرات الشاملة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً (محمود2007، ص41). كما يعرف بن غوريون مفهوم الأمن، بصورته الشاملة، مستنداً لميزان القوة، وموازياً لحق الوجود، قابلاً للتمدد بحسب الواقع وبقوله: "إن وجود إسرائيل، شامخة، وغنية، وراسخة، وقوية؛ سيكون الأساس لشرق أوسط جديد يعيش في سلام (بيرلي،1997).

- **مجلس الأمن القومي:** أصدرت الحكومة الإسرائيلية قرارها بإقامة هذا المجلس في آذار 1999 في ظل حكومة نتنياهو الليكود. تولى رئاسة المجلس ديفيد عبري بتوصية من وزير الدفاع آنذاك موشي ارنس؛ ومما جاء في القرار إن هذا المجلس هو عبارة عن هيئة استشارية لرئيس الحكومة في القضايا والشؤون الأمنية، وخاصة ما يتعلق بالأمن القومي العام لإسرائيل، وأيضا يطرح تصورات مستقبلية للأمن القومي. ويقوم المجلس بتركيز الفعاليات والنشاطات الأمنية بين قوى الأمن في إسرائيل ليكون جسما واحدا أمام هيئات أمنية خارجية (منصور، 2009، ص411:412).
- **مؤتمر هرتسيليا:** أضخم مؤتمر استراتيجي إسرائيلي، عقد المؤتمر الأول عام 2000م، ودرجت العادة على عقده سنويا، ويشارك فيه نخبة المجتمع الإسرائيلي من قادة عسكريين، وسياسيين، ومفكريين، وعلماء، إضافة إلى مشاركين أجانب، وعادة ما يخرج المؤتمر بتوصيات مهمة يتم تبنيها في الغالب من القيادات الإسرائيلية (برغم عدم إلزامية المؤتمر بذلك، وعادة ما يناقش المؤتمر أهم التحديات الإستراتيجية التي تواجهها الدولة العبرية داخلياً وخارجياً(حبيب، 2010، ص1087).

الفصل الثاني

مرحله ما قبل سقوط الرئيس المصري حسني مبارك

- تمهيـد.
- العلاقات المصرية الإسرائيلية قبل سقود حكم حسني مبارك ،اثرها على الأمن القومي الإسرائيلي
- الموقف الإسرائيلي من الثورة التونسية.
- مرحلة المجلس العسكري.
- الخلاصة.

1.2 تمهيد.

قدمت الثورة المصرية نموذجاً حضارياً استطاعت من خلاله خلق واقع سياسي جديد. وقد شهدت مصر في إطاره عملية ثورية ممتدة، بدأت بمرحلة إسقاط حكم الرئيس حسني مبارك، ومرت بمصاعب المرحلة الانتقالية التي تقاطع فيها مساري: هدم النظام القديم وبناء النظام الجديد. كما قدمت الثورة المصرية في مرحلة اندلاعها الأولي ملامح جديدة تحمل قدر من التفرد علي رأسها حالة المزج بين الروحاني والعقلاني، العقل الجمعي والإرادات الفردية، وبين قوي التنظيم السياسي والحشد الجماهيري، والتخطيط والتلقائية، وجميعها ثنائيات تفاعلت معا بشكل تناغمي أنتجت نموذج حضاري للعمل الثوري(الشرقاوي، 2011).

نستعرض في المبحث الأول من هذا الفصل العلاقات المصرية الإسرائيلية التي سادت بين البلدين منذ اتفاقية كامب ديفيد 1978، حتى قيام الثورة 25 يناير 2011، وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي، والعوامل والمعايير التي تحكمت في نمط هذه العلاقات. كما نستعرض في المبحث الثاني التخوفات المصرية والإسرائيلية من نشوب ثوره مصريه شبيهة بثوره الياسمين التونسية 2010. حيث لم تخف الحكومة الإسرائيلية مخاوفها من استمرار الثورة التونسية واحتمالات انتقال المشهد التونسي إلى مصر. أما المبحث الثالث والأخير، نسلط الضوء خلاله على المرحلة الانتقالية التي قادها المجلس العسكري ونتناول بالتحليل أهم المحطات والأزمات التي واجهت المجلس، والعلاقات المصرية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة.

2.2 العلاقات المصرية الإسرائيلية قبل سقوط نظام حسني مبارك وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي.

قبل الحديث عن مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في المرحلة القادمة، بعد نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط النظام المصري وإجبار الرئيس محمد حسنى مبارك على التخلي عن منصب رئيس الجمهورية، سوف نستعرض بشكل موجز شكل العلاقات بين البلدين خلال الحقبة التي سبقت هذا التاريخ وأثرها على الأمن القومي الإسرائيلي، وما هي العوامل والمعايير التي تحكمت في نمط هذه العلاقات، والأسباب والدوافع التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى مساندة نظام حسني مبارك.

1.2.2 معايير وضوابط العلاقة بين مصر وإسرائيل خلال فترة حكم مبارك.

لا شك أن العلاقة المصرية الإسرائيلية خلال فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك، كانت تخضع لمجموعة من المعايير والضوابط.

1.1.2.2 بدايات العلاقات المصرية الإسرائيلية.

تستلهم العلاقات بين مصر وإسرائيل طبيعتها وآلياتها من نصوص وبنود المعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام في العام 1979، والتي أخذت مجراها في التطبيق المتدرج بعد عام من توقيع هذه المعاهدة أي في 26 مارس/آذار 1980، أي تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وافتتاح كل منهما سفارة لدى الطرف الآخر. ويمكن تكييف العلاقات المصرية الإسرائيلية قانونيا ودبلوماسيا على أنها علاقات ثنائية بين دولتين ذات سيادة، على غرار ما هو متبع في مجال تبادل العلاقات الدبلوماسية والاعتراف القانوني بين الدول، وتشمل هذه العلاقات جوانب دبلوماسية وقنصلية وتجارية وثقافية(محمد، 2011).

وبما أن السلوك الخارجي لأية وحدة في النظام الدولي (الدولة الوطنية) هو نتيجة لتفاعلاتها على مستويات التحليل الثلاثة التقليدية في حقل السياسة الدولية- نظرية الصور الثلاث لكنيث والتز. فهناك المستوى الأول، وهو مستوى الأفراد (النخبة والقادة ورجال الدولة)، والمستوى الثاني، وهو مستوى الدولة (بنية النظام السياسي والاجتماعي المحلي، مؤسسات الدولة، التركيبة الاجتماعية.. وغيرها)، وأخيرا المستوى الثالث، وهو مستوى النظام (بنية النظام الدولي، عدد الأقطاب المسيطرة على النظام، توزيع القدرات في ما بينها، المقيدات والضغوط التي يفرضها الهيكل الدولي، والفرص التي يتيحها)(أبو زيد، 2011، ص129). حيث يتم تشكيل سلوك الدولة الخارجي بناء على نوعية التعامل وكيفية استجابة الدول لهذه التفاعلات(أبو زيد، 2010، ص93:94).

غير أنه من التبسيط الاقتصار على تكييف العلاقات بين مصر وإسرائيل قانونياً ودبلوماسياً، فالعلاقات المصرية الإسرائيلية هي رهينة أوضاع وتطورات تتجاوز حدود أي علاقات ثنائية بين دولتين من دول العالم. فمصر لا تستطيع التخلي عن دورها القيادي للعالم العربي، وتوظيف ثقلها السياسي والدبلوماسي لصالح قضاياه، كما أن العلاقات مع إسرائيل لا يجعل منها- أي إسرائيل- دولة صديقة، ذلك أن الإرث العدواني الذي خلفته إسرائيل في مصر والبلدان العربية ليس بمقدور أي معاهدة أن تتخلص منه، خاصة أن إسرائيل مازالت تمارس كل أشكال العدوان ومحاولة الهيمنة على المنطقة، والتنكر للحقوق العربية والفلسطينية. بمعنى آخر فان العلاقات المصرية الإسرائيلية هي رهينة التشابكات والتداخلات والتناقضات، في رؤى وإدراك جميع الأطراف المختلفة.

وعليه لم تنه معاهدة السلام من المنظور الإسرائيلي الصراع بين مصر وإسرائيل، رغم ما جاء في المادة الأولى بند(1) من المعاهدة "تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام سلام بينهما"(معاهدة كامب ديفيد)، لكنها منحته شكلاً جديداً؛ فبعد توقيع المعاهدة استمر الصراع على جملة واسعة من القضايا، وفي مقدمتها الصراع على المكانة والدور والنفوذ وقدرة التأثير في تطور الأحداث بالمنطقة(محارب، 2011). وبهذا فإن المفهوم الاستراتيجي للسلام لدى إسرائيل لا يعني بالضرورة إحداث تغيير في نمط السلوك السياسي العربي تجاه إسرائيل فحسب، ولكن يجب عليهم التسليم بالمطالب الأمنية والإقليمية الإسرائيلية. يرى اسحق رابين، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، انه لا يمكن تنفيذ السلام- حتى في إطار اتفاقيات سلام مكتوبة- إلا من خلال إجراءات طويلة ومعقدة، تؤدي إلى تغيير مواقف العرب تجاه إسرائيل بصورة جذرية(عوض، 2007، ص216:217).

إن السلام في المفهوم الإسرائيلي لا يتحقق بتخلي العرب عن حالة الحرب فقط، ولكن بتقديم تعهدات أمنية محددة أيضا، بينما لا يعني إنهاء حالة الحرب تخلي إسرائيل عن امتلاك قدرة ردع عسكرية (نووية بالدرجة الأولى). فقد استندت إسرائيل في إدارة هذا الصراع إلى عوامل قوتها، وأهمها:

1. أسحلة الدمار الشامل (القدرات النووية الإسرائيلية، الأسلحة الكيميائية والبيولوجية).
2. تفوقها العسكري على مصر وبقية الدول العربية في الأسلحة التقليدية.
3. وضعها الاقتصادي المتقدم الذي يقترب فيه معدل دخل الفرد السنوي منذ نحو عقدين من معدل دخل نظيره في أوروبا.
4. امتلاكها إرادة سياسية موحدة في قضايا الأمن القومي، تساهم المؤسسة الأمنية في بلورتها وفي حشد المجتمع الإسرائيلي خلف أهدافها، وفي ظل العملية الديمقراطية الإسرائيلية القائمة على مسلمات و"مقدسات" أيديولوجية وسياسية وأمنية(محارب، 2011).

5. التحالف مع القوى العظمى في العالم، لا سيما الولايات المتحدة لما تتمتع به من قدرات وإمكانات تجعلها قادرة على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل حتى تحتفظ بتفوقها على الدول العربية.
6. تحقيق التقدم العلمي والتكنولوجي خاصة في ميدان صناعة الأسلحة المتقدمة ومن بينها مختلف أنواع الصواريخ حتى تستغني إسرائيل في المستقبل عن الاعتماد على مساعدات الولايات المتحدة لها(مرتضى، 2006، 113).

وهكذا يتبين لنا انه لا يوجد بين عناصر الأمن الإسرائيلي أي عنصر بل أي إشارة إلى الشرعية الدولية أو السلام، بل العكس فان الوثائق تؤكد أن السلام الذي تراه إسرائيل يستند إلى مفهومها للأمن، الذي يقوم على القوة والتوسع الإقليمي والهجرة اليهودية.

وقد أفصح عن هذا المفهوم بوضوح ليفي اشكول رئيس وزراء إسرائيل عام 1967 حين قال: "نحن نسعى لسلام يؤمن لنا حدود الأمن في الشرق وحرية الملاحة في الغرب وسيطرة على منابع المياه التي تصل ألينا في الجنوب" ويقول بن غوريون في هذا الصدد: "أن الطريقة الوحيدة لإقناع العرب لصنع السلام هي رؤية إسرائيل قوية(مرتضى، 2006، ص114).

2.1.2.2 الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في عهد مبارك.

خاضت إسرائيل عدة حروب منظمة، خلال السنوات الثلاثين من حكم الرئيس المصري حسني مبارك(1981- 2011)، بالإضافة إلى عدوانها المستمر والمفتوح على الشعب الفلسطيني الأعزل، في المقابل لم تخض مصر حربا واحدة والتزمت بمعاهدة السلام على حساب اتفاقية الدفاع العربي المشترك، ولم تستطع أن توقف، دبلوماسياً، آلة القتل الإسرائيلية مرة واحدة(ماضي، 2011)، ما أخرج مصر من معادلة الصراع العربي- الإسرائيلي، وبدت حركة التحرر العربي في مهب الريح، فيما أخذت قدرة مصر على قيادتها تتآكل تدريجياً، عقداً بعد عقد، وصولاً إلى درجة الجمود، بدت خلالهما مصر عاجزة عن فعل شيء يذكر عسكرياً كان أو سياسياً(سالم، 2011، ص60). في المقابل فإن الانتكاسات التي أصابت القضية الفلسطينية غير منقطعة الصلة بتراجع الحالة الثورية التقدمية العربية منذ توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل 1978 ثم انهيار النظام الاقليمي العربي بعد حرب الخليج الثانية(أبراش، 2011، ص96)؛ لذا يمكن القول بأن إسرائيل وبالرغم من أنها وقعت معاهدة سلام مع مصر، مما يدل على أن صورة الحلول المعتدلة مع العرب تغلبت على غيرها من الصور، إلا أن السلوك الإسرائيلي وخصوصا اعتداءها على لبنان وعلى الشعب الفلسطيني ومحاصرة غزة، تؤكد دعوة

النخبة الإسرائيلية الحاكمة لتبني فكرة أن العرب لا يعرفون إلا لغة القوة والعنف(يسن، 2012، ص92:91).

فقد قامت إسرائيل في فترة حكم مبارك بتدمير المفاعل النووي العراقي (أوزيراك)، كما تكررت عمليات قتل الجنود المصريين على الحدود المشتركة بالرصاص الإسرائيلي، أمام كل ذلك كان الموقف المصري لم يتجاوز الاحتجاج الدبلوماسي، ودور الوسيط، والتعاطف مع الشعب الفلسطيني والعربي، ودعم مسار التسوية السلمية(صالح، 2012، ص10:9).

وعلى ضوء هذه الملابسات والتداخلات في الحقل السياسي المصري والعربي والفلسطيني والإسلامي الرسمي منه والشعبي، الذي بدأت فيه العلاقات بين مصر وإسرائيل، فإن هذه العلاقات اصطدمت برفض شعبي مصري حازم ومتصاعد، منذ اليوم الأول لتبادل هذه العلاقات، وقد انخرطت في هذا الرفض قوى وتيارات سياسية وطنية وإسلامية وليبرالية ونقابات كبيرة واتحادات مهنية عمالية وطلابية، تمثل كل مستويات المجتمع المدني والأهلي في مصر، وقد ارتبطت حدة هذا الرفض وتنوع أشكاله من مظاهرات واحتجاجات وبيانات إدانة، بتطور الصراع العربي الإسرائيلي ومواقف إسرائيل العدوانية(محمد، 2011).

3.1.2.2 الأنشطة الأمنية الإسرائيلية في عهد مبارك.

لم تخفف إسرائيل من أنشطتها الأمنية الموجهة إلى الدول العربية في ظل أجواء السلام مع مصر والدول العربية، بل حاولت استغلالها لزيادة هذه الأنشطة وتنويعها، سواء ما يتعلق منها بجمع المعلومات، أو ببث بذور التخريب المادي والمعنوي والسلوكي والعقائدي، اعتقاداً منها أن هذا المناخ قد يؤدي إلى نوع من الاسترخاء وتراجع الحذر الأمني لدى الدول العربية(محيي؛ محمود، 2010)؛ فقد استغلت إسرائيل السياحة إلى مصر لتكثيف نشاطها في مجال التجسس، حيث تبين أن الأكثرية العظمى من قضايا التجسس التي تم ضبطها عبر ما يزيد على 25 عاما كانت تخص إسرائيل، وان عدد جواسيس الموساد الذين تم تجنيدهم والدفع بهم إلى مصر في السنوات القليلة الماضية بلغ حوالي 64 جاسوسا، 75% منهم مصريون، و25% إسرائيليون. ومن جهة أخرى تشير بعض المصادر إلى أن نحو 86% من جرائم تهريب وتزوير العملات في مصر ارتكبها إسرائيليون، في حين بلغت أعداد قضايا المخدرات المتهم فيها إسرائيليون أيضا خلال 10 سنوات فقط 4457 قضية. وقد اعترف مصدر إسرائيلي بدخول نحو 500 طن مخدرات إلى مصر سنوياً عن طريق إسرائيل(عوض، 2007، 238). يذكر أن رئيس المخابرات العسكرية الإسرائيلية "أمان" السابق، عاموس يادلين، صرح في شهر نوفمبر الماضي خلال مراسم تسليم مهامه للجنرال، أفيف كوخافى، بأن مصر هي الملعب الأكبر

لنشاطات جهاز المخابرات العسكرية والعامة الإسرائيلية وأن العمل في مصر تطور حسب الخطط المرسومة منذ عام 1979. وكان قد أكد يادلين خلال المراسم قائلاً: "لقد أحدثنا الاختراقات السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية في أكثر من موقع ونجحنا في تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائماً ومنقسمة إلى أكثر من شطر في سبيل تعميق حالة زعزعة الاستقرار داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية لكي يعجز أي نظام يأتي بعد حسنى مبارك عن معالجة الانقسام والتخلف والوهن المتفشي في مصر"(محيي؛ محمود، 2010).

وهناك الكثير من التفاصيل حول أنشطة الاستخبارات الإسرائيلية في مصر، سواء ما يتصل منها بالتجسس بشكل مباشر، أم ما يتجه إلى عمليات المخابرات السياسية التي تستهدف خلخلة الاستقرار الاجتماعي بشقيه المادي والمعنوي.

إسهام اتفاقية "كامب ديفيد" في الأمن القومي الإسرائيلي لا يتوقف عند هذا الحد، بل إن هذه الاتفاقية شكَّلت الأرضية لنقل العلاقة المصرية– الإسرائيلية من مرحلة إنهاء العداء إلى الشراكة الإستراتيجية الكاملة والتعاون الأمني المشترك ضد "الإرهاب"، وقد شمل هذا التعاون تبادل المعلومات الاستخبارية، ومراقبة الحدود والمناطق الساخنة وخاصة سيناء التي تعتقد إسرائيل أن تنظيم القاعدة يسيطر عليها بالتعاون مع بعض رجالات القبائل البدوية(رجب، 2013).

وفي هذا السياق قال موقع "ديبكا"، المقرب من المخابرات الإسرائيلية، إن مبارك في أغسطس من العام 2007 طلب بصفة عاجلة وملحة من إسرائيل إجراء تعديلات على بعض بنود الاتفاقية المبرمة بين الطرفين؛ لتسمح بانتشار للقوات العسكرية المصرية في سيناء؛ "لمواجهة الانتشار الكبير لخلايا تنظيم القاعدة هناك". وحذر الرئيس المصري، وفق المصدر ذاته، رئيس الوزراء الإسرائيلي، إيهود أولمرت، من أن عدم ملاحقة القاعدة في سيناء وقطاع غزة سيشكّل خطراً مشتركاً، ويمكن أن تتحول سيناء وغزة إلى ما يشبه إقليم وزيرستان الباكستاني. وفي يناير من العام 2008 أدعى الموقع الإسرائيلي الأمني المتخصص "دبكا" أن تنظيم القاعدة يتحكم تقريباً في خمس مساحة سيناء(موقع: العربية، 2012).

4.1.2.2 التطبيع السياسي الثنائي بين مصر وإسرائيل في عهد مبارك.

يقوم هيكل التطبيع السياسي بين مصر وإسرائيل على مجموعة أحكام تنبثق عن وثائق اتفاق كامب ديفيد (1978)، ونصوص معاهدة السلام وملحقاتها (1979)، واتفاقية إنشاء القوات متعددة الجنسيات (1981)(حسين، 1998، ص35).

تجلت صور هذا التطبيع بإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي ضد حرية انتقال الأفراد والسلع، وترتيب نظام أمن متفق عليه، عبر مناطق محدودة التسلح في الأراضي المصرية والإسرائيلية، ونشر قوات أمم متحدة، وأقرت مصر في المعاهدة بحق سفن إسرائيل المرور عبر قناة السويس، وحرية الملاحة والعبور الجوي في مضيق تيران وخليج العقبة(عوض، 2007، ص43).

ساد التعامل بين البلدين نمط من العلاقات يكتنفه الكثير من الجدل وصف (بالسلام البارد)، ويشوبه الكثير من التوتر، لكن الجانب المصري بقى ممتثل لعناصر الاتفاقيات الموقعة وآلياتها بحذافيرها، رغم عدم امتثال الجانب الإسرائيلي لعناصر الاتفاقيات الموقعة، فإلى جانب قتل الجنود المصريين والاختراقات العسكرية والأمنية المشار لها سابقاً، اخترق الطيران الإسرائيلي الأجواء المصرية أكثر من مرة.

5.1.2.2 معايير وضوابط العلاقة بين مصر وإسرائيل.

يمكن تحديد ابرز معايير وضوابط العلاقة بين مصر وإسرائيل خلال فترة حكم مبارك لمصر وتطورها وتحديد السقف الذي تدور فيه هذه العلاقات، على ضوء الواقع والممارسة فيما يلي:

1. تقدم عملية السلام.

تعد عملية السلام الاعتبار الحاسم في تحديد السياسة المصرية تجاه إسرائيل، خاصة فيما يرتبط بالعملية السياسية مع الفلسطينيين. ولقد صرح عمرو موسى عندما كان وزيراً للخارجية، "أنه لا يجب السماح لإسرائيل التمتع بثمار السلام قبل تحقيق السلام مع الفلسطينيين وبقية الدول العربية"(خليل، 2011، ص4:3).

وقد شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ منتصف عام 1992 تحولاً بارزاً، اثر نجاح حزب العمل في تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل، وإطلاقه صيغة مدريد، فوافقت مصر على دعوة اسحق رابين لزيارة مصر، لتتصل بذلك لقاءات القمة التي انقطعت لستة أعوام- أثر تحفظ الرئيس السابق حسني مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي، واشتراطه إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة- وأعقب ذلك تبادل مكثف لزيارات مسؤولين من البلدين كليهما، كما ساهم اتفاق أوسلو ووادي عربة في تعزيز العلاقات السياسية بينها(عوض، 2007، ص46).

2. مراعاة الخطوط الحمراء.

ينطبق هذا المعيار على الحالة المصرية والحالة الإسرائيلية على حد سواء، فالطرفان حريصان على عدم تجاوز الخطوط الحمراء في إدارة علاقاتهما ومعالجة الأزمات التي تمر بها هذه العلاقات. والمقصود بالخطوط الحمراء هو عدم الوصول إلى المنطقة الأمنية والعسكرية من هذه العلاقات التي ترتبط باتجاهات التسليح واحتمالات وقوع حرب. وذلك لم يمنع أو يحل دون العديد من الاحتجاجات على نشاطات عسكرية أو إشارة إلى عمليات تسلحية أو انتقاد الحملات المصرية بشأن السلاح النووي الإسرائيلي، وانضمام إسرائيل لمعاهدة حظر انتشار السلاح النووي وإخضاع منشآتها النووية لرقابة وكالة الطاقة الذرية(صالح، 2011، ص12). بيد أن جميع هذه الاحتجاجات قد أديرت بمنطق الأزمات العابرة، التي لا تقترب من الخطوط الحمراء والمنطقة العسكرية والأمنية وتستبعد المواجهة العسكرية.

3. احترام السلام التعاقدي.

حرصت مصر على احترام السلام التعاقدي المعقود بين البلدين وفقاً لمعاهدات كامب ديفيد 1978 والمعاهدة المصرية الإسرائيلية للسلام عام 1979، وقبلت بالالتزامات الواردة في هذه النصوص كما قبلت بها إسرائيل، وعند نشوء أزمة طابا في المرحلة النهائية للانسحاب الإسرائيلي من سيناء ورفض إسرائيل إخلاءها، لجأت مصر إلى التحكيم الدولي، وقبلت إسرائيل بمبدأ التحكيم الذي انتهى كما هو معروف (عام 1988) بإقرار حق مصر في طابا(عوض، 2007، ص45:46). وبالمثل عندما توترت الأمور في غزة على حدود مصر، طلبت مصر من إسرائيل زيادة عدد قوات الأمن على الحدود بين مصر وغزة، ووقعت اتفاقية بين الطرفين حددت عدد هذه القوات وتسليحها للمساعدة في حفظ الأمن على الحدود (عام 2009). وفي جميع الأزمات والظروف ظلت العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل تخضع للتقاليد والأعراف الدبلوماسية المعروفة، رغم المطالبات الشعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية وإغلاق السفارة الإسرائيلية في مصر(محمد، 2011).

4. الأوضاع الداخلية.

يرتبط هذا المعيار بفهم عموم المصريين لعملية السلام والمعاهدة مع إسرائيل، الذي اقتصر على إنهاء الحروب بين مصر وإسرائيل، وليس فتح القلوب والمشاعر للإسرائيليين، أو تجاهل جرائمهم في حق المصريين والعرب والشعب الفلسطيني، والحال أن المصريين أدركوا أن العلاقات مع الإسرائيليين يجب أن تقتصر على العلاقات الرسمية، وفي الحدود الدنيا للمعاهدات والبروتوكولات، ومصيرها يتوقف على موقف إسرائيل من عملية السلام مع بقية الشعوب العربية والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

بين هذين الحدين أي فهم المصريين لحدود السلام بين مصر وإسرائيل، وحصر العلاقات معها في الحدود الدنيا الرسمية بعيدا عن العلاقات الشعبية، كاتفاقية الكويز[2] الموقعة بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل عام 2004، واتفاقية تصدير جزء من الغاز المصري لإسرائيل الموقعة عام 2005. وأصبح السلام بين مصر وإسرائيل بمثابة سلام الضرورة، أي اتقاء الحرب والعدوان وتجنب آثارهما، كما أن السفراء الإسرائيليين المتعاقبين في القاهرة كانت تصريحاتهم أثناء ممارسة مهامهم أو لدى انتهاء مهماتهم في القاهرة، تضج بالشكوى من العزلة والحصار المضروب حولهم شعبياً(عوض، 2007، ص48).

5. مراعاة العلاقات مع الولايات المتحدة من قبل مصر وإسرائيل.

وضعت كلا من مصر وإسرائيل في اعتبارهما الاحتفاظ بعلاقاتهما مع الولايات المتحدة الأميركية باعتبارها –على الأقل– راعية السلام بين مصر وإسرائيل منذ عهد الرئيس الأسبق جيمي كارتر، وباعتبار أن واشنطن تقدم المساعدات العسكرية والاقتصادية والمالية لكلا البلدين، وإن بدرجات متفاوتة، ويتوقف الأمر في المحصلة النهائية على طبيعة هذه العلاقات مع الولايات المتحدة والمكانة والحظوة التي تتمتع بها كل من مصر وإسرائيل(صالح، 2011، ص14). والحال أن كلا البلدين أي مصر وإسرائيل ورغم تفاوت علاقاتهما بالولايات المتحدة الأميركية يحرصان على أخذ مواقف وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة محل الاعتبار، خاصة إزاء عملية السلام في الشرق الأوسط، التي تعدها الولايات المتحدة في عهد باراك أوباما مدخلاً صحيحاً وملائماً لمعالجة الملفات المختلفة في المنطقة، (العراق وأفغانستان وإيران ولبنان)، وعلاجاً جذرياً لتقليص التطرف الديني والإرهاب(محمد، 2011).

6. علاقة مصر بالعالم العربي والإسلامي.

تدير مصر ملف العلاقات مع إسرائيل في دائرة أوسع من مجرد العلاقات الثنائية، الذي يتميز بحساسية تقتضي الحرص والحذر والتوازن، ووفق اعتبارات المصلحة الوطنية المصرية في المقام

[2] الكويز: يعرف ببروتوكول المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز) Qualified industrial zone، وقد وقعته مصر مع الحكومة الإسرائيلية والولايات المتحدة الأميركية عام 2004 ويتلخص مضمونه في السماح بدخول صادرات المنسوجات المصرية إلى الأسواق الأميركية دون رسوم بشرط وجود مكون إسرائيلي في هذه المنسوجات بنسبة 10.5%، وقد بلغ عدد الشركات المصرية المنضمة والمستفيدة من هذا الاتفاق حتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2008، 689 شركة في الإسكندرية والعاشر من رمضان وشبرا الخيمة وغيرها من المناطق الصناعية في مصر. ولمزيد من المعلومات انظر: التقرير الإستراتيجي الفلسطيني 2005، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بيروت 2005، ص 103 - 104. وانظر أيضا: منار الشوربجي، العلاقات المصرية الأميركية، ملف مصر على مفترق طرق، مركز الجزيرة للدراسات 2010.

الأول، والتي تنخرط في منظور شامل لمصالح مصر عامة وعلاقاتها الخارجية خاصة مع العالم العربي والعالم الإسلامي لما تتمتع من مكانة وتأثير فيهما(صالح، 2012، ص15).

7. مصر عدو إستراتيجي لإسرائيل.

رغم أن معاهدة السلام أمّنت الجبهة الجنوبية من الجيش المصري، لأكثر من ثلاثة عقود، ومنع مصر من أن تكون لاعباً فاعلاً في الصراع، فإنها ظلت عدواً إستراتيجياً في الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية طوال هذه الفترة.

فإسرائيل، بوصفها كياناً عنصرياً وإمبريالياً، لا تعيش إلا في وجود عدو خارجي، أو مع أنظمة موالية. ولهذا تنظر إسرائيل إلى مصر بوصفها عدواً وتريدها تابعة لها في الآن نفسه (قبل وبعد معاهدة السلام). وهذا لا يُفهم فقط من استطلاعات رأي هنا أو هناك، وإنما من سياسات فعلية صارت غير سرية، منها أنشطة التجسس المتكررة، وزرع الفتنة الطائفية، وإغراق مصر بالمخدرات بأسعار مدعومة كما تقول بعض المصادر. ويكفي هنا تذكر تصريحات الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية عاموس يادين التي أشار فيها إلى نجاح دولته في مخطط بدأ عام 1979 يستهدف "تصعيد التوتر والاحتقان الطائفي والاجتماعي لتوليد بيئة متصارعة متوترة دائماً ومنقسمة إلى أكثر من شطر، ولتعميق حالة الإهتراء داخل البنية والمجتمع والدولة المصرية"(ماضي، 2011). وفي السياق نفسه يذكر إيغال آلون، نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق، في كتابه الستار الرملي أن: "السلام اليهودي هو فرض سيطرة إسرائيل على المنطقة التي تعتبرها مجالاً حيوياً لأمنها، وهذا لا يتحقق بالحصول على حدود جغرافية معينة فقط، بل بالوصول إلى حدود أخرى من خلال سيطرة غير مباشرة لفرض سلام يحقق رضوخ المناطق المجاورة"(عوض، 2007، ص216).

على ضوء ذلك تحرص مصر على أن تكون العلاقات مع إسرائيل التي تتميز بالحذر والحرص وعدم الاندفاع أو التلبية السريعة لمطالب الجانب الإسرائيلي، مجرد علاقات عادية محدودة بالسقف القانوني والدبلوماسي المتعارف عليه، كما وتحرص على ربطها بين المطالب الإسرائيلية لتطوير العلاقات مع مصر بشروط سياسية تخص الأداء والسياسات الإسرائيلية تجاه عملية السلام وحقوق الشعب الفلسطيني(محمد، 2011). من ناحية أخرى فإن مصر، تربطها بالعالم الإسلامي روابط تنظيمية وسياسية بالغة الأهمية(صالح، 2012، ص15).

كل هذا وغيره، يجعل مصر تتمسك في الحفاظ بمعاهدة السلام، وهذا ما اتسمت به حقبة مبارك، وقد جاء في دراسة إسرائيلية أعدها يورام ميطال، رئيس مركز حاييم هرتسوغ لدراسات الشرق الأوسط والدبلوماسية بجامعة بن غوريون في بئر السبع "أن التزام النظام المصري بالحفاظ على اتفاق

السلام واضح وعلني، حتى في أوقات الأزمات العصيبة رفض الرئيس مبارك نهائياً الدعوات التي تناشد بضرورة إعادة النظر في التزامات بلاده تجاه اتفاق السلام، عقب أية عمليات عدوانية إسرائيلية"، وقال أيضا "إن السياسة المصرية الداخلية في العقود الثلاثة الأخيرة ترتكز على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمحافظة على السلام مع إسرائيل، لان صناع القرار في القاهرة يرون أن الحفاظ على التحالف مع واشنطن، والحفاظ على السلام مع إسرائيل، يعطيانها المجال لحل المشاكل الداخلية"(صالح، 2012، ص16). وفي هذا السياق يكمن الخوف في إسرائيل من أن تكون المعاهدة الضحية الأولى للثورة المصرية، و الهلع الذي أصاب السياسيين بعد سقوط حكم مبارك.

2.2.2 القضايا الايجابية في العلاقات والمواقف الإسرائيلية في عهد الرئيس مبارك.

هناك العديد من القضايا والجوانب الايجابية في العلاقات المصرية الإسرائيلية التي عادت على مصر بالنفع خاصة على المستوى الاقتصادي، والتي تناولتها الدراسة بالتحليل، كما تناولت المواقف الإسرائيلية من الثورة وسقوط حكم مبارك السياسي.

1.2.2.2 الجوانب الايجابية في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

لا شك أن هناك العديد من الجوانب الايجابية تمخضت عن العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد اتفاقية كامب ديفيد. والتي يمكن رصدها في الأمور التالية:

1.1.2.2.2 العلاقات المصرية الأمريكية بعد اتفاقية كامب ديفيد.

شهدت العلاقات المصرية الأميركية تحولا نوعيا بعد توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل في 1979. وقد صارت تلك المعاهدة هي نقطة البدء لفهم العلاقة الحالية بين مصر وأميركا، والتي صار يطلق عليها أوصاف من نوع العلاقات الخاصة والإستراتيجية.. إلخ. ولعل السمة الأهم التي اتسمت بها العلاقات المصرية الأميركية منذ ذلك التاريخ وحتى الآن هي أنها لم تكن أبداً علاقة ثنائية وإنما ظلت منذ اللحظة الأولى وحتى الآن علاقة ثلاثية؛ فإسرائيل طرف رئيسي في تلك العلاقة، لا يغيب عنها أبداً.

دشنت معاهدة كامب ديفيد ما صار يُعرَف "بالدعم الأميركي المالي للسلام"، وهو ما تمثل في معونات اقتصادية وعسكرية للطرفين الموقعين على الاتفاق. وقتها صدر في 1979 قانون الإعتمادات المالية الأميركي الذي وضع الأسس التي يتم بناء عليها تقديم تلك المساعدات لمصر وإسرائيل. ومنذ اللحظة الأولى ومن خلال هذا القانون– وكما ظل الحال لعقود طويلة لاحقة– كان

حجم المعونات الأميركية المقدمة لإسرائيل أعلى من تلك المقدمة لمصر بنسبة 2:3(الشوربجي، 2012).

2.1.2.2.2 تأثير الإدارة المصرية على السياسة الإسرائيلية.

لم تبق العلاقات المصرية الإسرائيلية على وتيرة واحدة منذ توقيع اتفاقية السلام بينهم، فقد ساد التعامل بين البلدين نمط من العلاقات يكتنفه الكثير من الجدل وصف بالسلام البارد، وشابه الكثير من التوتر، كان للإدارة المصرية دوراً هاماً ومؤثراً في توجيه السياسة الخارجية الإسرائيلية.

فقد حاولت إسرائيل في أعقاب تولي حسني مبارك المسؤولية في تشرين الأول أكتوبر 1981م، الاحتفاظ بنمط من العلاقات المتينة، لكن تحفظ الرئيس حسني مبارك على دعوته لزيارة القدس لاستئناف مفاوضات الحكم الذاتي، واشتراطه إجراء المفاوضات خارج القدس المحتلة، أدى إلى تجميد لقاءات القمة لسنوات تالية(Yaari, 1987, p.21)، استمرت هذه الملامح تطبع صورة العلاقات، خلال العقد التالي، إلى أن شهدت هذه العلاقات تحولاً بارزاً منذ منتصف عام 1992، اثر إطلاق عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية(عوض، 1997).

ومع وصول نتنياهو إلى سدة الحكم عادت العلاقات إلى التوتر مرة أخرى، واستمرت التجاذبات وازدادت المواجهات السياسية(التقرير الاستراتيجي العربي، 1998، ص220:219)، وجرى نقل خلافات كان يتم تسويتها بوسائل دبلوماسية سرية إلى العلن، مثل قضية الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، وانعكس ذلك على مسار التطبيع، فطرحت مصر لأول مرة الربط بين التطبيع وتطور عملية السلام بشكل معلن، وشاركت في اتخاذ قرارات في الجامعة العربية بتجميد التطبيع مع إسرائيل، وتأكيد المقاطعة العربية، وتجميد المفاوضات متعددة الأطراف، وناهضت عقد مؤتمر الدوحة للشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما شهدت العلاقات السياسية مزيدا من التوتر منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام، 2000، وقامت الحكومة المصرية بسحب سفيرها لدى إسرائيل، وحدثت الأمر نفسه عند دخول إسرائيل المدن الفلسطينية في مارس 2002، إذ قرر مجلس الوزراء المصري في ابريل 2002 وقف الاتصالات كافة بين الحكومة المصرية وإسرائيل، عدا القنوات الدبلوماسية التي تخدم القضية الفلسطينية(عوض، 2007، ص47).

تعاملت السياسة الخارجية المصرية مع إسرائيل بندية، وعطلت الكثير من المشاريع الدولية الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط دون إدراج إسرائيل فيها، مثل التوقيع على مشروع إخلاء منطقة الشرق الأوسط من السلاح النووي والتي رفضت مصر التوقيع عليه إلا بإدراج إسرائيل ضمن قائمة الدول الموقعة.

3.1.2.2.2 المكاسب المصرية على أثر كامب ديفيد.

لا شك أن عملية السلام "كامب ديفيد" كان لها آثاراً ايجابية كما لها آثاراً سلبية؛ فلقد أنهت الاتفاقية حالة الحرب بين البلدين، وفتحت الباب أمام الاستثمارات الأجنبية، ورفعت من الاقتصاد المصري، ونشطت حركة السياحة، التي لها دوراً كبيراً في الاقتصاد المصري. وكان أهم ما جلبته الاتفاقية من مكاسب يتمحور حول:

استعادة سيناء وعدم خوض أي حروب، حيث أسفرت حرب عام 1973، واحدة من عدة صراعات مصرية مع إسرائيل تعود جذورها إلى عام 1948، عن مقتل نحو 8000 مصري و2700 إسرائيلي. الأمر الذي أدى إلى الحد من الإنفاق العسكري، حيث تمكنت مصر من تقليص ميزانيتها العسكرية بشكل حاد منذ حرب عام 1973، ووفقاً للبنك الدولي، استهلكت نفقات مصر العسكرية نحو 2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2009 (نحو 3.8 مليار دولار) مقارنة بأكثر من 20 بالمائة في عام 1976. إن هذا التخفيض الكبير قد أتاح المجال للقاهرة لإعادة تخصيص أموالها العسكرية لمشاريع التنمية الاقتصادية(ماكوفيسكي، 2011)، من جهة أخرى زادت نسبة الاستثمارات الإسرائيلية والأجنبية في مصر، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة النمو في الاقتصاد المصري بشكل ملحوظ.

ففي الدراسة التي أعدها يتسحاق غال، الباحث في "مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط" التابع لجامعة تل أبيب، أشار يتسحاق غال إلى أن مداخيل قناة السويس في الأعوام الأخيرة خمسة مليارات دولار سنوياً عبر رسوم عبور القناة، وأكثر من مليار دولار أخرى مقابل خدمات مرفقة. أما قطاع السياحة، فقد نجحت مصر في رفع عدد السياح الذين يزورونها إلى (14) مليون سائح في سنة 2010، منهم (3) ملايين سائح يقصدون سيناء في العام الواحد، فضاعفت بذلك أربع مرات مداخيل السياحة خلال عقد واحد، وذكر أن قطاع الطاقة وفروعه المختلفة ومشتقاته، يوازي حجم المساهمة الشاملة لهذا القطاع في ميزان المدفوعات المصري (25) مليار دولار. وأن مداخيل مصر من الحجم الكبير للاستثمارات الأجنبية والزيادة الكبيرة في تحويلات الأموال الأجنبية إلى المصارف المصرية، والمساعدات الأمريكية والأوروبية، تبلغ ما نسبته 35%- 40% من مجموع الصادرات المصرية(غال، 2011). من الواضح أن اتفاقية كامب ديفيد فتحت الباب على مصرعيه أمام الاستثمارات والتجارة الأجنبية، إلى جانب السياحة التي نمت وترعرعت بفضل الاستقرار السياسي الذي وفرته اتفاقية كامب ديفيد التي أنهت حالة الحرب بين البلدين مصر وإسرائيل.

4.1.2.2.2 العلاقات المصرية الأوروبية.

جنباً إلى جنب مع الدور الذي تؤديه أوروبا في المنطقة من خلال صيغة سلام الشرق الأوسط، والمفاوضات المتعددة الأطراف، وأشكال التعاون الإقليمي وغيرها من المشروعات الرامية إلى بلوغ تسويات للصراع العربي- الإسرائيلي ودمج إسرائيل في المنطقة، كانت أوروبا تمتلك مشروعها الخاص تجاه المنطقة منذ السبعينات، وقد جاءت تلك الاتفاقيات ذات صيغة واحدة إذ أنها تضمنت أحكاماً عامة ومشتركة ترتبط بالتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وقامت على الأسس التالية. وأطلقت خلاله مبادرات مثل "السياسة المتوسطية الشاملة"، و"الحوار العربي الأوروبي"، ثم "السياسة المتوسطية الجديدة"، وصولاً إلى "الشراكة الأوروبية- المتوسطية" (مصطفى، 1998، ص129).

أطلقت أوروبا مشروعها للشركة الأورومتوسطية استهدف وفقاً لإعلان برشلونة العمل على خلق منطقة للحوار والتبادل والتعاون ضماناً لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار في حوض البحر المتوسط، وحددت ثلاثة مجالات للمبادئ الحاكمة للشراكة: تختص الأولى بمسائل "السياسة والأمن"، والثانية بالمسائل "الاقتصادية والمالية"، وتختص الثالثة بالمسائل "الاجتماعية والثقافية"(شماري، وستايني، 2000، ص11:12). وقد تضمنت الشراكة الأوروبية المتوسطية أبعاداً متعددة تتعلق بتقوية الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتنمية اقتصادية اجتماعية مطردة، وإجراءات لمكافحة الفقر وتعظيم فهم الثقافات بعضها البعض.

وفيما يتعلق باتفاق المشاركة المصرية الأوروبية؛ فقد بدأت المفاوضات بين مصر والإتحاد الأوروبي لإبرام الاتفاق منذ انطلاق مسيرة المشاركة الأوروبية- المتوسطية في برشلونة عام 1995، واستمرت تلك المفاوضات حوالي أربع سنوات ونصف وأسفرت عن توقيع بالأحرف الأولى في 26 يناير 2001؛ ثم بشكل نهائي في 25 يونيو من نفس العام. وقام مجلس الشعب المصري والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي بالتصديق عليه ودخل حيز التنفيذ في منتصف عام 2004. وحول أهداف اتفاق المشاركة المصرية- الأوروبية، فقد نصت المادة الأولى من الاتفاق على الأهداف المبتغاه منه وهي (الهيئة العامة المصرية للاستعلامات، 2012):

1. توفير إطار ملائم لحوار سياسي يتيح تنمية علاقات سياسية وثيقة بين الطرفين.
2. تهيئة الظروف لتحرير مطرد للتجارة في السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
3. تدعيم تنمية علاقات اقتصادية واجتماعية متوازنة بين الطرفين من خلال الحوار والتعاون.
4. تشجيع التعاون الإقليمي من أجل ترسيخ التعايش السلمي والاستقرار الاقتصادي والسياسي.
5. تنمية التعاون في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

لقد جاءت هذه الشراكة في إطار تعزيز عملية السلام، وبهدف دمج إسرائيل في المنطقة؛ وقد قدم الاتحاد الأوروبي المساعدات المالية الضخمة لمصر إلى جانب المساعدات التقنية والتنموية، وقد كان آخر هذه المساعدات في تشرين الثاني 2012، حيث قدم الاتحاد الأوروبي 6.4 مليار دولار (5 مليار يورو) مساعدات لمصر على مدى عامين، وذكر بيان أصدرته الرئاسة المصرية عقب اللقاء الذي عقده الرئيس محمد مرسي مع الممثلة العليا للشؤون الخارجية والأمن بالاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون في القاهرة الأربعاء أن الاتحاد الأوروبي وافق على تخصيص هذه المساعدات على مدى عامين من خلال مؤسسات التمويل التابعة للاتحاد ومن بينها بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي لإعادة الأعمار والتنمية. وأوضح البيان أن الرئيس مرسي عرض خلال اجتماعه بالمسؤولة الأوروبية خطوات التحول الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في مصر(موقع: بي بي سي عربي، 2012). لا شك أن تدفق المساعدات الأوروبية رغم انتهاء نظام حسني مبارك جاءت في إطارين: الإطار الأول تشجيع السلام في المنطقة والالتزام بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، والإطار الآخر تعزيز العملية الديمقراطي وحقوق الإنسان والثقافة الليبرالية.

2.2.2.2 المواقف الإسرائيلية إزاء سقوط حكم مبارك.

عندما اندلعت الثورة المصرية في الخامس والعشرون من يناير 2011، أشار نتنياهو إلى زلزال يهز أنظمة الحكم ويهدد بنشوء شرق أوسط جديد، وبخاصة أن إسرائيل تدرك أن علاقة مبارك الوطيدة بها كانت أحد أسباب الثورة عليه، وبخاصة حين قال بنيامين بن أليعازر أن مبارك يمثل "كنزاً استراتيجياً لإسرائيل"، وتحدث باراك عن تسونامي في الشرق الأوسط خلال ستة أشهر. وكتب البعض في إسرائيل أن مبارك منع قتل آلاف الإسرائيليين(محمود، 2011، ص159).

كان هناك إجماع في المواقف والرؤى الإسرائيلية الرسمية بأن ما حدث هو أمر خطير، ويهدد أمن إسرائيل، عندما تم إزاحة الرئيس المصري حسني مبارك، وصدرت تحذيرات شديدة من جانب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مؤداها أن الثورة المصرية ستقود إلى ظهور نظام أصولي في مصر على غرار النظام الإيراني، وان النظام الجديد في مصر سوف يبادر إلى إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل ويعيد أجواء المواجهة مجددا، لذلك فقد سمحت إسرائيل لأول مرة منذ التوقيع على اتفاقية السلام مع مصر عام 1979 على دخول كتيبتين (800)، جندي مصري للسيطرة على منطقة شبه سيناء، والعمل على منع تهريب السلاح إلى غزة(شعبان، 2011، ص109). في الوقت نفسه بذلت الحكومة الإسرائيلية جهودا كبيرة لإقناع الإدارة الأمريكية بعدم التخلي عن نظام الرئيس السابق حسني مبارك، وبعد تقدم الثورة المصرية وتراجع نظام الرئيس السابق مبارك أمام الثوار، توقف رئيس الوزراء الإسرائيلي عن التعليق على ما يجري في مصر، وطلب من أعضاء حكومته التزام الصمت تماماً

وعدم الحديث إلى وسائل الإعلام عن الشأن المصري، وجرى التركيز على مآل معاهدة السلام فقط(حماد، 2012، ص41-44).

كانت هناك رؤية لدى عدد من الإعلاميين الإسرائيليين تقول بأن ما يجري في مصر هو ثورة شعبية، ثورة الطبقة الوسطى المدنية ضد نظام ديكتاتوري، وأن الشعب المصري ليس شعبا عنيفا، وجيش مصر يتسم بالحكمة، وان الثورة لن تقود إلى نظام إسلامي أصولي، فالذين روجوا مقولة أن ثورة مصر ستقود إلى نظام أصولي ينطلقون من رؤية عنصرية تقول بأن العرب غير ناضجين للديمقراطية، وهي رؤية تلقت ضربة قاصمة في ميدان التحرير، وهناك من تساءل ما هو الشيء الأكثر ديمقراطية من ثورة المصريين في ميدان التحرير(جاد، 2011، ص88).

وهناك من رأى أن وصول الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر يمثل مصلحة لإسرائيل لان وصولهم سيؤدي إلى وقف المساعدات الأمريكية لمصر، ووقف التدريبات العسكرية المشتركة، ووقف تزويد مصر بالسلاح وقطع الغيار، ومن ثم فسوف تتجه مصر مرة أخرى إلى السلاح الشرقي وهو ما يصب في مصلحة إسرائيل. وبنفس الرؤية، قدر أصحاب هذا الرأي أن نجاح الثورة وتشكيل نظام مدني ليبرالي متوافق مع الغرب يمثل خطراً شديداً على مصلحة إسرائيل ومكانتها في المنطقة وعلاقاتها مع الدول الغربية(شعبان، 2011، ص115).

1.2.2.2.2 الدعم اللوجستي الإسرائيلي لنظام مبارك في مواجهة الثورة.

1. قدمت حكومة إسرائيل أشكالا مختلفة من الدعم اللوجستي لنظام مبارك، بهدف مساعدته لمواجهة الثورة الشعبية، وهو ما يؤكد المخاوف الإسرائيلية من نتائج هذه الثورة.
2. أصدرت الشبكة الدولية للحقوق والتنمية بيانا قالت فيه: إن ثلاث طائرات إسرائيلية تحمل أسلحة قناصة، وقنابل غاز، وصلت إلى مصر بهدف دعم الرئيس مبارك.
3. قال مسئول في مكتب نتنياهو، أن الأخير اتصل بعمر سليمان في 30 كانون الثاني/ يناير، وعرض عليه خدمات أمنية ومخابراتية للحفاظ على النظام وإجهاض الثورة.

وقد اعترفت بعض الدوائر التكنولوجية في إسرائيل، حسب صحيفة يديعوت أحرنوت، بأن الخبراء الإسرائيليين في شركة "نيروس" ساعدوا في تعطيل الاتصال بالإنترنت في مصر، في بداية الثورة(أبو هلال، 2011).

2.2.2.2.2 الأسباب التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى مساندة نظام مبارك.

الأسباب الحقيقية التي دفعت الحكومة الإسرائيلية إلى مساندة نظام مبارك وحشد الدعم ضد ثورة مصر، فتتمثل في الآتي(جاد، 2011، ص89:90):

1. أن نظام مبارك كان يمثل رصيدا استراتيجيا لإسرائيل في المنطقة.
2. أن تشكيل نظام جديد في مصر سوف يعيد النظر في بعض الاتفاقات القائمة بين البلدين، مثل اتفاقية تصدير الغاز المصري لإسرائيل، إضافة إلى اتفاقية الكويز الموقع بين البلدين بين عام 2005.
3. أن إسرائيل تدرك أن أي نظام جديد في مصر لن يقدم على إلغاء معاهدة السلام، ولكن ما تدركه هو أن نهج مصر سوف يختلف تجاه إسرائيل والفلسطينيين.
4. أن الثورة المصرية تجري ضد نظام ديكتاتوري كان ولا يزال محل تندر الإسرائيليين، وتعمل على بناء نظام سياسي ديمقراطي في أكبر دولة عربية، وإذا ما تحقق ذلك، فسوف تفقد إسرائيل مكانتها باعتبارها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.
5. الثورة في مصر سوف تنشئ نظاماً مختلفاً، ديمقراطياً، يخضع للمساءلة والمحاسبة، وبالتالي تضطر الحكومات هناك إلى الاستماع جيدا لرغبات المصريين، وهي رغبات لن تكون في مصلحة إسرائيل.
6. أن الديمقراطية سوف تضع مصر على أول طريق التطور الاقتصادي، وهو أمر يتصادم ومصلحة إسرائيل طويلة المدى في المنطقة(جاد، 2011، ص89:90).

لكل هذه الأسباب مجتمعة، كان قرار إسرائيل العمل على إجهاض الثورة المصرية عبر دعم نظام مبارك، والضغط على الإدارة الأمريكية لعدم التخلي عنه ومساندته.

ومن هنا يمكن قراءة تداعيات الثورة المصرية على المحيط العربي. فسقوط نظام مبارك بهذه السرعة لا يؤشر على هشاشة هذا النظام فحسب، وإنما أيضاً على مدى النضج الذي وصلت إليه المجتمعات العربية خاصة الطبقة الوسطى. فالذي يقود الشارع العربي الآن ليس القوى التقليدية كالأحزاب والجماعات الدينية بمختلف أشكالها، وإنما جيل شبابي صاعد يتحدث لغة سياسية ناضجة ويستند إلى منظومة قيمية وفكرية تتجاوز الخطابات التقليدية. وهو جيل تربى في أطراف المجتمعات العربية التي همشتها السلطة المركزية وأهملتها سياسات الانفتاح والتحرير الاقتصادي، فكانت النتيجة ارتفاع معدل الوعي الجمعي نتيجة الشعور بالظلم الاجتماعي والإقصاء السياسي.

يرى الباحث: أن العلاقات المصرية الإسرائيلية واجهت في عهد الرئيس السابق حسني مبارك تحديات كبيرة فاقت بكثير العلاقات المصرية بأي دولة أخرى، نظراً لحساسية هذا الملف وخطورته والميراث العدائي بين مصر والشعوب العربية وبين إسرائيل، ذلك الميراث الذي يصعب التخلص منه بتوقيع معاهدة وتطبيق بنودها، خاصة مع بقاء إسرائيل كما هي دون تعديل في هيكل توجهاتها إزاء شعوب المنطقة ومحيطها العربي، أي بقائها عدوانية استيطانية عنصرية وتستخدم تفوقها التكنولوجي والعسكري في قهر البلدان العربية ورفض الحقوق الفلسطينية. وقد نعمت إسرائيل خلال الفترة الماضية- أي في عهد مبارك- بالأمن والاستقرار النسبي على جميع المستويات، رغم ما شاب من توترات وتحديات كانت تحل جميعها على حساب الأمن القومي المصري والعربي.

3.2 الموقف الإسرائيلي من الثورة التونسية وإخفاق أجهزة الاستخبارات من انتقال الثورة إلى مصر.

تواصلت المتابعات الإسرائيلية الحثيثة لتطورات الموقف الميداني في تونس، على مختلف الأصعدة الأمنية والسياسية والعسكرية، وطغى المشهد العربي، لا سيما المصري منه على مجمل التحركات السياسية الإسرائيلية الداخلية والخارجية، ولم تخف الحكومة الإسرائيلية مخاوفها من استمرار الثورة التونسية واحتمالات انتقال المشهد التونسي إلى مصر، رغم ذلك فشلت الاستخبارات الإسرائيلية في توقع حدوث الثورة، كما فشل النظام المصري مستبعداً حدوث ثورة في مصر على غرار ما حدث في تونس، رغم أن الثورة المصرية كان لها مقدمات كبيرة، وقد جاء هذا الإخفاق نتيجة عوامل عديدة أهمها: أن النظام المصري نظام قوي وليس مثل النظام التونسي، كذلك النظرية الاجتماعية السائدة في الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية، بأن الشعب المصري شعب خانع لا يثور.

1.3.2 الموقف الإسرائيلي من الثورة التونسية.

إسرائيل التي تقيم علاقات سرية مع نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي، لا تخفي أسفها على الإطاحة بنظام بن علي، كما أنها لم تخفي خشيتها من صعود نظام راديكالي يرفض أي علاقات مع إسرائيل، لكن أكثر ما كانت تخشاه إسرائيل هو انتقال العدوى إلى باقي الدول العربية وخاصة التي تقيم معها علاقات سلام واهمها الجارة الجنوبية مصر.

يمكن تلخيص الموقف الإسرائيلي تجاه الثورة التونسية بما يلي.

1. محاولة استغلال الثورة التونسية وما تبعها من بوادر ثورات عربية أخرى، للترويج لفكرة أن إسرائيل دولة ديمقراطية هادئة، تعيش وسط منطقة غير مستقرة، وهي الفكرة التي استخدمها رئيس الوزراء

الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للمطالبة بضرورة اشتمال أي اتفاقية سلام محتملة بين إسرائيل والعرب على ضمانات أمنية، بما في ذلك وجود قوات على الأرض(أبو هلال، 2011).

2. التخوف من انتقال عدوى الثورات إلى دول غير تونس وخصوصاً الدول القريبة من إسرائيل مثل مصر، وبالتالي انسحاب مصر ولو نسبياً من محور الاعتدال العربي، وتحولها إلى محور ممانعة، ما يشكل خطراً امنياً وجغرافياً وسياسياً كبيراً على إسرائيل(أبو عامر، 2011، ص7).
3. التحذير من الحماسة التي ألهمت الجماهير العربية تأييداً لهذا الثورات وتأثراً بها، وهو ما قد يساهم في تغيير الوعي الجمعي العربي تجاه قدرة الشعوب على التأثير.
4. القلق من قطع العلاقات التجارية والدبلوماسية بين إسرائيل وتونس، وهي العلاقات التي كانت متواصلة بين البلدين، على الرغم من إغلاق مكتب التمثيل التجاري الإسرائيلي في تونس في العام 2000 أثناء انتفاضة الأقصى(أبو هلال، 2011).

يرى الباحث: أن الاستخبارات الإسرائيلية فشلت في توقع الثورة المصرية، رغم الأوضاع السيئة، فالثورة في مصر لم تأتي نتيجة عدوى وإن كانت تأثرت بالثورة التونسية التي حفزتها لتشابه الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي نسبياً بين الواقعين التونسي والمصري، الا أن الثورة المصرية- ليست وليدة اللحظة أو بدون مقدمات تاريخية سابقة عليها، لقد ولدت العديد من التيارات والحركات الاجتماعية والسياسية التي نادت على مدار أعوام وسنين بضرورة التغيير السياسي والقضاء على الفساد، وإقامة دولة القانون. أن الفشل الإسرائيلي في توقع الثورة جاء نتيجة النظرية الاجتماعية السائدة التي تقوم على فرضية مؤداها أن الشعب المصري شعب خانع لا يثور، ولكن الحقيقة أن الفشل كان نتيجة عوامل فسيولوجية، والخوف من مواجهة الحقيقة وهي سقوط عهد من الاستقرار استمر أكثر من 30 عاما، لتتجه المنطقة الأصعب في معادلة الصراع العربية إلى المجهول. في كل الأحوال حدثت الثورة ووقفت إسرائيل موقف المرتبك والمعادي للثورة والرافض للتغيير، وهي بذلك تتناقض مع شعاراتها بأنها دولة ديمقراطية وسط شريعة من الغاب، فالثورة التي نادت بالحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ترعب إسرائيل التي تسوق نفسها على أنها الديمقراطية الوحيدة في المنطقة.

1.1.3.2 الاهتمام الإسرائيلي بالثورة في تونس.

اهتمت إسرائيل ووسائل إعلامها بتطور الأحداث في تونس، وازداد هذا الاهتمام مع تحول هذه التظاهرات إلى ثورة شعبية واسعة أطاحت برئيس النظام التونسي بن علي. وانعكس هذا الاهتمام على مستوى متخذي القرار السياسي- الأمني ووسائل الإعلام والمختصين بالشؤون العربية في مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام(موقع نعنع، 2011). فمنذ اندلاع التظاهرات في تونس أجرت القيادة السياسية-

الأمنية الإسرائيلية عدة اتصالات ومشاورات أمنية وسياسية، وتابعت من خلف الكواليس عن كتب مجريات الأمور في تونس مع المسؤولين الإسرائيليين الموجودين في تونس ومع قادة الجالية اليهودية في تونس، حيث تعتبر إسرائيل الرئيس التونسي من أهم الرؤساء ونظامه من أهم الأنظمة العربية المؤيدة سرا لسياسة إسرائيل(شعبان، 2011، ص107).

تحدث رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو عن الثورة التونسية بعد نجاحها و"فرار" الرئيس التونسي في بداية جلسة الحكومة الإسرائيلية في 1/16/ 2011. أن الثورة التونسية تعكر "الاستقرار في المنطقة"، فقد قال نتنياهو "إن الدرس الذي ينبغي تعلمه من الثورة التونسية هو التشديد على الجانب الأمني في أي تسوية سلمية". وأضاف: إن "المنطقة التي نعيش فيها هي منطقة غير مستقرة، ونحن نرى ذلك في العديد من الأماكن في الإقليم الذي نعيش فيه"(رفيد، يارئير، 2011)، وأعربت مصادر إسرائيلية مسؤولة بعد نجاح الثورة عن خشيتها من أن تقوم تونس بقطع علاقاتها غير الرسمية مع إسرائيل، وفي هذا السياق صرح القائم بأعمال رئيس الحكومة الإسرائيلية "سيلفان شلوم" أن هناك "خشية جدية من أن تقوم تونس بعد نجاح الثورة بالتقرب من الأطراف المتطرفة في العالم العربي"(نتنياهو، 2011).

4.1.3.2 مصادر القلق الإسرائيلي.

نشر الكثير من المختصين بالشؤون العربية العاملين في مراكز الأبحاث ووسائل الإعلام الإسرائيلية كثيراً من المقالات عن الثورة التونسية. وعالجت هذه المقالات أسباب الثورة وتطور أحداثها وعوامل نجاحها والقلق الإسرائيلي من تحول نجاحها في إسقاط النظام إلى نموذج يحتذى به لإسقاط أنظمة عربية أخرى.

فتحت عنوان "تأثير إسقاط النظام في تونس في العالم العربي" نشر "شلومو بروم" الباحث في "معهد أبحاث الأمن القومي" التابع لـ "جامعة تل أبيب" مقال حلل فيه أسباب الثورة التونسية وتطور أحداثها، ثم انتقل إلى فحص تأثيرها على الدول العربية، فذكر أن التظاهرات ومظاهر الاحتجاج قد تزداد في المدى القريب في بعض الدول العربية. وأضاف: "يبدو أن لدى معظم الدول العربية تجربة غنية في السيطرة "على أعمال الشغب" الواسعة، لذلك فإنها ستنجح في السيطرة على الأوضاع في المدى القريب"(بروم، 2011).

أما في شأن تأثير الثورة التونسية على الدول العربية في المدى البعيد فقال شلومو بروم إن ذلك يعتمد على النتائج التي ستستقر عليها الثورة التونسية. فإذا جرت انتخابات وتأسس نظام ديمقراطي متين في تونس فإن المجتمعات العربية الأخرى ستسعى إلى تقليد النموذج التونسي. وفي

هذا السياق، أي إمكانية انتشار النموذج التونسي في الدول العربية، ذكر الباحث شلومو بروم أن "على إسرائيل أن تكون قلقة وخاصة من التطورات في جارتيها القريبتين مصر والأردن". فمصر تعيش منذ مدة طويلة في حالة من الأفول للنظام القائم بسبب عمر الرئيس مبارك وبسبب حالته الصحية وعدم الوضوح في من سيرثه. واختتم شلومو بروم مقالته قائلاً: "يبدو أن هذين النظامين- مصر والأردن- مستقران في المدى القصير ولكن هناك سبباً للقلق على مستقبلهما في المدى الأبعد من ذلك"(بروم، 2011).

أما الباحث إيال زيسر، مدير "معهد موشيه ديان في جامعة تل أبيب"، فعالج تأثير الثورة التونسية على الدول العربية في مقال له بعنوان "فراغ خطير حول إسرائيل" في صحيفة "يسرائيل هيوم"، حيث أكد أن الثورة التونسية تعطي دفعة قوية لحركات الاحتجاج في الدول العربية، لكنه أبدى ثقته في قدرة الأنظمة العربية على التغلب عليها. وفي الوقت نفسه، أبدى قلقه الشديد مما سماه الفراغ الخطير الناجم عن انطواء الأنظمة العربية على ذاتها، ما أدى إلى دخول إيران وتركيا إلى المنطقة وتعاظم دوريهما فيها، حيث أعرب عن اعتقاده أن إسرائيل ستدفع ثمن ذلك(زيسر، 2011).

من الطبيعي أن لا ينظر الخبراء والمسئولون الإسرائيليون إلى كل الثورات العربية بالقدر ذاته من القلق، إذ بدا بعض القلق مما جرى في تونس، ولكن ذلك تحول لنوع من الخوف بعد نجاح الثورة الشعبية في مصر.

ويعود الخوف الصهيوني بشكل رئيسي إلى إدراك تغير وزن الشارع العربي في القرار السياسي الرسمي العربي، فقد كان هذا القرار يتشكل بفعل عوامل عديدة أقلها أهمية هو رد الفعل الشعبي أو موقف الرأي العام العربي، غير أن الثورات الأخيرة جعلت موقف الشارع أكثر وزنا في حسابات الأنظمة، وترافق مع ذلك قلق الحكام العرب من تخلي أمريكا عنهم على غرار التخلي عن بن علي ومبارك الأمر الذي سيجعل هؤلاء الحكام أكثر استجابة لتطلعات شعوبهم، وكما يقول المؤرخ الإسرائيلي توم سيغيف أن سلام إسرائيل كان مع "أشخاص حكام" وليس مع الشعوب(عبد الحي، 2011). ولما كانت إسرائيل تدرك أن موقف الرأي العام العربي أبعد كثيراً عن التطابق مع رأي الأنظمة، فإنها بدأت تتحسس الآثار المحتملة على تسارع العلاقات العربية الإسرائيلية، بل احتمالات تراجعها، أي أن وتيرة التطبيع ستتراجع، كما أن أية علاقة مع إسرائيل ستكون محفوفة بالمخاطر في المدى الزمني المنظور.

وثمة قلق إسرائيلي آخر يتمثل في احتمال استفادة الإسلاميين من التغيير لأنهم الأكثر تنظيماً وخبرة في العلاقة مع المجتمع بفعل ملكيتهم للجمعيات والمستشفيات والنوادي، ثم إن أغلب

استطلاعات الرأي تعطيهم الوزن الأكبر قياساً لغيرهم، لكن الشعب لن يقبل(من وجهة نظر إسرائيلية) تسليم الحكم لديكتاتورية دينية جديدة، لاسيما أن الجيل الجديد الذي يمثل بوصلة الثورة هم أقل تديناً بدليل(طبقا للتصور الإسرائيلي) عدم ظهور إسرائيل بشكل بارز في الثورة(عبد الحي، 2011).

2.3.2 الثورة المصرية.

استبعدت إسرائيل وقوع الثورة المصرية، ولم تتمناها، وقد تفاجأت إسرائيل من قوة التظاهرات وزخمها واستبعدت الاستخبارات الإسرائيلية سقوط النظام، فقد اعتقدت إسرائيل أن النظام المصري أقوى من النظام التونسي، وانه قادر على الصمود ومعالجة الموقف.

1.2.3.2 الإخفاق الإسرائيلي في توقع الثورة المصرية.

مع انتصار الثورة التونسية ونجاحها بإسقاط الرئيس زين العابدين بن علي، بدأت التوقعات بانتقال عدوى هذه الثورة إلى مصر، خصوصا مع إطلاق الدعوات للتظاهر في 25 يناير/ كانون الثاني في كافة المدن المصرية(أبو هلال، 2011). ولكن النظام المصري رد على هذه التوقعات برفع الشعار القائل "مصر ليست تونس"، وهو ما عبر عنه وزير الخارجية المصري السابق أحمد أبو الغيط في 19 كانون الثاني/ يناير بقوله "هذا كلام فارغ"(الكيالي، الحمد، 2011، ص1)، وشدد على أن لكل مجتمع ظروفه، وإذا ما قرر الشعب التونسي أن ينهج هذا النهج فهذا أمر يتعلق به(حلاسة، 2011، ص126).

تقول الكاتبة الصحافية عميراه هيس أن الفشل الاستخباري في توقع الثورة، من حيث التوقيت والحجم الذي ظهرت به، لم يكن من نصيب الخارج فقط، سواء الخارج الأوروبي أو الأمريكي أو الإسرائيلي، بل كان أيضاً فشلاً ذريعاً في الداخل المصري في توقع الثورة، كما يقول الكاتب عومري افرايم تحت عنوان "فشل استخباري"، حتى مبارك لم يكن يتوقع الثورة: "لقد نجحت الثورة ضد نظام مبارك في مصر في مفاجأة قادة النظام هناك"(حماد، 2012، ص 149-156).

وقد تبنت الولايات المتحدة في بداية الثورة الموقف المصري، ففي تصريح لها قالت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في مقابلة صحفية عقب هروب بن علي "إن حكومة الرئيس حسني مبارك مستقرة". إلا أن هذا الموقف قد تغير بعد 25/ يناير 2011(حلاسة، 2011، ص127). فيما أكدت التقديرات الإسرائيلية الأمنية أنها لم تلحظ أي تهديد فوري على الحكم في مصر، حيث أكد رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية (أمان) اللواء أفيف كوخافي أن النظام في مصر مستقر، ولا يوجد خطر يتهدده(جاد، 2011، ص87).

وكذلك فان الموساد تفاجأ حيث كانت تفسيراته بأن مصر ليست تونس، وأن مصر قوية وستعرف بشكل كبير كيفية التعامل مع الاضطرابات والتظاهرات الشعبية(شعبان، 2011، ص108)، يبدو أن الفكر الصهيوني كان أسير صورة رسمها للمظاهرات العربية السابقة وقدرة الأنظمة العربية في الغالب على كبحها، دون إدراك عمق التراكمات المتمثلة في التغيرات التي أصابت المجتمع العربي خلال الفترة السابقة.

وقد تكون نظرية ليون فيستنغر حول عدم الاتساق المعرفي، والتي سبق للباحث الإسرائيلي يهودا بن مائير أن طبّقها على السلوك السياسي الإسرائيلي، هي الأكثر قدرة على تفسير الموقف الصهيوني من الثورات العربية المعاصرة. وتقوم نظرية فيستنغر على فكرة أساسية هي أن الفرد يميل للتحايل المعرفي إذا تناقض الواقع مع مكونات المنظومة المعرفية التي يعتنقها، بأن يقوم بصناعة تفسير للظاهرة يتسق مع نظريته(عبد الحي، 2011). هذه الإسقاطات بتقديري نتيجة طبيعية لحالة القلق والخوف، وعدم تقبل النتائج أو الإذعان لها.

2.2.3.2 أسباب فشل إسرائيل في توقع الثورة المصرية.

أشار الصحفي الإسرائيلي في جريدة هآرتس آلوف بن إلى فشل إسرائيل في توقع الثورة المصرية، يعود لعدة أسباب أهمها أن:

أ- خبراء الشؤون العربية في المؤسسات الإسرائيلية كانوا يعتقدون أن النظام في مصر قوي، والمعارضة ضعيفة.
ب- الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، خفضت من رصيدها لما يجري في مصر، منذ توقيع معاهدة كامب ديفيد للسلام 1979، وركزت جهودها على الساحة الفلسطينية، واللبنانية، والإيرانية.
ت- الأجهزة الأمنية الإسرائيلية تبنت وجهة نظر الأجهزة الأمنية المصرية، التي ترى استقرار النظام في القاهرة(صالح، 2012، ص24).

الواضح من ذلك أن التقديرات الإسرائيلية لم تدرس جيداً اثر الثورة التونسية على المجتمع المصري، وأيضاً وسائل الاتصالات الحديثة من مواقع الكترونية، والقدرة على التخاطب والتواصل والتنسيق عن طريق شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت)، وذلك من أجل التحرك الجماعي نحو التغيير السلمي، والتي تعد من أسباب نجاح الثورات العربية، ويبدو أنه لم يكن لأجهزة الأمن الإسرائيلية دراسات حول تأثير هذه الأجهزة على الحراك الاجتماعي المصري والعربي بشكل عام(شعبان، 2011، ص108:109).

لقد أثبتت تطورات الأحداث في الثورة المصرية، الفشل الاستخباري الإسرائيلي الذريع، في القدرة على قراءة الوضع السياسي والأمني في الدولة العربية الكبرى والأهم بالنسبة لاستقرار إسرائيل، وهو ما أكده نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي والمسئول عن ملف المخابرات دان ميرودور.

فوق كل ذلك فان التحول نحو الديمقراطية، وإرساء دولة المواطنين، في البلدان العربية، لا بد سيفضي إلى انتهاج سياسات واضحة، عقلانية، وواقعية، توازن بين الحقوق والقدرات، وبين المأمول والممكن في مجال الصراع ضد إسرائيل. ولا شك أن هذه السياسات التي ستحفظ الحد الأدنى من الحقوق والكرامة والعدالة، في مواجهتها للسياسات الإسرائيلية المتعنتة(كيالي، 2011، ص73).

وهنا تبرز إشكالية الفكر الاستراتيجي الصهيوني، فمن ناحية كانت آلة الدعاية الصهيونية تقوم على فرضية أن مشكلة إسرائيل مع الدول العربية هي في طبيعة النظم الديكتاتورية في هذه الدول، غير أن الثورات الديمقراطية العربية المعاصرة جعلت إسرائيل أكثر قلقاً من احتمالات دمقرطة العالم العربي، كما أن اتساع قاعدة الديمقراطية العربية سيفقد إسرائيل شعار أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط(عبد الحي، 2011).

هكذا فان التغيير السياسي، والتحول نحو الديمقراطية، واكتشاف المجتمعات لذاتها ولقوتها، عبر المواطنين الأحرار، وإعادة الاعتبار للدولة في المنطقة، هو أكثر ما تخشاه إسرائيل.

4.2 مرحلة المجلس العسكري.

جاءت ثورة 25 يناير لتؤسس لدور سياسي جديد للجيش ممثلاً في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك وسط ترحيب شعبي بهذا الدور. خلال المرحلة الانتقالية استطاع الجيش أن يتجاوز كافة الأزمات التي اعترضته، وان يفي بتعهداته الداخلية والخارجية. داخلياً قاد عملية التغير السلمي للسلطة وفق آلية ديمقراطية ترضي جميع الأطراف ولو بشكل نسبي، وخارجياً أرسل العديد من الرسائل والتطمينات إلى الجانب الإسرائيلي حول الاستمرار على معاهدة السلام، كما أوجد غطاءاً ومخرجاً قانونيا للتخلص من اتفاقية الغاز التي واجهت صخباً ونقماً قوياً من قبل الجماهير المصرية، فيما تم تجاوز أزمة اقتحام السفارة المصرية في اقل الخسائر وبما يرضي جميع الجهات المحلية والدولية.

1.4.2 المرحلة الانتقالية (مرحلة المجلس العسكري).

كان من أهم العوامل التي مكنت من إسقاط حسني مبارك الدور الذي لعبه الجيش– وبالتحديد قيادته– في صوغ السياسة المصرية حين تدخلت لإجبار الرئيس على الاستقالة. ورحب الثوار بحركة

الجيش ضد مبارك وتفاوضوا معه بعد الاستقالة. وعزز المحتجون الفكرة القائلة بأن القوات المسلحة في جانب الشعب وأنه لا ينبغي لها أن تصادر ثقة الشعب في ضمانها السير السلس للمرحلة الانتقالية، وبدا كذلك أن الجيش مؤسسة الدولة الوحيدة المستعدة لتسيير البلاد مع غياب حكومة في الانتظار (هاوس، 2012، ص2). انعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة للمرة الأولى في غياب رئيسه، الرئيس السابق حسني مبارك، في 10 شباط/ فبراير 2011، وأكّد للمصريين عبر بيانه الأول، أن المجلس سيبقى منعقداً بهدف حماية الشعب والأمة، وأنه سيدعم مطالب المتظاهرين المشروعة بإسقاط مبارك(مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011).

أعلن عمر سليمان، في 11 شباط/ فبراير، تنحي مبارك، وتخليه عن منصب رئيس الجمهورية، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، كما أعلن الجيش بيانه رقم و 3، شدد فيهما على إنهاء حالة الطوارئ فور انتهاء الظروف الحالية، وضمان إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة، وأكد إنه ليس بديلاً عن الشرعية التي يرتضيها الشعب(صالح، 2011، ص18).

بعد أن هدأت الاحتفالات في جميع أنحاء الدولة، بدأ الجيش في تقليص وجوده في الشارع. أعلن ائتلاف شباب الثورة أن مندوبين عن نشطائه سيظلون في الميدان، إلى أن يحدد المجلس العسكري الأعلى موعد إلغاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ ثلاثين سنة، ووقف استخدام قوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية. كما طالبوا أيضا بضم ممثلين عن التيارات السياسية المختلفة إلى المجلس العسكري الأعلى، طوال الفترة الانتقالية(حماد، 2012، ص93).

1.1.4.2 أهم القرارات والخطوات التي اتخذها المجلس العسكري.

1. التعهد بضمان الانتقال الديمقراطي للسلطة.

كانت تلك القضية التي وردت في بيان الجيش الخامس، حيث أكد المجلس على: حل البرلمان ووقف العمل بالدستور. وتعهد بفترة انتقالية "لمدة ستة أشهر" وإجراء تعديلات دستورية وتشريعية تسبق إجراء انتخابات نيابية ورئاسية، كما أعلن أن من صلاحياته إصدار اللوائح والقوانين طوال الفترة الانتقالية، ودعا المواطنين إلى وقف التظاهرات والإضرابات(الهيئة العامة للاستعلامات، 2011)، وتبدو أهمية هذه القضية في تلك المرحلة في ضوء اعتبارين: أولهما: النظرة السلبية لدور الجيش والإشارة لدوره السياسي، ثانيهما: أنها أزالت الشكوك والمخاوف التي سادت لفترة خشية إحكام الجيش علي السلطة في مصر.

2. التعديلات الدستورية.

قَبِل المجلس العسكري في 3 آذار/مارس، استقالة رئيس الوزراء أحمد شفيق إثر الاحتجاجات المتواصلة ضدّ حكومته، وعيّن مكانه عصام شرف الذي سرعان ما أعاد تشكيل الحكومة(مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011). في 19 آذار/مارس، نظّم استفتاءً حول التعديلات الدستورية، وتمّت الموافقة عليها. في 30 آذار/مارس، أدخل التعديلات التي تمتّ الموافقة عليها في الاستفتاء، مع بعض مواد الدستور السابق، لتشكّل الوثيقة الجديدة بذلك إطاراً قانونياً للحكم إلى حين إجراء الانتخابات البرلمانية(الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، 2011).

3. اعتقال مبارك والمقربون منه وحل حزب النظام القديم.

أعلن المدعي العام في 11 ابريل/ نيسان انه اصدر أمر حضور تحقيق للرئيس المخلوع محمد حسني مبارك ونجليه، لإتاحة التحقيق في الاتهامات المنسوبة إليهم، بشأن تورطهم في إصدار توجيهات أدت إلى قتل المتظاهرين أثناء الثورة، واتهامهم أيضا، في قضايا فساد واستيلاء على أراضي وأموال عامة، والحصول على امتيازات بصورة غير قانونية، وفي اليوم نفسه اعتقل رئيس الوزراء السابق أحمد نظيف، لاتهامه بتلقي رشوة استيراد وقعت عليها وزارة الداخلية مع شركة "بنز" الألمانية. وتم تجميد حسابات رئيس ديوان رئيس الجمهورية زكريا عزمي وصفوت الشريف، الرئيس المعزول من مجلس الشورى، وإبراهيم سليمان وزير الإسكان الأسبق(حماد، 2012، ص124:125).

4. الإعلان الدستوري المكمل.

وفيما كان المجلس قد تعهّد بأن الجيش سيعود إلى ثكناته بعد تحقيق الانتقال إلى الديمقراطية، ظهرت علامات مقلقة على أن هذا الأمر قد لا يكون صحيحاً. وأكثر ما أثار القلق كان ما عُرِف بوثيقة السلمي (الدستور المكمل) التي نُشِرَت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، ونصّت على مبادئ فوق دستورية. هذه المبادئ، منحت المجلس، في المسودات الأولى للوثيقة، الحق في الإشراف على ميزانيته العسكرية الخاصة، ونفوذاً متعاظماً في سياسة البلاد المستقبلية وصياغة الدستور المقبل (مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2011).

5. الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

خلال الفترة الممتدة ما بين 2011/11/28 و2012/1/11، أجريت أول انتخابات برلمانية بعد ثورة 25 يناير، حيث أجريت انتخابات مجلس الشورى على مرحلتين، ما بين 1/29- 2012/2/22،

وفي 2012/6/25 قضت المحكمة الدستورية العليا بمصر بعدم دستورية انتخابات مجلس الشورى، وأكدت أن تكوين المجلس بكامله باطل منذ انتخابه، كما قضت المحكمة بعدم دستورية قانون مباشرة الحقوق السياسية المعروف باسم العزل السياسي. كما أجريت الجولة الأولى لانتخابات الرئاسة في يومي 23- 2012/5/24، وجرت جولة الإعادة يومي 16-2012/6/17(صالح، 2011، ص20:19). وبذلك يكون المجلس العسكري قد أوفى بتعهداته بنقل السلطة إلى حكومة ورئيس مدني من خلال انتخابات ديمقراطية.

لقد كان للجيش المصري دوراً مهماً في نجاح الثورة المصرية؛ حيث لم يقم بمحاولة قمع تظاهرات الشباب. الذي اعتبر الجيش أن حقوقه ومطالبه مشروعة، لذلك يعتبر الجيش المصري هو الورقة الرابحة في مستقبل أي عملية سياسية حيث يعتبر هو وسيلة الضغط سواء كانت لصالح النظام أو لصالح الشعب. فقد أكد الجيش المصري أنه يحمى الشرعية الدستورية التي يستمدها من الشعب نفسه. لذلك فمن المنتظر أن يكون للجيش المصري حتى بعد انتخاب مجلسي الشعب والشورى ورئيس الجمهورية الدور الكبير والذي قد يكون من وراء الستار في تحديد شكل العلاقات بين مصر وإسرائيل.

وبالرغم من ذلك فلن يسمح الجيش المصري بأن يتم توريطه في صراع في المنطقة أو في حرب ضد إسرائيل قد لا تخدم مصلحة الوطن، وفى هذا السياق يؤكد الباحث الإسرائيلي د .ألون بن مئير على أن دور الجيش المصري سيبقى على أية حال مركزياً بالنسبة لأي تطور سياسي مستقبلي؛ فقد حافظ الجيش المصري على معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية عام 1979 ويبدو بأنه سيستمر في حمايتها ليس فقط لأنه يشعر بأنه ملزم لذلك، بل لأن السلام مع إسرائيل سيستمر في خدمة المصالح الوطنية الإستراتيجية لمصر(بن مئير، 2011).

وعليه، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية ينظر لمعاهدة السلام المصرية نظرة إيجابية لأنها تخدم مصالح مصر الإستراتيجية الإقليمية. كما لا ننسى أن السبب الرئيسي في اندلاع ثورة 25 يناير لم يكن بسبب العداء لإسرائيل أو الولايات المتحدة لكن بسبب الضوائق الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية التي مر بها الشعب المصري خلال الفترة الأخيرة.

2.1.4.2 موقف المجلس العسكري من التزامات مصر الدولية والإقليمية.

لا شك أن مصر عندما عقدت اتفاقية السلام مع إسرائيل، أصبحت مقيدة بالتزامات، هذه الالتزامات هي بين الحكومات وليس بين الأشخاص، كون الاتفاقية المصرية الإسرائيلية تدخل في إطار العلاقات الدولية، وبعد سقوط النظام واستلام المجلس العسكري تسيير البلاد لحين إجراء

انتخابات برلمانية ورئاسية، بدأت إسرائيل التي كانت تعيش حالة من القلق تبحث عن مصير الاتفاقية، فاصدر المجلس العسكري البيان رقم أربعة أعلن فيه عن التزامه بكافة الاتفاقيات الدولية واحترامها.

معاهدة السلام الإسرائيلية المصرية (كامب ديفيد).

بذل المجلس العسكري الأعلى بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي مساعي هادئة لطمأنة إسرائيل من أن سياسة القاهرة لن تتغير وان مصر مازالت تلتزم بمعاهدة السلام الموقعة بين الطرفين(يعاري، 2011، ص145). فقد لقي البيان الرابع، الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة، والذي أكد على احترام جميع المعاهدات الدولية والإقليمية، ارتياحاً لدى كل من الولايات المتحدة وإسرائيل باعتبار أنها عكست تأكيداً من المؤسسة العسكرية التزام مصر بالاتفاقيات الموقعة في تنويه إلى اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل(صالح، 2011، ص18)، ويمثل هذا البيان أهمية خاصة في سياسة مصر الخارجية بعد الثورة، حيث أزال التخوفات في بعض الأوساط السياسية من إمكانية إلغاء معاهدة السلام مع إسرائيل، كما أكد البيان ثوابت السياسة الخارجية المصرية، وأنها تدار وفق أسس مؤسسية وقواعد مرعية ومصانة.

كما أن وزير الخارجية المصري في الحكومة الانتقالية التي شكلها المجلس العسكري نبيل العربي قال في تصريح له حول المعاهدة: "إن مصر وقعت المعاهدة ويجب أن تلتزم بها، وأن تطبقها تطبيقاً سلمياً، وعلى إسرائيل أن تلتزم هي الأخرى ببنود المعاهدة، وسنلتزم بكل ما وقعناه من اتفاقيات وسنطالبهم بتنفيذ تعهداتهم"(الطناني، 2011، ص49). وقال العربي: "نحن وقعنا المعاهدة مع إسرائيل ويجب الالتزام بها ولكن لا بد من الحسم في بعض القضايا التي تلتزم بها إسرائيل بدقة مثل البند الذي يقول: لا بد من أن تلتزم إسرائيل بالسلام مع الدول الراغبة فيه، وذلك لم يحدث مع فلسطين التي وافقت على السلام مع الجانب الإسرائيلي، ومطلوب إنهاء النزاع بين فلسطين وإسرائيل وليس إدارة النزاع، وتركيز الجهود في اقرب فرصة لتسوية النزاع وذلك لصالح إسرائيل وفلسطين والعالم كله، ونحن لن نكون كنزاً استراتيجياً لإسرائيل كما كانوا يقولون على عهد مبارك، نحن سنلتزم فقط بالتعهدات"(الطناني، 2011، ص49:50).

وقد رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بالبيان. وقال نتنياهو في بيان أصدره: "لقد عادت معاهدة السلام القائمة منذ وقت طويل بين إسرائيل ومصر بنفع كبير على البلدين وهي حجر الزاوية للسلام، والاستقرار في الشرق الأوسط كله". وأعرب رئيس الوزراء الإسرائيلي عن "الترحيب بتأكيد الجيش المصري على احترام مصر اتفاق السلام مع إسرائيل"(الحياة، 2011، ص1).

2.4.2 الموقف الإسرائيلي من بعض القضايا.

رغم أن الثورة بالأساس قامت للمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية، وضد الفساد السياسي والإداري وغيره، إلا أن الثورة أثارت بعض القضايا التي تتعلق بإسرائيل والتي كانت- أي إسرائيل- الغائب الحاضر في أحداث الثورة، وهذا ما ترجمته الجماهير الغاضبة بحرق السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وردود فعلها تجاه إسرائيل كلما أتاحت الفرصة ذلك أو كلما استفزت إسرائيل تلك الجماهير، وقد جاءت المواقف الإسرائيلية التي امتازت بضبط النفس الغير معتاد في السياسة الإسرائيلية تجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك في محاولة منها- أي إسرائيل- لتفادي أحداث الثورة بأقل خسائر ممكنة.

1.2.4.2 الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري.

ألغت مصر بتاريخ 22/ مايو 2011، من جانب واحد اتفاقية التصدير لعام 2005 والخاصة ببيع الغاز الطبيعي إلى إسرائيل، والتي وفرت على مدى السنوات الخمس الماضية إمدادات منتظمة للغاز المصري من منطقة شمال شبه جزيرة سيناء لإسرائيل(مورو، العمراني، 2012). حيث أكد رئيس الشركة القابضة المصرية للغاز "إيجاس" محمد شعيب، أن الهيئة المصرية العامة للبترول وشركة "إيجاس"[3]، قررتا إلغاء تعاقدهما مع شركة شرق المتوسط، التي تتولى عملية تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل. بسبب عدم التزام شركة شرق المتوسط بسداد الأقساط الشهرية لعدة شهور، وهو ما أعطى الحق لشركته والهيئة المصرية العامة للبترول في فسخ التعاقد(حلبي، محمد، 2012). وكانت مصر قد بدأت ضخ الغاز الطبيعي إلى إسرائيل في عام 2008، إستناداً إلى اتفاقية تم التوصل إليها قبل ثلاث سنوات؛ وسمح ذلك للمشروع المصري- الإسرائيلي المشترك لغاز شرق المتوسط ببيع الغاز الطبيعي المصري للمشترين الإسرائيليين، بما في ذلك مؤسسة كهرباء إسرائيل التي تديرها الحكومة(مورو، العمراني، 2012).

تداعيات الموقف.

أثار موضوع وقف إمدادات الغاز المصري لإسرائيل تساؤلات عديدة بين المراقبين في الأوساط السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. فلقد كثرت التكهنات حول وقف العمل باتّفاقية تصدير الغاز

[3] الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)، هي شركة قابضة مصرية تأسست عام 2001 بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1009 لسنة 2001 وفقا لقانون شركات قطاع الأعمال العام رقم 203 لعام 1991 لكي تكون الكيان المسئول عن أنشطة الغاز الطبيعي في مصر، والتي تختص بتكييف خطة عمل فعالة للتعامل بجد وتنظيم أنشطة موارد الغاز الطبيعي في مصر للمساهمة في الاقتصاد المصري. والشركة أحد الكيانات الخمس الكبرى في قطاع البترول المصري خصوصاً، وفي وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية بشكل عام، وتعد ذراع الدولة المصرية للتعامل مع أنشطة واتفاقيات الغاز الطبيعي مع الشركات المصرية والعربية والعالمية (وكيبيديا، 2013).

المصري إلى إسرائيل، وعلى رغم الغطاء الاقتصادي الذي أعطي لها، سواء من المستويين السياسيين في مصر وإسرائيل، والتقليل من الأهميّة المعطاة لها في وسائل الإعلام؛ فإنه لا أحد ينكر أن شيئاً ما قد تغيّر في العلاقات المصرية الإسرائيلية حيث بدأت وقائع جيوسياسية جديدة بالبروز.

يحرص صناع القرار في مصر(المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية– الحاكم الفعلي) وحتى بعض الجهات الحزبية إلى رفض الادعاءات الإسرائيلية بشأن البعد السياسي للقرار المصري بشأن اتفاقية إمداد إسرائيل بالغاز أو أن يكون هذا القرار المصري متنصلاً أو دون تنصل من اتفاقية كامب ديفيد. وبالرغم من أن التصريحات المصرية تبدي استعداد الدولة على الموافقة على تزويد إسرائيل بالغاز بناء لاتفاقية وشروط جديدة ومختلفة تحفظ لمصر حقوقها، إلا أن المسألة كلها بنظر المراقبين والمحللين تنطوي على أبعاد سياسية بامتياز وتؤشر على مرحلة مقبلة من المتوقع أن تتسم بالسلبية بين إسرائيل ومصر(محمود، 2012).

حاول صنّاع القرار في إسرائيل التّقليل من أهميّة مغزى القرار المصريّ؛ إذ حرص رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو على عدّ القرار ناجمًا عن "خلافٍ تجاريّ" بين الهيئة المصريّة العامّة للبترول وشركة "إيجاس" المصريّة التي تزوِّد إسرائيل بالغاز، وغير حاملٍ في طيّاته لأيِّ مغزًى سياسيّ. وقد حذا وزير خارجيّته أفيغدور ليبرمان حذوه؛ إذ أعاد للأذهان حقيقة أنّ اتّفاقيّة تصدير الغاز المصري لإسرائيل ليست جزءًا من اتّفاقيّة "كامب ديفيد" التي أنهت حالة العداء بين الدّولتيْن(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص1). والسّؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل يعتقد صنّاع القرار في قرارة أنفسهم حقّاً أنّ القرار المصريّ ليس إلّا خلافاً تجاريّاً، ولا يحمل في طيّاته مقدِّمةً لتحوُّلٍ إستراتيجيٍّ في الموقف المصريّ؟ أم أنّ الخطّ الإعلاميّ الإسرائيليّ لا يعدو أن يكون محاولةً لمنع انزلاق العلاقات بين الجانبين إلى مربَّعٍ آخرَ من التّدهور.

ومن الأهميّة بمكانٍ معرفة تقييم وزير البُنى التّحتيّة الإسرائيلي الأسبق بنيامين بن إليعيزر، الذي وقّع صفقة الغاز باسم الجانب الإسرائيليّ عام 2005، وكان أكثر السّاسة الإسرائيليّين ارتباطًا بنظام مبارك. إذ يرفض حمل إلغاء الصّفقة على أنّه "خلافٌ تجاريٌّ" لا غير، ويجزم بأنّه تطوّرٌ سياسيٌّ؛ ستكون له تداعيات إستراتيجيّة مهمّة. ويضيف: "إنّ أهمّ إنجازٍ عمليٍّ للسّلام، قد تجسّد في تدفّق الغاز لإسرائيل. لقد كانت صفقة الغاز تاريخيّةً، بسبب تداعياتها الإستراتيجيّة، وآثارها بعيدة المدى على الاقتصاد الإسرائيليّ"(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص2).

كما اتهم سفير إسرائيل الأسبق لدى القاهرة خلال الفترة من 1996 حتى 2001، تسفاي مازال، المجلس العسكري بأنه وراء قرار وقف اتفاق الغاز، مشيراً إلى أنه يعادي إسرائيل ويدير صراعاً

مع جماعة الإخوان المسلمين حول وضع الدستور، مؤكداً أن شركة الغاز المصرية لا يمكن أن تتخذ قراراً خطيراً كهذا دون موافقة المجلس العسكري. ووصف مازال، إلغاء اتفاق الغاز بأنه يمثل ضرراً كبيراً بمصالح الدولتين، وقال إنه مدرج في الملحق الاقتصادي لاتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، والتي منحت مصر 33 عاما من الاستقرار الذي أتاح لها التكفل بمشاكلها الاقتصادية(البحيري، 2012).

كما حذر مسؤولون إسرائيليون من الآثار الوخيمة لهذه الخطوة على إتفاقية كامب ديفيد للسلام الموقعة بين مصر وإسرائيل عام 1979. ودعا زعيم المعارضة الإسرائيلية شاؤول موفاز الولايات المتحدة، الراعي الرئيسي لبلاده، للتدخل نيابة عن إسرائيل. فيما ذهبت وزارة المالية الإسرائيلية إلى حد وصف هذا القرار بأنه سابقة خطيرة تلقي ظلالاً على اتفاقات السلام ومناخ السلام بين مصر وإسرائيل. هذا وبينما يتوعد المسؤولون الإسرائيليون بإتخاذ الإجراءات القانونية لضمان توريد الغاز المصري، يقول محللون أن مصر قد تصرفت ضمن حقوقها القانونية للإنسحاب من الإتفاقية(مورو، العمراني، 2012). لقد هددت إسرائيل وتوعدت وأعلنت عن نيتها الذهاب إلى تحكيم دولي وعبر اتخاذ إجراءات عسكرية بإعادة إحياء تشكيل القيادة العسكرية الجنوبية، أما الممارسة الفعلية فتذهب إلى ما هو ابعد من ذلك حيث تعتقد إسرائيل دورها وتلاعبها في الشأن المصري خصوصاً في منطقة سيناء المصرية، وهي التأكيد على مصداقية التصريح الذي أدلى به ليبرمان وقال فيه أن مصر تشكل خطراً على إسرائيل أكبر من الخطر الذي تتعرض فيه إسرائيل من قبل إيران(محمود، 2012).

مما لا شك فيه أن قرار إلغاء صفقة بيع الغاز المصري بالنّسبة إلى إسرائيل مثل تطوراً دراماتيكياً ينهي حقبة تاريخية ويفتح أخرى. وهو يجسد دليلاً على بدء تحقق التوقعات الإسرائيلية المتشاءمة التي راجت في أعقاب اندلاع ثورة 25 يناير. لاشك في أن إسرائيل ستحاول محاصرة الآثار الاقتصادية المباشرة للقرار المصري؛ لكن أهم ما يشغل بال صناع القرار في إسرائيل حالياً، هو التخطيط لمحاصرة التداعيات الإستراتيجية للتحولات المتلاحقة في مصر، على المدى البعيد؛ وذلك على الصعد السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والإستراتيجية.

2.2.4.2 الموقف الإسرائيلي من اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة.

مثل مقتل ضابط وجنديين مصريين على الحدود المصرية الإسرائيلية من قبل الجيش الإسرائيلي وردة الفعل الشعبية الغاضبة بالهجوم على السفارة الإسرائيلية أكبر اختبار للعلاقات بين إسرائيل ومصر في المرحلة الانتقالية التي قادها المجلس العسكري المصري. أعقاب الثورة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك.

اقتحام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة حدث في 9-10 سبتمبر 2011، عندما تظاهر آلاف المصريين أمام مبنى السفارة الإسرائيلية في الجيزة، احتجاجا على مقتل ثلاثة جنود مصريين على الحدود الإسرائيلية المصرية في أغسطس 2011. وسبقت تلك المظاهرات مطالبات من الثوار المصريين بتحرك الحكومة وتحريها عن حادث مقتل الجنود المصريين على يد الجيش الإسرائيلي على المناطق الحدودية(المعرفة، 2011). تجمع آلاف المتظاهرين في يوم الجمعة 9 سبتمبر، أمام المبنى وفي الشوارع المجاورة للتعبير عن احتجاجهم، ثم قاموا بهدم السور الإسمنتي، وصعد مجموعة منهم إلى الطوابق التي تشغلها السفارة وانزلوا العلم الإسرائيلي ورفعوا العلم المصري ثم دخلوا إلى السفارة وقاموا بإلقاء ما وجدوا فيها من مستندات من النوافذ، وطالب المتظاهرون باستدعاء السفير المصري من تل أبيب وهتف النشطاء "أدونا سلاح أدونا بارود وإحنا نخلص ع اليهود" و"يضرب غزة يضرب سينا بكرة القدس حترجع لينا" و"مش حنمشي الصهيوني يمشي" في إشارة إلى السفارة الاسرئيلية(المناهضة، 2011).

غادر في اليوم نفسه السفير الإسرائيلي ومعه 85 شخص من العاملين في السفارة متوجهين من مطار القاهرة الدولي إلى تل أبيب. فيما أعلنت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية أن السفارة كان بها ستة أشخاص من العاملين وأن قوات الكوماندوز المصرية قامت بإنقاذهم (المعرفة، 2011). وقد أعلنت 21 حركة وتياراً سياسياً مسؤوليتها عن اقتحام السفارة الإسرائيلية، مؤكدة في بيان أصدرته في الحادثة "أن الشعب المصري والحركات السياسية قرروا استرداد جزء من هيبة الدولة وكرامة المواطن باقتحام السفارة الإسرائيلية وطرد السفير والبعثة الدبلوماسية والإعلان عن أن زمن الهزيمة والانكسار قد ولى"(حسان، 2011).

- **المجلس العسكري يقدم احتجاج ويسحب السفير.**

قدمت السلطات المصرية بتاريخ 19 أغسطس/آب احتجاجاً رسمياً لإسرائيل اثر مقتل الجنود المصريين في سيناء على الحدود مع إسرائيل. وقال التلفزيون المصري أن "مصر تتقدم باحتجاج لدى إسرائيل بشأن مقتل ثلاثة من قوات الأمن وتطالب بإجراء تحقيق عاجل ودقيق"(المناهضة، 2011)، وقد جاء في البيان، الذي أصدره المجلس العسكري الحاكم "تقدمت مصر باحتجاج رسمي لإسرائيل على خلفية أحداث أمس التي وقعت على الحدود وطالبت بإجراء تحقيق عاجل حول الأسباب والملابسات المحيطة بمقتل ثلاثة من القوات المصرية". وقال مجلس الوزراء المصري في بيان على صفحته الرسمية أن اللجنة الوزارية الطارئة المكلفة ببحث تداعيات الأحداث التي شهدتها منطقة الحدود المصرية الإسرائيلية قررت "ولحين موافاتنا بنتائج تحقيقات السلطات الإسرائيلية واعتذار قادتاها عن تصريحاتهم المتعجلة والمؤسفة تجاه مصر سيتم سحب السفير المصري من إسرائيل". وأضاف

المجلس أن مصر "تستنكر كذلك التصريحات غير المسئولة والمتسرعة لبعض القيادات في إسرائيل الأمر الذي يفتقر للحكمة والتروي قبل إصدار أحكام واستباق معرفة حقيقة ما حدث لاسيما فيما يتعلق بالعلاقات المصرية– الإسرائيلية وحساسيتها"(الاقتصادية، 2011).

- **موقف الولايات المتحدة.**

في أعقاب ساعات من الهجوم أعرب الرئيس الأمريكي باراك اوباما عن "قلقه العميق" من أحداث القاهرة وأوضح الخطوات التي سترد بها إدارته ومنها مطالبة مصر بالالتزام بتعهداتها وحماية السفارة الإسرائيلية في القاهرة. وجا في بيان للبيت الأبيض أن اوباما "استعرض الإجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة على جميع المستويات للمساعدة على إيجاد حل لهذا الوضع بدون عنف إضافي كما دعا الحكومة المصرية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية لناحية تأمين حماية السفارة الإسرائيلية"(موقع المعرفة، 2011).

- **موقف إسرائيل.**

أعرب وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود باراك عن أسفه لمقتل الجنود المصريين في هجمات الخميس قرب ايلات عند الحدود مع مصر، وعرض "دراسة" ظروف الحادث مع الجيش المصري. وقال باراك: "إن إسرائيل تأسف لمقتل رجال شرطة مصريين خلال الهجوم على الحدود الإسرائيلية المصرية"، موجهاً امراً إلى الجيش بفتح تحقيق يتم بعده دراسة ظروف هذا الحادث بالتعاون مع الجيش المصري(الاقتصادية، 2011). فيما طلب وزير الدفاع الإسرائيلي ايهود باراك من وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا المساعدة في حماية السفارة الإسرائيلية في القاهرة. وفي صباح السبت أدلى رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو بخطاب أعلن فيه عن تمسك إسرائيل بجميع الاتفاقيات الموقعة مع مصر(عبد العزيز، 2011).

- **الصحافة الإسرائيلية تشن هجوم على حكومتها.**

انتقدت وسائل الإعلام الإسرائيلية رد فعل المسئولين الإسرائيليين حول واقعة مقتل الجنود المصريين على الشريط الحدودي في نهاية الأسبوع الماضي، بعد أن سارعت تل أبيب إلى احتواء الأزمة مع مصر، من خلال إبداء "الأسف" و"الاعتذار" عن الحادث الذي وقع عقب هجمات إيلات التي أدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين. وقالت إنه كان يتوجب على المصريين المبادرة للاعتذار بدلاً من مطالبة إسرائيل نفسها بالاعتذار وإجراء تحقيق مشترك معها حول ملابسات الحادث الذي نجم عنه

أسوأ أزمة في العلاقات المصرية– الإسرائيلية منذ الإطاحة بنظام حسني مبارك ما دعا تل أبيب إلى احتوائها من أجل الحفاظ على معاهدة السلام.

قالت القناة العاشرة الإسرائيلية، إنه في الوقت الذي تقصف فيه صواريخ "الجراد" جنوب إسرائيل وتدخل "العصابات الإرهابية" عبر الحدود مع سيناء، يدفع المجلس العسكري الحاكم في مصر الحكومة الإسرائيلية لتحني رأسها أمام القاهرة. وأضافت أن هذا يأتي بينما "يتبول الفلسطينيون في غزة على جنوب إسرائيل بصواريخهم يوميًا، يبصق المصريون علينا وبشكل مباشر من القاهرة، أما نحن فنقول كل هذا ليس إلا ماء عذب". وتابعت في سياق انتقادها الموقف الإسرائيلي بالرغم من مقتل ثمانية إسرائيليين في هجمات إيلات، بينهم اثنين وصفتهما بأنهما من أفضل المحاربين، إن وزير الدفاع أيهود باراك عبر عن أسفه لمصر خوفًا من سحب سفيرها لدى إسرائيل، فيما قام شيمعون بيريز الرئيس الإسرائيلي بالتذلل أمام قيادة الجيش المصري، بينما تهاجم السفارة الإسرائيلية بمصر وقنصليتها بالإسكندرية من قبل المئات ممن وصفتهم بـ "المتهورين المطالبين بسفك دم اليهودي"(المصريون، 2011).

- **تحول استراتيجي في العلاقات.**

إلى جانب دراماتيكية الحدث، التي برزت في عناوين الصحف الإسرائيلية، والتي تصدرت صفحاتها الأولى صور اقتحام مبنى السفارة الإسرائيلية في القاهرة، تناول العديد من الكتاب والمحللين العسكريين والسياسيين الحدث في أعمدتهم ومقالاتهم من حيث كونه حدثاً استثنائياً، له ما قبله وما بعده في السياق المصري والعربي والإقليمي.

المحلل العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، شبه الهجوم على السفارة الإسرائيلية في القاهرة باحتلال السفارة الأمريكية في طهران، خلال الثورة الإيرانية، في إشارة إلى أن ما يحدث في مصر هو تحول إستراتيجي في الشرق الأوسط، مسجلا أنه ابتداء من يوم الجمعة9/11 تدار العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية المصرية بإشراف الإدارة الأمريكية بعد ثلاثة عقود من العلاقات دبلوماسية كاملة وعادية بين الدولتين(عبد العزيز، 2011). يقول فيشمان، في الناحية الأمنية، إن مصر التي صنفت حتى الآن كدولة صديقة وفي الدرجات الدنيا من الخطر الأمني، تحولت بعد حادث السفارة إلى الدرجات العليا من الخطر الأمني، وإذا ما فقد الجيش المصري السيطرة لصالح القوى المتطرفة ستتحول مصر من خطر كبير إلى تهديد فعلي(حزب الشعب الفلسطيني، 2011).

في نفس السياق يكتب ناحوم بارنيع، كيف تحول كرنفال ميدان التحرير إلى ما يصفه بـ"بوغروم السفارة الإسرائيلية، أما المراسل العسكري في صحيفة يديعوت احرونوت وموقع واينت رون بن يشاي،

فقد أشار إلى أن الاستنتاج الأساسي من أحداث السفارة هو أن الأيام التي كان بإمكان الأنظمة العربية لجم عداء الشارع العربي لإسرائيل وإقامة علاقات السلام أو اللاحرب بمعزل عنه قد ولت إلى غير رجعة، ولذلك على إسرائيل إبداء الصبر والشجاعة وبرود الأعصاب التي ميزتها حتى سنوات الثمانينيات، عندما وقفنا أمام عالم عربي معاد(عبد العزيز، 2011).

3.2.4.2 قضية السفينتين الإيرانيتين.

يعد الحديث عن سماح مصر بعبور السفينتين الإيرانيتين لقناة السويس من أبرز قضايا السياسة الخارجية المصرية، التي واجهت المجلس الأعلى للقوات المسلحة في تلك الفترة نظراً لارتباطها بالعديد من القوى الإقليمية والدولية. فبداية تعد أول اختبار لموقف مصر بعد الثورة من التزاماتها القانونية بشأن المرور في القناة، من جانب ثان تكثفت الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لمنع عبور السفينتين الإيرانيتين، باعتبار أنهما تحملان مواد عسكرية، ومن جانب ثالث، ينصرف الأمر إلى مستقبل العلاقات مع إيران، بالنظر إلى أن هذه هي المرة الأولي التي يحدث فيها ذلك الأمر منذ قيام الثورة الإيرانية(محمد، 2011).

دعت وزارة الخارجية الإسرائيلية المجموعة الدولية إلى الرد "بحزم" على عبور سفينتين حربيتين إيرانيتين قناة السويس إلى المتوسط. وقال المتحدث باسم الوزارة إيغال بالمور لوكالة فرانس برس "إن وجود عسكري إيراني غير مسبوق في البحر المتوسط، يشكل استفزازا يتعين على المجموعة الدولية الرد عليه بحزم". وأدلى المتحدث بتصريحه تعليقاً على عبور سفينتين حربيتين إيرانيتين قناة السويس فجر الثلاثاء إلى المتوسط في سابقة منذ الثورة الإسلامية في 1979. وأكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو أن بلاده تعتبر إرسال السفينتين الإيرانيتين إلى المتوسط "أمراً خطيراً". واعتبر وزير الدفاع افيغدور ليبرمان إرسالهما "استفزازاً"(ايلاف، 2011). وقد اعتبرت صحيفتا "هآرتس" الإسرائيلية، و"التليجراف" البريطانية، القرار المصري بالسماح للبحرية الإيرانية بعبور قناة السويس بأنه "تغير في ميزان القوى في المنطقة"، و"إن مصر تشير إلى أنها لم تعد ملتزمة بالتحالف الاستراتيجي مع إسرائيل تجاه إيران، وإنها الآن راغبة في التعامل مع إيران"(محمد، 2011).

يرى الباحث: أن المجلس العسكري المصري استطاع خلال المرحلة الانتقالية أن يحافظ على التوازنات المحلية والاقليمية والدولية، وأن يحقق سابقة تاريخية في الوطن العربي بنقل السلطة إلى الدوائر المدنية، وتخليه عن السلطة ضمن عملية ديمقراطية، وأن يحافظ على علاقات مصر التاريخية مع إسرائيل ضمن سياسة جديدة ترفض الاملاءات الخارجية وتلبي مطالب الثورة في الاستقلال وعدم التبعية. بمعنى آخر أن المجلس العسكري استطاع إدارة البلاد خلال الفترة الانتقالية بحنكة سياسية

محكمة رغم جسامة الأحداث وقوة الغضب الجماهيري وحالة الفوضى، حيث كان المجلس العسكري أمام اختبار حقيقي من جميع الأطراف المحلية والاقليمية والدولية، والتي كان كل منها يريد أن يحقق أهدافه ومصالحه، وبين مجموعة هذه المتناقضات، بين مطالب الثوار التي وصلت أوجها عند حرق السفارة الإسرائيلية وطالبت بطرد السفير الإسرائيلي وسحب السفير المصري وإلغاء اتفاقية السلام بين البلدين، وبين المخاوف الإسرائيلية والضغط الأمريكي للمطالبة باستمرار عملية السلام وإعلان المجلس العسكري بذلك، وبين هذا وذاك كانت المصالح الإستراتيجية لمصر، والتي استطاع المجلس العسكري أن يحافظ عليها، فمن جهة جاء البيان الرابع لإعلان المجلس العسكري التزامه باتفاقية السلام ومن جهة أخرى تم طرد السفير الإسرائيلي لحين هدوء الغضب الجماهيري وإعلان الاعتذار الإسرائيلي، ومن جهة ثالثة إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية وتسليم السلطة لمؤسسات مدنية.

5.2 الخلاصة.

نجحت إسرائيل على مدى خمسة وثلاثين عاماً في تحييد مصر من الصراع العربي الإسرائيلي، بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد، وقد تراجع دور مصر العربي والإقليمي، فمصر التي كانت تشكل رأس الحربة في الصراع، أصبحت مصدر أمن لإسرائيل منذ توقيع المعاهدة، حيث قامت إسرائيل بالعديد من الأعمال العسكرية وخاضت الكثير من الحروب ضد الدول العربية والفلسطينيين ولم يكن لمصر دوراً، سوى دور الوسيط والمتعاون. هذا الوضع تغير عقب اندلاع الثورة المصرية 25 يناير 2011، حيث دخلت التقديرات الإسرائيلية في مرحلة من الضبابية والتخبط؛ فقد فشلت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية في توقع الثورة بل استبعدتها، وقد بذلت إسرائيل جهوداً كبيرة في بقاء الرئيس حسني مبارك في الحكم.

ومما لا شك فيه أن العلاقات المصرية الإسرائيلية تأثرت بعد الثورة بكل أشكالها السياسية والأمنية والاقتصادية والعسكرية، وأصبح الأمن القومي الإسرائيلي في إطار المجهول، وتعاملت إسرائيل بتخبط حيال الثورة المصرية ونتائجها، فالبعض نادى بإعادة احتلال سيناء، والبعض الآخر أبدى حرصاً على استمرار الالتزام بمعاهدة السلام مع مصر، في حين سارع الجيش الإسرائيلي في عملية بناء الجدار الفاصل على طول الحدود مع مصر، غير أن التيار السياسي العام حرص على إبقاء العلاقات المصرية الإسرائيلية كما هي، وعدم استفزاز الجانب المصري.

الفصل الثالث

ثوره 25 يناير والمخاوف الإسرائيلية

- تمهيد.
- ثورة 25 يناير والقوى المشاركة فيها.
- الجوانب الإيجابية والسلبية للثورة على الأمن الإسرائيلي.
- الموقف الإسرائيلي وتفاعلاته مع ثورة 25 يناير
- الخلاصة.

1.3 تمهيد.

جاءت ثورة 25 يناير بدون مقدمات ولا أيديولوجيات، تداعى لها الشباب المصري عبر وسائل الاتصال الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي مثل: الفيسبوك والتويتر والانترنت، فكانت الثورة كما رآها بن اليعازر كالصاعقة على إسرائيل، التي تفاجأت كما تفاجأ العالم بإرادة الشعب المصري، كانت كافة النظريات الاجتماعية تحدثت عن خنوع الفلاح المصري، وأن الشعب المصري بطبيعته هادئ، كما أربك إسرائيل موقف الإدارة الأمريكية من الثورة، ووقوف الإدارة الأمريكية إلى جانبها، وعبرت إسرائيل عن أسفها لرحيل حسني مبارك، ولم تخف إسرائيل تخوفها من إمكانية انهيار اتفاقية السلام (كامب ديفيد) بين مصر وإسرائيل في حال صعود قوى معادية للسلام حسب وجهة النظر الإسرائيلية. وكان أكثر ما يخيف إسرائيل هو إمكان وصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم، وتشكيل محور إقليمي معاد لإسرائيل يمتد بين تركيا وإيران ومصر الأمر الذي يؤدي إلى عزلة إسرائيل.

وعلى الرغم من التباين في وجهات النظر الإسرائيلية بين صناع القرار الإسرائيلي والمحللين السياسيين والعسكريين، يبدو السلوك السياسي الإسرائيلي مرتبكاً تجاه ما يجري في مصر، نظراً لحجم الحراك الجاري، ولأن صانع القرار الإسرائيلي تفاجأ بهذه الهزة السياسية، إذ عجزت الدوائر الأمنية الإسرائيلية عن استشراف حجم التحول القائم وزمن حدوثه. ومع ذلك يمكن رصد جملة من المواقف السياسية والعسكرية والأمنية لإسرائيل من الثورة المصرية.

سنتناول في هذا الفصل ثورة 25 يناير والتقديرات الإسرائيلية لها، ففي الجزء الأول سنتناول الثورة المصرية والأحزاب والجماعات المشاركة فيها، أما الجزء الثاني فسوف نتناول الجوانب الايجابية والسلبية للثورة على الأمن الإسرائيلي. وفي الجزء الثالث سنتناول الموقف الإسرائيلي وتفاعلاته مع ثوره 25 يناير.

2.3 ثوره 25 يناير

جاءت ثورة 25 يناير لتعبر عن الإرادة الشعبية المصرية، وانتفض الشعب المصري ضد الفساد والاستبداد والفقر قبل ذلك، كذلك أعلنت الأحزاب السياسية رفضها للتمديد والتوريث، كما رفضت الجماهير المصرية الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة، وتساوق السياسة المصرية مع السياسة الإسرائيلية عبر صفقات الغاز وغيرها، لقد جاءت الثورة المصرية لتؤكد نبوءة صموئيل هنتغتول[4] حول الموجة

[4] تحدث صمويل هنتنغتون Samuel Huntington عن ثلاث موجات للديمقراطية ضربت العالم مغيرة المشهد السياسي، وتحدث كذلك عن موجات مضادة للديمقراطية تستتبع بالضرورة كل موجة ديمقراطية لتقلص عدد الدول المتحولة للمعسكر الديمقراطي، فيؤرخ للأولى في الفترة ما بين 1828- 1926، وتبعتها الموجة الثانية من 1943- 1964، فيما بدأت الموجة الثالثة عام 1974 في البرتغال واليونان وإسبانيا ثم وصلت إلى أميركا اللاتينية، واكتسحت الدول الشيوعية في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا ومعها تغيرت الخريطة السياسية

الرابعة من الديمقراطية، ولتؤكد مقولة الشاعر أبو القاسم الشابي إذا الشعب يوما أراد الحياة فلا بد أن يستجيب القدر.

1.2.3 البيئة التي خرجت منها الثورة.

كانت كافة الدول العربية مهيأة بدرجة أو بأخرى لثورة بحكم توفر جملة ظروف سياسية واقتصادية مركبة، أخطرها "قضية التوريث" التي شهدتها الحالة المصرية، إضافة إلى استشراء الفساد بصوره المختلفة، حيث احتلت مصر موقع متأخر في التقرير السنوي لمنظمة الشفافية الدولية، فجاءت في المرتبة 115. حيال هذا الفساد كانت الحالة المصرية تغلي على مدار العامين السابقين بمئات الاحتجاجات الفئوية، أقواها اعتصام موظفي مراكز المعلومات في المحليات لأكثر من شهر أمام مقر مجلس الشعب، مطالبين بالتثبيت ورفع رواتبهم(محمود، 2011، ص135:136). ويمكن رصد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي هيأت للثورة على النحو التالي:

1.1.2.3 الأوضاع الاقتصادية.

كان الوضع الاقتصادي في مصر سبباً رئيسياً في قيام الثورة. فرغم أنها كانت تحظى بمعدلات عالية للنمو تراوحت بين 4 و7 بالمائة خلال الأعوام الأخيرة لحكم مبارك، إلا أنها كانت تعاني ارتفاع معدل البطالة، وسوء توزيع معدل النمو(محمود، 2011، ص137)، إذ لوحظ تزايد عدد العاطلين في صفوف الشباب الذين يشكلون قرابة 40 بالمائة من مجمل السكان(مرسي، 2011، ص17)، وانخفاض مستوى معيشة المواطن وتراجع الخدمات الأساسية التي يتمتع بها، وعدم القدرة على تجديد البنية التحتية في الدولة، فضلاً عن غياب برامج وخطط للتنمية البشرية، وانخفاض مخصصات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية في الموازنات العامة، وزيادة الاعتماد على القطاع الخاص خصوصاً الأجنبي في تقديم الخدمات وتسيير القطاعات المختلفة. وأصبحت نسبة كبيرة من الشعب المصري تعيش تحت خط الفقر، وتراجع مستوى التعليم(راشد، 2011، ص20).

2.1.2.3 الأوضاع السياسية.

لم تعرف مصر تطوراً سياسياً حقيقياً، وإنما عرفت ديمقراطية شكلية حيث جرت انتخابات وتكونت برلمانات دون إحداث تطوراً سياسياً حقيقياً. ما كان يحدث هو دوران في حلقة مفرغة تبدأ

فسقطت ديكتاتوريات، وسقطت النظم الشيوعية، وحققت الديمقراطية نجاحات متفاوتة في حالات وكانت الإخفاقات من نصيب حالات أخرى. وكان صموئيل قد تنبأ بالموجة الرابعة للديمقراطية في الوطن العربي(المري، 2011).

وتنتهي عند استمرار نظم الحكم الموجودة. وأدى هذا الجمود السياسي إلى فقدان الأمل في أي تحسن أو تغيير في ظل النظم الموجودة.

جاءت الانتخابات البرلمانية 2010 لتكون بمثابة الشرارة التي أطلقت الثورة المصرية. حيث استحوذ الحزب الوطني (الحزب الحاكم) على أكثر من 90 بالمائة من إجمالي مقاعد المجلس، فيما فاز عدد قليل من رموز المعارضة لا يتجاوز أصابع اليدين، ولم يعد من بديل أمام الجماهير إلا اللجوء إلى الشارع (محمود، 2011، ص137). ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن التوق إلى الديمقراطية الحقيقية لا يعني بالضرورة السعي لتبني الحضارة الغربية ثقافياً وفكرياً، وإنما على العكس من ذلك، فأغلبية المشاركين في الحركات الاحتجاجية، هم من المعادين للغرب عامة وللولايات المتحدة وإسرائيل خاصة(مليشتاين، 2011، 163). أن التركيز على تذويب الهوية الوطنية والقومية كان جوهر سياسة التبعية والولاء للخارج، وخاصة للولايات المتحدة، وكل ذلك لمصلحة إسرائيل، فالانصياع للاملاءات الأمريكية والحفاظ على أمن إسرائيل عبر اتفاقية السلام (كامب ديفيد)، على الرغم من فشلها في التطبيع مع إسرائيل، كل ذلك تفاعل مع تفاقم الوضع الداخلي على جميع الأصعدة، فشكلت الأرضية والمناخ المناسب لثورة 25 كانون الثاني/ يناير(حافظ، 2011، ص21:22).

3.1.2.3 الأوضاع الثقافية والاجتماعية.

تكرس منذ عدة عقود السياسات العامة في مصر الفجوة الاجتماعية بين طبقات وشرائح المجتمع، سواء الفجوة بمعناها الاقتصادي، أو الاجتماعي والثقافي. لذلك تأخذ الخريطة الاجتماعية في مصر شكلا غريبا ينقسم فيه المجتمع بين شريحتين كبيرتين متناقضتين (أغنياء وفقراء، متعلمون وأميون، ...) وبدأت تلك الانقسامات تتسلل إلى داخل كل شريحة فتصبح هي الأخرى منقسمة على نفسها فداخل شريحة الأغنياء يوجد (ارستقراطيون وشعبيون، مثقفون وجهلة) وداخل الفقراء أصبح هناك (علمانيون ومتشددون) ووسط كل تلك التقسيمات كان من السهل افتعال تقسيمات أخرى لم تكن موجودة مثل (مسلمون ومسيحيون). هذه الاستقطابات الثنائية نقلت النسق الاجتماعي والثقافي العربي من حالة التجانس واتساق مع الذات، إلى تشتيت وتوتر وبالتالي قابلية للانفجار والتصارع على وقع تلك الثنائيات المتضاد(راشد، 2011، ص20:21).

2.2.3 الانطلاقة الأولى للثورة.

كان مقتل الشاب خالد سعيد على أيدي قوات الأمن بمثابة الشرارة الأولى لانطلاق الثورة المصرية، وهو مؤشر إلى مسؤولية الدور القمعي للأجهزة الأمنية، هذا ما عبر عنه الثوار رمزياً وفعلياً. تأتي الدلالة الرمزية من توجه الثورة المصرية باختيار ثوار مصر يوم 25 كانون الثاني يناير

لانطلاق ثورتهم والذي يصادف يوم عيد الداخلية، وكأن المصريين أرادوا أن يقولوا "لا" لظلم الداخلية يوم عيدها، أما الدلالة الفعلية فعبر عنها ثوار مصر باقتحام عدد من المقار الأمنية وإشعال النيران فيها، فضلاً عن إحراق المئات من سيارات الشرطة ومدرعاتها تعبيراً عن الغضب، مما أدى إلى انهيار حاجز الخوف لدى الثوار (محمود، 2011، ص138).

يؤكد أحد النشطاء السياسيين في شهادته على أحداث الثورة، على أن مصر شهدت في يوم 25 يناير، أحداثاً غير مسبوقة. وقال: "أدركنا، قبيل منتصف الليل، أننا أمام حدث جلل، سيغير التاريخ، وسيكون له ما بعده؛ لقد نجح الشباب في كسر حاجز الخوف، من جديد، ولم ترهبهم جحافل الأمن، ولا المطاردات. وكانت بؤرة الحدث من ميدان التحرير، الذي انتقل إليه المتظاهرون، من أمام دار القضاء العالي، الذين شاركوا النواب من جميع الاتجاهات في وقفتهم. وبدأت تطورات جديدة، لم تقتصر على مجرد الوقفات الاحتجاجية، التي كانت تقوم بها حركة كفاية، أو الاحتجاجات العمالية، والوظيفية المطلبية.. الخ. التطور الجديد كان المسيرات والمظاهرات، كحق أصيل ينتزعه المصريون الآن. ثم الاعتصام المفتوح في الشوارع والميادين، لتحقيق هدف محدد، جاء الإلهام من الشعب التونسي، الذي نجح بإسقاط نظام بن علي(عاطف، 2012، ص112). وقد تحقق هذا الهدف بعد 18 يوما من الثورة قدم الشعب المصري خلالها مئات الشهداء والجرحى، بإعلان عمر سليمان بتاريخ 11 فبراير 2011 على شاشة التلفزيون المصري الرسمي تخلي حسني مبارك عن سلطته كرئيس للجمهورية وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة البلاد(الشماع، 2011، ص79).

تعتبر ثورة 25 يناير ثورة شعبية سلمية متحضرة، بدأت انطلاقتها الأولى على يد الشباب المصري في يوم الثلاثاء الموافق 25 يناير 2011، المتزامن مع الاحتفال بيوم عيد الشرطة في البلاد، وذلك احتجاجا على تردي الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية، في ظل حكم الرئيس السابق "محمد حسني مبارك" للبلاد على مدار ثلاثين عاما متواصلة، حيث لاقت دعوة جماعات المواقع الاجتماعية (الفيس بوك والتويتر)، ومن أشهرها صفحة "كلنا خالد سعيد"[5]، تضامناً واضحاً من عدة جهات من المعارضة المصرية معها، ومن بينها حركات كفاية و الإخوان المسلمين وشباب 6 ابريل(عبد الله، 2011، ص341)، ويمكن حصر مجموعة من الأسباب الرئيسية، وراء اندلاع شرارة الاحتجاج، في عدد من الأسباب من أبرزها:

1. تصدير الغاز المصري لإسرائيل: منذ عام 2004 م أبرمت مصر أربعة عقود تقوم بموجبها بتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل- بسعر أقل بأضعاف من سعر السوق- ويمتد العمل بهذه العقود

[5] كان لصفحة كلنا خالد سعيد الأثر البالغ في الدعوة للتظاهرات المتكررة منذ استشهاد الشاب السكندري خالد سعيد على أيدي أفراد الشرطة، فقد أطلق على هذه الصفحة الحزب الافتراضي المؤثر، ويعتبر عبد الرحمن منصور خريج قسم الإعلام بكلية الآداب بجامعة المنصورة، هو مؤسس صفحة خالد سعيد، وكان من الذين رصدوا ووثقوا لعمليات تزوير الانتخابات البرلمانية في 2005(هلال، 2011، ص47:46).

حتى عام 2030 ولقد تسببت هذه العقود في أزمات سياسية كبيرة للحكومة المصرية بسبب معارضة خبراء بترول وسفراء سابقين حيث أن التصدير يبدأ في حالة وجود فائض وهو ما لم يتوفر في مصر(عقل، 2012).

2. الرغبة في العيش بكرامة، فمن سمع صرخات المتظاهرين، يصل إلى قناعة بأنه ليس الفقر والقهر العامل الوحيد في الثورة وإنما كان التركيز أيضا على معاني العزة والكرامة المفقودتين، وهي ما عبروا عنه عندما رددوا "مصر حرة وصرنا أحرار" و"ارفع راسك انت مصري"(مرسي، 2011، ص18).

3. طبيعة الحكم الاستئثاري الاستبدادي، واستمرار تطبيقه لنظام الطوارئ، والتضييق على الحريات العامة وعدم السماح بالتعبير عن الرأي الآخر(حافظ، 2011، ص18). تقول حنة أرندت[6] في كتابها في الثورة أن القضية التي تشكل حقيقة السياسة هي قضية الحرية في مواجهة الاستبداد(أرندت، 2008، ص43). وهي تؤسس بذلك للقول: أن هدف الثورة هو الحرية. ويقول عصمت سيف الدولة في كتابه نظرية الثورة العربية أن الإنسان يتحرر من حاجته بتغيير واقعه(سيف الدولة، 1979، ص45)، وهو يؤسس بذلك للقول: إن الإنسان بحاجة إلى انتزاع حريته من قيود واقعه. وبالمزج بين هذين الاتجاهين يمكن القول: إن الثورة هي فعل يستهدف واقعاً استبدادياً طلباً للحرية.

4. نجاح الإرادة الشعبية التونسية في الإطاحة بالرئيس التونسي "زين العابدين بن علي"، الأمر الذي أحيا حلم الإصلاح والتغيير لدى الشباب المصري، وبث فيهم الروح الثورية والغضب الشعبي من جديد(العناني، 2011، ص77).

5. دخول محمد البرادعي المعترك السياسي أدخل عنصراً جديداً في الحياة السياسية المصرية، باعتبار أنه كان أول بديل ممكن تطرحه الساحة السياسية خلال ثلاثين عاما(مطر، 2011، ص40:41).

6. تردي الأوضاع الحياتية للشباب المصري في مختلف المجالات، الارتفاع الحاد في أسعار السلع والخدمات، في ظل تردي وثبات هيكل الأجور والرواتب وعدم توافر شقق سكنية بأجور معقولة للشباب، وانتشار ظواهر العنوسة والهجرة غير الشرعية والانتحار بإحراق الذات ظاهرة "البوعزيزية" (عبد الله، 2011، ص341).

7. الفساد المتفشي في كافة مرافق الدولة، كآلية لتوزيع المنافع، ولشراء الولاءات، وعدم متابعة ومحاسبة رجال الدولة في مختلف الوزارات والمحافظات والمحليات، كما ادى الفساد إلى ترهل الخدمات العامة والبنى التحتية في كل أنحاء مصر(حافظ، 2011، ص20).

[6] حنة آرنت (14 أكتوبر 1906 – 4 ديسمبر1975) كانت منظرة سياسية وباحثة يهودية من أصل ألماني . قدمت تفسيرات للثورة وشروحات للأنظمة الشمولية (كالنازية والشيوعية...الخ)(ويكيبيديا، 2013) .

8. زيادة الإحساس بمرارة الواقع الاجتماعي: القاعدة العريضة من الشعب المصري تشعر بأن أوضاعها الاجتماعية والمعيشية أصبحت أسوأ حالاً واقل أمناً عما كانت عليه في الماضي(مرسي، 2011، ص17).
9. أحدث الانقلاب في السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ما يشبه الصحوة في الفكر السياسي المصري غير الرسمي حول الشؤون الخارجية.
10. تعاظم الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة، حدث هذا التوحش في وقت بذلت فيه حكومة مبارك جهوداً ضخمة لتعزل الرأي العام المصري عن التطورات السياسية في المنطقة، وخاصة المتعلق منها بالنشاط العدواني الإسرائيلي، الأمر الذي تسبب في زيادة الشكوك لدى الرأي العام في نوايا إسرائيل، ونوايا النظام المصري وعلاقاته بإسرائيل(مطر، 2011، ص40:41).

لا بد من الإشارة إلى أن إسرائيل تمسكت بالرواية المستمدة من الشعارات التي رفعها المتظاهرون في ميدان التحرير بأن أسباب الثورة هي: احتكار السلطة على نخب محدودة جدا وهو ما دعا الشعب المصري لرفع شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، وفي المقابل رفضت إسرائيل إضافة التطلع للحرية والديمقراطية ومحاربة النفوذ الأمريكي في المنطقة والعلاقات مع إسرائيل كمسببات للثورة مدعية أنها اندلعت لأسباب داخلية فقط. وفي النهاية اعترفت إسرائيل بأن الكراهية لها وللولايات المتحدة، هو من ضمن الأسباب التي أدت لاندلاع الثورات العربية، الأمر الذي يتطلب منها الاستعداد لمواجهة انعكاسات الثورات العربية(الهندي (أ)، 2012، ص156).

1.2.2.3 بداية انطلاق الثورة من خلال الشبكة العنكبوتية (الانترنت).

رغم جملة التراكمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي شهدتها مصر، خلال العقود الثلاثة من حكم الرئيس السابق حسني مبارك، فإن أحداً لم يتوقع أن دعوات أطلقت على الانترنت، للتظاهر يوم 25 يناير 2011، ضد الفساد بكافة أشكاله، إلى ثورة شعبية كاملة، تقريباً، بالشكل الذي حدث في مصر، بعد هذا التاريخ.

أجمع المراقبون والمحللون، على أن تلك الدعوات كانت الشرارة الأولى للثورة، وأن التحام الشعب المصري بالشباب، هو صاحب الفضل الكبير في منح هذه الثورة نفساً طويلاً، لتنجز أهدافها، التي تصاعدت بسرعة كبيرة، إلى المطالبة برحيل نظام مبارك، لا سيما أن هذه الأحداث، جاءت بعد نجاح ثورة الشباب في تونس، ما شكل حافزاً للمصريين نحو التغيير(عاطف، 2012، ص107). وبالفعل يمكن القول إن شبكة المعلومات الدولية لعبت في مصر دور "منتدى جماهيري" شكل في رأي مفكرين

أمثال "هابرماس" (صاحب نظرية الحوار الجماعي)[7]، شرطاً ضرورياً لوجود الديمقراطية. فشبكة المعلومات الدولية أتاحت للمواطنين المصريين التعبير عن آرائهم من دون أي رقابة أو إشراف(حماد، 2012، ص61). الدعوات التي أطلقها النشطاء على مواقع الانترنت، عموماً، ومواقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك"، و"تويتر"، خصوصاً، شكلت نقطة الانطلاق الحقيقية، وكانت محركاً للطاقات. وتحولت إلى آلة ثورية تخطط للمسيرات والمظاهرات. ملتقى الشباب ومقر اجتماعاتهم، ومستودع بياناتهم، وطرق الإبلاغ عن الشهداء، والمصابين، والمعتقلين، وإرشادات لكيفية التعامل مع قوات الأمن، وتفادي آثار القنابل المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي. وترصد ما يدور في الشوارع، طوال أيام الثورة، على مدار الساعة. وتنقل نبضها إلى العالم كله، بالكلمة والصوت، والصورة(هلال، 2011، ص48:49).

الأمر الذي يدفع للبحث في طبيعة الحركات الاحتجاجية، المنظمة وغير المنظمة، والمجموعات الالكترونية، التي تبنت هذه الدعوات، وصاغت بياناتها، وعبأت أعضاءها، وحثتهم على الخروج والتظاهر. كما أثرت في الشارع المصري، حتى جاءت لحظة الانفجار في 25 يناير. وبفضل ما شهده هذا اليوم، والأيام التي تلته، من مواجهات، فتح الباب أمام ثورة عارمة، أنهت نظام حكم الرئيس حسني مبارك.

2.2.2.3 الحركات الثورية التي اشعلت نار الثورة

حركات سياسية هي: "كلنا خالد سعيد"، بالإضافة إلى "شباب 6 ابريل"، حملة دعم حمدين صباحي مرشحاً للرئاسة"، "حملة البرادعي ومطالب التغيير"، "حركة كفاية". "شباب حزب الجبهة"، إضافة إلى أكثر من مجموعة الكترونية، على موقع "الفيس بوك"، اختلفت أسماؤها، لكنها تبنت جميعها دعوة واحدة للتظاهر، أشهرها مجموعة "25 يناير.. ثورة الغضب" ... على "الفيس بوك"، بإطلاق بعضهم، وتبني الآخر دعوات للتظاهر ضد ممارسات وسياسات التعذيب والقمع، التي مارستها الشرطة المصرية ضد المعارضة والحركات الاحتجاجية، خصوصاً ضد الحركات التي تعارض توريث الحكم لجمال مبارك(شهاب، 2012، ص100). ومع التحام الشعب المصري، بالشبان وتبني القوى الوطنية وبعض الأحزاب الفاعلة مثل: "الكرامة"، "الغد"، "الجبهة"، شباب أحزاب

[7] رغن هابرماس: فيلسوف وعالم اجتماع ألماني معاصر (18-06-1929)، يعتبر من أهم علماء الاجتماع والسياسة في عالمنا المعاصر. ولد في دوسلدورف، ألمانيا وما زال يعيش بألمانيا.يعد من أهم منظري مدرسة فرانكفورت النقدية له أكثر من خمسين مؤلفاً يتحدث عن مواضيع عديدة في الفلسفة وعلم الاجتماع وهو صاحب نظرية الفعل التواصلي. اعتبر هابرماس أن إنجازه الرئيسي تطوير مفهوم ونظرية العقلانية التواصلية communicative rationality،الذي يميزه عن التقليد العقلاني بتحديد العقلانية في بنى الاتصال اللغوي الشخصي. تقدم هذه النظرية الاجتماعية أهداف الانعتاق أو التحرر الإنساني، بينما يبقى الإطارالأخلاقي الشامل.هذا الإطار يستند إلى حجّة تدعى البرجماتية الشاملة. رأى هابرماس في العقلانية، والأنسنة، ودمقرطة المجتمع من الناحية المؤسساتية الإمكانية للعقلانية المتأصلة في الفاعلية التواصلية التي هي حالة متفردة للنوع الإنساني. اعتقد هابرماس أن الفاعلية التواصلية طورت من خلال مسار التطور، لكن المجتمع المعاصر- الذي يقمع في أغلب الأحيان عن طريق المجالات الرئيسية للحياة الاجتماعية، مثل السوق، الدولة، والمنظمات - سيطر عليه عن طريق العقلانية الإستراتيجيِة/ الأداتية(Habermas, 1987, p.9).

"الناصري"، و"التجمع"، "الوفد"، وشباب "الإخوان المسلمون"، لاقت هذه الحركات تضامناً واسعاً، مكنها من الاستمرار (عاطف، 2012، ص108).

لعبت شبكة المعلومات الدولية الانترنت دوراً فاعلاً وملموساً للغاية في ثورة 25 يناير، ولكن لا يمكن أن نزعم أن الثورة في مصر لم تحدث إلا بفضل شبكة الانترنت فقط بل هناك عوامل أخرى أهمها شبكة الانترنت. إن حالة الاحتقان والغضب كانت موجودة وعوامل الثورة كانت كامنة ولكن من فجرها شباب الفيس بوك. لذلك يمكن القول أن شبكة الانترنت كان لها الدور المركزي والرئيس في سرعة الاتصال والتواصل وإشعال الثورة– فالشبكة تمنح قدرة على التحرك السريع لعشرات الآلاف من المتظاهرين المنتشرين في مساحات شاسعة، مع تلقي التغذية الراجعة من الميدان والقدرة على استمرار الاحتجاج وإنهاك النظام. وهي إلى جانب العديد من العوامل الأخرى بالطبع– أدت في النهاية إلى ثورة مركبة ومتعددة الروافد.

3.2.2.3 خصائص وسمات الثورة المصرية.

لن تعود عقارب الساعة المصرية إلى ما وراء يوم 11 فبراير 2011، تاريخ انتصار الثورة المصرية. ولعل احد لم يكن يتنبأ أن يأتي يوم يقدم فيه النظام المصري استقالته طوعاً أو جبراً، غير أن إرادة الجماهير المصرية كانت أكبر من كل التخيلات والتصورات. ولقد اتسمت الثورة المصرية بالسمات التالية:

1- ثورة عفوية، كانت ثورة بلا قائد، كما لم يقف وراءها تنظيم سياسي محدد، إذ تجاوزت إلى حد بعيد حدود الاستقطاب السياسي الموجود على الساحة بين ليبراليين ويساريين وقوميين وإسلاميين؛ وكان ذلك سر قوتها(المديني، 2011، ص60).
2- ثورة دون أيديولوجيات: خلال شهر واحد سيطر خطاب الثورة الوطنية على المشهد السياسي مغيباً كل الخطابات الأخرى، خطاب وطني خالص متحرر من كل الإيديولوجيات الحزبية التي مزقت وحدة الأمة طوال عقود(أبراش، 2011، ص67).
3- ثورة سلمية، ثورة سلمية بامتياز، الفيسبوك والمظاهرات والإضرابات والاعتصامات، وان حدث بعض التجاوزات بانزلاق بعض المتظاهرين إلى استخدام العنف(ناجي، 2011، ص79).
4- ثورة إثارة المخاوف، ركزت خطابات النظام المصري على إثارة مخاوف الداخل والخارج من أي تغيير محتمل. كان التركيز في الداخل على التخويف من الفتنة التي تتربص بالوطن، وتلك الفتنة قد تكون دينية (بين المسيحيين والمسلمين). أما في الخارج، فكان التركيز على التخويف من مخاطر تنامي نشاط التيار الديني.

5- دور وسائل الإعلام، أدت وسائل الإعلام دوراً بارزاً في نقل صورة حية ومباشرة لوقائع الثورة، وكسرت حاجز التعتيم الإعلامي. ومثل هذا الأمر أسهم في تأجيج مشاعر الثوار، جانب آخر (أفاية، 2011، ص31:32).

6- أن الشباب من أبناء (الجامعات والفيس بوك) الذين ينتمون بالأساس إلى الطبقة الوسطى ومن الطبقات الفقيرة كان المكون الرئيس لها بكل ما يطرحه ذلك من مضامين سياسية واجتماعية(مليشتاين، 2011، ص164). حيث أعادت الثورة إلى الطبقة الوسطى دورها في قيادة عملية التغيير إلى الواجهة بعد أن استقرت أدبيات تحليل النظم العربية على تآكل هذا الدور، بل وانتهائه(قبانجي، 2011، ص120).

7- برغماتية الثورة، حيث كانت الشعارات والمطالب التي طالبتها الثورة واضحة وملموسة، مكافحة الفساد، والحق في المشاركة، والحريات واحترام حقوق الإنسان، لكن هذه المطالب التي تم قمعها تعاظمت حتى آلت إلى الدعوة إلى إطاحة النظام، "ارحل"، "الشعب يريد إسقاط النظام(شعبان، 2011، ص49).

8- حياد المؤسسة العسكرية، كان موقف المؤسسة العسكرية واضحاً منذ اضطرارها النزول إلى الشارع، وهو أنها لن توجه أسلحتها ضد الثوار فاضطر الرئيس حسني مبارك إلى الرحيل(مرسي، 2011، ص20).

9- استقلالية الثورة، أي عدم التبعية، فلم يعول الثوار على دعم خارجي- وبخاصة غربي- لثورتهم واحتجاجاتهم(محمود، 2011، ص146- 148).

4.2.2.3 مكونات وأطراف المشهد السياسي المصري.

يمكن إجمال أطراف المشهد السياسي المصري في ستة تيارات رئيسية وأساسية مع الأخذ بعين الاعتبار انه ليس كل ما يمكن إدراجه من الأحزاب في تيار ما، هو بالضرورة متماثل أو متقارب في أرائه ومواقفه السياسية مع الأحزاب الأخرى ضمن نفس التيار. والتيارات هي(سعيد، 2012، ص50:51):

أولاً: المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصرية: وخلفه تقف (نواة متراصة، مكونة من المحافظين، والمحليات، والعمد، والجهاز البيروقراطي للدولة والنظام المصري القديم المكون من المدراء والمدراء العامين، ورؤساء القطاعات في الوظيفة العمومية وشركات القطاع العام، ورؤساء الجامعات ومجالسها، والزعامات النقابية الموالية للنظام. يضاف إلى كل ما سبق عناصر وشخصيات معروفة عملت بالحزب الوطني والدولة ولكنها كانت قد أقصيت أو اختارت الابتعاد).

ثانياً: تيار الإسلام السياسي: (الإخوان المسلمون، والسلفيون، وحزب العمل، والوسط).

ثالثاً: الأحزاب الليبرالية التقليدية والمحافظة: (حزب الوفد، حزب المحافظين، حزب الأحرار الدستوريين، الحزب الوطني المصري).

رابعاً: الأحزاب الليبرالية- الديمقراطية الجديدة: (حزب المصريين الأحرار، حزب مصر الحرية، الحزب الديمقراطي الاجتماعي، العربي الناصري، الاتحاد المصري العربي، وحزب الكرامة).

خامساً: الأحزاب اليسارية، القديمة والجديدة: ومعها لفيلف واسع من ائتلافات شباب الثورة (الحزب الاشتراكي المصري، الحزب الشيوعي، حزب العمال الديمقراطي، حزب العدل، مصر الحرية، التحالف الشعبي الاشتراكي، ائتلاف شباب الثورة، ائتلاف الثورة مستمرة، حركة 6 ابريل، الجمعية الوطنية للتغيير، حزب العمال الديمقراطي، وحزب التيار المصري).

سادسا: الحركة الجماهيرية العامة: المكونة أساساً من شباب الطبقة الوسطى، والعاطلين عن العمل والمهمشين، وفئات عمالية، وموظفين عموميين، وطلبة، فضلاً عن جمهور مصري واسع من أعمار وفئات متداخلة، ولكن صفتهم العامة أنهم مستقلون وليسوا منتمين لأحزاب سياسية (العجاتي، 2011، ص193-198).

5.2.2.3 الخريطة السياسية للائتلافات والاتحادات الشبابية في ميدان التحرير.

تبدو الخريطة السياسية التي تكونت في ميدان التحرير أيام الثورة مركبة ومرتبكة، فبعد أن دعت مجموعة من الحركات والجبهات إلى الخروج في تظاهرة يوم 25 يناير؛ التي صارت ثورة حقيقية فيما بعد؛ أصبح من اليسير إنشاء تحالف أو ائتلاف يضم مجموعة من شباب الحركات والجبهات والأحزاب التقليدية، لأن المقصود من العرض التالي هو كل الحركات التي نشأت من رحم ميدان التحرير- وربما انتهت فيه أيضاً- وهي حركات لم تر النور القانوني، لتبقى حركات اكتسبت علانيتها وشرعيتها من الميدان وليس غيره، هذه الحركات هي:(الشماع، 2011، ص83-98):

ائتلاف شباب الثورة- اتحاد شباب الثورة- مجلس أمناء الثورة- جبهة دعم مطالب الثورة- تحالف ثوار مصر- ائتلاف مصر الحرة- حركة شباب 25 يناير. رغم أن هذه الائتلافات لعبت دوراً رئيسياً في الثورة لكننا نكتفي بمجرد ذكرها، حيث سرعان ما تفككت هذه الائتلافات وعاد مؤسسيها إلى أحزابهم وتنظيماتهم الأصلية.

شاركت جميع الأحزاب والحركات المصرية بكافة ألوانها السياسية ومعتقداتها الإيديولوجية في الثورة المصرية، ورغم أن السبق لم يكن لهذه الأحزاب في إشعال الثورة بل كان لائتلافات وحركات شبابية تداعت للتجمهر والتظاهر يوم 25 يناير، إلا أن هذه الائتلافات والحركات الشبابية سرعان ما اندمجت في أحزاب سياسية أو شكلت أحزاب سياسية جديدة، أو مازالت في طور الإنشاء والتأسيس.

3.3 الجوانب الايجابية والسلبية للثورة على الأمن الإسرائيلي.

من الملاحظ عدم وجود موقف إسرائيلي موحد، ولا حتى قراءة متناسقة للتحولات في العالم العربي، بل وجهات نظر مختلفة، فهناك من يرى في الثورات العربية تطوراً ايجابياً نحو الديمقراطية من منظور السلام الديمقراطي، وترجيح كفة العملية السلمية، أي بناء سلام دائم عم الشعوب وليس مع الأنظمة الديكتاتورية. وهناك من يرى في التحولات تطوراً سلبياً؛ لأنه سيأتي بأنظمة تلعب فيها القوى الإسلامية والقومية دوراً أقوى، وتكون بالتالي خارجة عن فلك التبعية للولايات المتحدة الأمريكية ومعادية للمشروع الصهيوني(البشتاوي، 2012، ص35).

سنتناول في هذا القسم الآثار السلبية لثورة 25 يناير على الأمن القومي الإسرائيلي، وسنقوم بعرض مواقف نخبة واسعة من الإسرائيليين، وتحليل كتاباتهم وخطاباتهم حول تأثيرات الثورة المصرية في إسرائيل.

1.3.3 الجوانب السلبية للثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي.

قد يعكس الكلام الأخير الذي صرح به وزير الخارجية ومستشار الأمن القومي الأمريكي السابق هنري كيسينجر لجريدة نيويورك بوست عن أنه من المتوقع أن لا تكون هناك دولة تسمى إسرائيل بعد عشرة سنوات، حقيقة التصورات الإسرائيلية عن فداحة المخاطر والتحديات التي تواجه إسرائيل في ظل سيادة حالة من الغليان والتحول السياسي والاجتماعي التي يمر بها العالم العربي ومنطقة الشرق الأوسط(أبو زيد، 2012). وفي هذا السياق، حذر وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا أثناء زيارته للمنطقة مطلع أكتوبر 2011، من قلق بلاده جراء تزايد عزلة إسرائيل في الشرق الأوسط على خلفية الربيع العربي، وطالب بانيتا حكومة نتنياهو باتخاذ خطوات لإصلاح العلاقات مع دول الجوار مجتمعة عبر استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين وإعادة الدفء إلى علاقاتها مع أنقرة والقاهرة(راشد، 2011، ص47).

أولت المؤسسة الأمنية والقادة الإسرائيليون والباحثون وأساتذة الجامعات والصحفيون وخبراء الشؤون العربية اهتماماً كبيراً بتأثيرات الثورة المصرية في إسرائيل، وشمل ذلك مجالات واسعة، يأتي

في مقدمتها: مستقبل اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، وطبيعة العلاقات الثنائية المستقبلية، وانعكاسات الثورة المصرية على وضع إسرائيل العسكري، وعلى ميزان القوى في المنطقة، وتركيبة الجيش الإسرائيلي وحجمه، ووضع إسرائيل الاقتصادي والسياسي، ومكانة إسرائيل ودورها في المنطقة، والقضية الفلسطينية بملفاتها المختلفة.

1.1.3.3 خوف من اللحظة الأولى.

شكل نجاح الثورة في مصر ورحيل مبارك، صدمة لإسرائيل، وبدأت عملية مراجعة شاملة للقدرات الذاتية، الاستخبارية والعسكرية على خلفية عدم قدرة الأجهزة الإسرائيلية على توقع الثورة من ناحية، وعدم وضوح الرؤية بشأن طبيعة النظام المصري الجديد. وبدأت عملية المراجعة باتهام الحكومة الإسرائيلية بعدم حسن إدارة الأزمة، فقد اتخذت الحكومة الإسرائيلية مواقف عدائية من الثورة ضد نظام مبارك(جاد، 2011، ص92). تمثل ثورة 25 يناير مركز زلزال من وجهة النظر الإسرائيلية، ذلك أن مصر كانت على مدار العقود الثلاثة الأولى "عنوان الاستقرار الإقليمي"، لكنها غدت بين عشية وضحاها أشبه ببركان لا يعرف أحد متى يخمد، وأين سيلقي حممه، في موازاة هذا أجمعت أولى ردات الفعل الرسمية السياسية والعسكرية في إسرائيل، على أن الثورة المصرية دشنت عهدا جديدا في هذا البلد سينعكس على الشرق الأوسط برمته(شلحت، 2011، ص40).

ولقد خاضت إسرائيل مع بداية الثورة حملة سياسية ودبلوماسية وإعلامية كبيرة لإقناع العالم بتغيير موقفه الداعم والمساند لمطالب المنتفضين في مصر وتركزت الدعاية الإسرائيلية على عنصر التخويف من إمكانية ظهور كيان سياسي معاد لإسرائيل والغرب. وبأن الوضع المصري بمستجداته المفاجئة ستكون له انعكاسات مستقبلية سلبية على إسرائيل، وان الحراك الجماهيري المصري سينتج نظام ديمقراطي أكثر احتراما لمواقف وتطلعات جماهيره والرأي العام، بحيث لن يكون بمقدوره التعامل مع إسرائيل وصرف النظر عن ممارساتها كما كان عليه الحال في السابق (سويدان، 2011، ص95).

نستنتج مما سبق أن العقلية الإسرائيلية المتغطرسة تعرضت لصفعة قوية مباغتة وغير متوقعة بخسارتها نظام حكم ديكتاتوري تكيفت وانسجمت معه عبر عقود على حساب الشعب المصري، وهو ما سيفرض عليها حتما إعادة النظر في سياساتها وخططها وبرامجها.

2.1.3.3 المسيرة السياسية.

صدر تقرير عن مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي تحت عنوان الهزة في العالم العربي، ومغزاها للجيش الإسرائيلي؛ إذ أكد أن "كامب ديفيد" التي وقَّعتها مصر وإسرائيل عام 1979، أحد أهم

الأسس التي يقوم عليها "الأمن القومي الإسرائيلي"؛ حيث إن هذه الاتفاقية أخرجت أكبر دولة عربية من دائرة العداء مع إسرائيل، مما منح تل أبيب القدرة على التفرغ لمواجهة التحديات الإستراتيجية على الجبهات العربية الأخرى، إضافة إلى أنها قلَّصت إلى حد كبير إمكانية اندلاع حرب كبيرة بين إسرائيل والدول العربية التي تشكل تهديدا وجوديًّا لإسرائيل، وهو ما أكدته مجلة "عدكون استراتيجي"، وكشفت عن أهمية إسهام "كامب ديفيد" في الأمن القومي الإسرائيلي، لا يتوقف عند هذا الحد، بل إن هذه الاتفاقية شكَّلت الأرضية لنقل العلاقة المصرية- الإسرائيلية من مرحلة إنهاء العداء إلى الشراكة الإستراتيجية الكاملة(رجب، 2013). وفي هذا الصدد يقول بهجت قرني "لم تكن كامب ديفيد مجرد حدث معلمي، بل كانت أيضا نموذجا لإدارة العلاقات العربية الإسرائيلية ومقياسا للتنظيم الإقليمي"(قرني، 2011، ص84:85).

أبدى السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر تسفي مازائيل، وفي تعليقه على ارتفاع الأصوات داخل مصر التي تطالب بإلغاء اتفاق السلام مع إسرائيل أو تجميده، امتعاضاً شديداً مشددا على انه في حال حدوث ذلك فان مصالح إسرائيل الإستراتيجية ستتعرض إلى أضرار فادحة، وبموجب ما كرره رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أكثر من مرة بأن "اتفاق السلام القائم منذ أعوام طويلة بين إسرائيل ومصر عاد بفوائد جمة على الدولتين، كما أنه حجر الزاوية للسلام والاستقرار في الشرق الأوسط كله"(شلحت، 2011، ص46). فيما أبدى عاموس يادلين رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق، تفاؤلاً حذراً قائلاً: "لا أظن أننا ذاهبون إلى الحرب اعتقد أن السلام سيبقى سارياً، ومع ذلك يجب الإبقاء على جهوزية عالية- في حال لم يكن تقويمنا للأوضاع دقيقاً- والاستعداد لمستقبل ربما يضطرنا إلى رؤية مصر من منظور مختلف"(يادلين، 2011، ص160).

وتتحدث مختلف التقارير الإسرائيلية بأن اتفاق السلام مع مصر حقق لإسرائيل نمواً وازدهاراً اقتصادياً لم تشهده منذ إنشائها حتى هذا اليوم، نتيجة تقليص ميزانية وزارة الدفاع الإسرائيلية بـ 7% من مجموع الناتج القومي بعد أن كانت 30% قبل التوقيع على اتفاق السلام، كما ساهمت الاتفاقية بتغيير نظرية الأمن الإسرائيلي القائمة على خوض حروب في أكثر من جبهة واحدة، حيث أوجد الاتفاق بيئة إستراتيجية حولت إسرائيل إلى قوة عسكرية إقليمية تؤخذ بعين الاعتبار عند تفكير أي طرف عربي بمواجهتها. كما حولت الاتفاقية مصر من القوة الرئيسية في الصراع مع إسرائيل، إلى وسيط ومن ثم ضاغط على العرب والفلسطينيين من اجل تقديم تنازلات والموافقة على حلول وسط في المفاوضات مع إسرائيل(الهندي (أ)، 2012، ص159).

يرى الباحث: أن إسرائيل ستضطر في حالة إلغاء اتفاقية كامب ديفيد إلى زيادة النفقات العسكرية في ظروف اقتصادية صعبة يمر بها المجتمع الإسرائيلي، وتغيير نظريتها الأمنية القائمة على الحرب بجبهة واحدة، وزيادة عدد الجيش الإسرائيلي، والبقاء في حالة ترقب دائم.

يشكل ثبات عملية السلام مع مصر أساساً استراتيجياً فائق الأهمية بالنسبة لإسرائيل، ومستند إلى جزء أساسي من العقيدة الأمنية في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. وأن أي تغيير في النظام المصري ولا سيما إمكان تعاظم قوة الإسلاميين وخاصة الإخوان المسلمين يحمل في طياته تغييراً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية(ميلشتاين، 2011، ص166). وبخصوص التعايش المنشود إسرائيلياً، ترى إسرائيل أنها ستحاط في الأعوام القادمة بالإخوان المسلمين من المغرب حتى اليمن، وللتعايش مع هذه الحكومات بدأ الحديث عن إمكانية فتح الاتفاقيات وتعديلها بهدف تعزيز السيادة المصرية على سيناء التي ضعفت خلال العقود الثلاثة الماضية خاصة في مناطق C وB(الهندي (ب)، 2012، ص264:265).

يرى الباحث: انه على الرغم من أن موضوع إلغاء الاتفاقية مع إسرائيل خاصة في المنظور القريب لم يعد وارداً، لما له من آثار اقتصادية على الجانب المصري والذي سيزيد من تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر، إلى جانب التداعيات السياسية والأمنية والتي مصر في غنى عنها في الوضع الراهن، خاصة مع حالة عدم الاستقرار السياسي والانقسام السياسي التي تعاني منه مصر. إلا أن القلق يبقى يساور إسرائيل حول المستقبل الضبابي.

جاءت الثورة المصرية لتقضي على أحلام إسرائيل؛ فبعد أن انتعشت آمال الكثيرين في إسرائيل بإمكانية اندماجها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً في الوطن العربي بعد مؤتمر مدريد وتوقيع اتفاق إعلان المبادئ مع الفلسطينيين. ووصل التفاعل حدا دفع بالبعض إلى طرح الشرق الأوسط الجديد، أو طرح إمكانية انفصام إسرائيل كعضو مراقب في الجامعة العربية بعد التوصل لسلام نهائي مع الفلسطينيين ومع الدول العربية، لكن الثورة في مصر لم تضع في أجندتها السلام مع إسرائيل بل أنها ترفض هذا السلام الذي تعتبره اهانة للشعب المصري(الهندي (أ)، 2012، ص158:159).

وتعليقاً على خطوة الرئيس محمود عباس بالذهاب لمجلس الأمن بشأن تقديم مشروع إدانة الأنشطة الاستيطانية يقول المحلل الإسرائيلي شلومو شمير: "يتفق الجميع في الأمم المتحدة على أن عدم وجود مبارك، باعتباره عاملاً معدلاً يساعد على تهدئة النفوس في الأزمات بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، هو ضربة شديدة للدبلوماسية الأمريكية ويضعف مكانتها، باعتبارها عاملاً مؤثراً في علاج الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" وكان شمير يتحدث عن عدم انصياع السلطة الفلسطينية

لمطلب الرئيس اوباما بشأن عدم تقديم مشروع إدانة الأنشطة الاستيطانية لمجلس الأمن الدولي، حيث كان الرئيس المخلوع حسني مبارك يتكفل بالضغط على السلطة لتليين مواقفها(كيالي، 2011، ص101). بدت إسرائيل كمن يجلد ذاته ندماً على ما فعل، ولم تكف إسرائيل عن تضييع فرص السلام مع الفلسطينيين، وكأن لسانها يقول: نحن من يتحمل مسؤولية التغيير في مصر لغير مصالحنا.

3.1.3.3 عزلة إسرائيل.

كان من أبرز أصداء الثورة المصرية على إسرائيل أن بدأت تتجه نحو مزيد من العزلة إقليمياً. وفي هذا السياق حذر وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا أثناء زيارته للمنطقة في أكتوبر 2011، من قلق بلاده جراء تزايد عزلة إسرائيل في الشرق الأوسط على خلفية الثورة المصرية، بسبب الإصرار الإسرائيلي على مواصلة الاستيطان في الأراضي المحتلة مع تزايد الدعم الدولي لفلسطين من أجل حصولها على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، وقد أعربت مصادر إسرائيلية عن قلقها من الإشارات التي تضمنتها تصريحات بانيتا، وقالت انه جاء لنقل رسالة مفادها أن واشنطن تجد صعوبة في مواصلة العمل لحماية إسرائيل من عزلة واسعة(راشد، 2011، ص47:48). وجاءت النتائج قاسية بناء على ذلك، حيث أن الكل ليسوا أقوياء مقارنة مع مصر، والدول المحافظة المعتدلة عليها أن تدفع ثمن الهواة الأمريكيين(شعبان، 2011، ص112).

ولم تكف التحليلات الإسرائيلية عن التلميح الصريح إلى أن الثورة المصرية فاقمت ضائقة إسرائيل الإستراتيجية في الشرق الأوسط، وذلك لأنها زادت احتمالات أن تبقيها وحيدة من دون حلفاء(شلحت، 2011، ص46)؛ فسقوط النظام المصري يبقي إسرائيل بدون أي حليف استراتيجي، بعد أن انهارت التحالفات السابقة مع ايران وتركيا، وأن الاردن لن تكون حليفة بديلة لمصر(بن، 2011). كما أنه يمكن توقع إقامة منظومة للتعاون الإقليمي المصري الإيراني التركي للتحرك المشترك والمنسق تجاه قضايا المنطقة، خاصة أن تركيا مارست دوراً إقليمياً نشطاً امتد إلى مختلف القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وإعادة النظر في علاقاتها الإستراتيجية مع إسرائيل، الأمر الذي ستجد فيه إسرائيل نفسها منعزلة في وسط منطقة متسقة ومنسجمة تاريخياً وعقائدياً(مرسي، 2011، ص27). فمن شأن تغيير النظام في مصر أن يضع حداً لسياسة مبارك القائمة على دعم التدليل الأمريكي لإسرائيل، وأن يقوض في شكل خطير الوضع الاستراتيجي لإسرائيل.. لقد تغيرت حسابات الربح والخسارة بالنسبة إلى إسرائيل"[8](كيالي، 2011، ص101).

[8] هذا ما تحدث به هنري سيغمان من القيادات اليهودية في أمريكيا ورئيس مشروع الولايات المتحدة- مشروع الشرق الأوسط.

4.1.3.3 تراجع النفوذ الأمريكي في المنطقة.

دخلت الولايات المتحدة، نتيجة لأزمة الرهن العقاري والنفقات الباهظة في الأرواح والأموال لحربي أفغانستان والعراق في أزمة اقتصادية خانقة حدت من نفوذها في المنطقة. وفي ظل هذا الوضع اندلعت الثورات العربية وسقطت الأنظمة المحسوبة تقليديا على النفوذ الأمريكي، خاصة مصر، ما افقدها المزيد من النفوذ في المنطقة، ونتيجة لسرعة التخلي الأمريكي عن الرئيس حسني مبارك، فقدت الإدارة بعض من ثقة حلفائها في المنطقة. وعبر عن ضعف الولايات المتحدة بتوجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس للمجتمع الدولي كي يساهم في حل القضية الفلسطينية. كما ساهمت إسرائيل نفسها بإضعاف النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال رفضها المتكرر للمطالب الأمريكية بحل الدولتين وتوقيع اتفاقية سلام مع سوريا ولبنان. ونتيجة ذلك، لم يعد للولايات المتحدة، قنوات اتصال موثوقة لها سوى القناة التركية والقطرية(الهندي (أ)، 2012، ص163).

5.1.3.3 التهديد الإيراني.

يبدو للوهلة الأولى أن موجة الثورات الحالية وخاصة الثورة المصرية، ساهمت في تعزيز قوة معسكر المقاومة في الشرق الأوسط، الذي تتزعمه إيران، وأضعفت معسكر الدول المعتدلة في المنطقة(محيسن، 2012، ص23). من ناحية أخرى أن توجه الانتباه الدولي، ولا سيما الولايات المتحدة، إلى ما يجري في مصر قلل من التركيز على السلاح النووي الإيراني، علاوة على ذلك، ربما تردع الاضطرابات في المنطقة وخاصة مصر عدداً من الدول عن اتخاذ إجراءات ضد إيران على الصعيد الاقتصادي والسياسي والعسكري خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار الإقليمية (ميلشتاين[9]، 2011، ص165)؛ فقد [10]نجحت الاضطرابات السائدة في العالم العربي في جذب الانتباه بعيداً عن أكثر مخاوف إسرائيل، ألا وهو امتلاك إيران للسلاح النووي. فنجاح إيران في حيازة السلاح النووي سيغري دولاً مثل تركيا ومصر والمملكة العربية السعودية بتبني مواقف نووية مماثلة، وبذلك يتحول الشرق الأوسط لنظام نووي متعدد الأقطاب الشرق الأوسط (بدلاً من الانفرادية القطبية النووية الموجودة الآن في المنطقة) وهو ما يعتبره الكثير من الإسرائيليين أسوء كابوس استراتيجي من الممكن أن تواجهه إسرائيل في المستقبل، كما أن امتلاك إيران للسلاح النووي سوف يشجع طهران على توسيع نشاطها في دعم العناصر الشيعية المتطرفة في العراق وتهييج الجماعات الشيعية المنتشرة في دول

---

[9] ميخائيل ميلشتاين، باحث ومؤرخ إسرائيلي.

[10] البروفيسور آفرايم آنبار وهو أستاذ العلوم السياسية في جامعة بار ايلان ومدير مركز بيغن السادات للدراسات الإستراتيجية بنفس الجامعة.

الخليج الفارسي(آنبار، 2012). فالخطر الأعظم والتحدي الأكبر لإسرائيل هو إيران الذي على إسرائيل مواجهته في غمرة رياح التغيير التي تعصف في المنطقة، سواء نجح هذا التغيير أو انتهى بالفشل[11] (يادلين، 2011، ص161).

6.1.3.3 الأوضاع الأمنية.

اعتبرت النخبة الأمنية الإسرائيلية أنّ تفجّر ثورة 25 يناير، وإسقاطاتها المحتملة، تفرض على إسرائيل إعادة صياغة عقيدتها الأمنيّة من جديد، والمبادرة لإحداث تغييرات جوهريّة في بنية الجيش الإسرائيلي وطابع استعداداته، ممّا يستدعي زيادة موازنة الأمن وإعادة صياغة مركباتها لتستجيب للتهديدات المتوقّعة. على المستويين القريب والبعيد؛ فعلى المدى القريب سيتضرر التنسيق الأمني الخفي الجاري بين مصر وإسرائيل، ويحدث انفراج في علاقات مصر مع حكومة حماس في قطاع غزة، أما على المدى البعيد، إذا جاء نظام حكم راديكالي فسيجمد اتفاقية السلام بين إسرائيل ومصر تجميداً حقيقياً، وإذا حدث هذا الأمر فانه يستدعي إعادة تنظيم الجيش الإسرائيلي مجددا لكي يتجاوب مع الوضع الجديد(حماد، 2012، ص13).

الأمر الذي دفع وزير الدفاع أيهود براك إعلان تفصيلات الزيادة المطلوبة على الميزانية الأمنية عندما صرح لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية (يوم 8 آذار 2011) بأن إسرائيل تتوقع الحصول على مساعدات أمنية أخرى من الولايات المتحدة بحجم 20 مليار دولار، خلال الأعوام 2012- 2016، بسبب الأحداث الأخيرة في مصر، مؤكداً أن إسرائيل قوية سيشكل عنصر استقرار مهم في منطقة تشهد اضطرابات كثيرة. وبموجب ما كشفته بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية فان المساعدات المقصودة: سرب طائرات من طراز أف 35 (الشبح) والتي يبلغ سعر كل طائرة منها 100 مليون دولار؛ غواصة جديدة من طراز دولفين سعرها 500 مليون دولار؛ سفينة صواريخ سعرها 125 مليون دولار؛ دبابات ميركافاه وسيارات نصف مجنزرة من طراز نيمر ومنظومات مضادة للصواريخ(شلحت، 2011، ص38).

إن الفوضى من أكثر الأمور التي تخشاها إسرائيل ففي حال حدوث فوضى في مصر وانتقال الأسلحة إلى عناصر (إرهابية)- حسب تعبيره- فان تلك المسألة ستكون خطرة على إسرائيل وسوف تدخلنا في دوامة الحرب(يادلين، 2011، ص60). كما أن تراخي السلطات المصرية في تطبيق سلطة القانون على شبه جزيرة سيناء يسهل عمليات تهريب السلاح والوسائل العسكرية والمقاتلين إلى قطاع غزة، الأمر الذي يساهم في بناء القوة العسكرية للتنظيمات في قطاع غزة، ومن وجهة النظر

[11] عاموس يادلين: رئيس جهاز الاستخبارات الإسرائيلية السابق.

الإسرائيلية فان التطورات في مصر تشير إلى ازدياد التحديات الأمنية وتقلص الفرص للقيام بخطوات سياسية، وهي تشكل خطوة أخرى في مسار تدهور الوضع الاستراتيجي- الإقليمي لإسرائيل خلال العقد الأخير، نتيجة نمو تيار المقاومة وتقلص فرص السلام وخصوصا على المسارين الفلسطيني والسوري(مليشتاين، 2011، ص167).

وخشية من الحرب قامت إسرائيل ببناء سياج أمني على طول الحدود المصرية بطول 450 كيلو مترا تقريبا لمواجهة ما تسميه الإرهاب القادم من سيناء، ومنع تسلل المهاجرين الأفارقة إليها(الهندي (ب)، 2012، ص264). هذا الجدار لن يمنع العمليات الحربية بواسطة الصواريخ أو الألغام الجانبية أو غيرها من المتفجرات، وأن الوضع في سيناء المصرية يشكل تهديداً أمنياً لإسرائيل، لأن التنظيمات المسلحة منتشرة فيها بقوة، ولن نبالغ عندما نقول أنها هي المسيطرة هناك(أبو فخر، 2013، ص145). على ضوء هذه العوامل ستواجه إسرائيل مأزق كبير: كيف تحبط هجمات إرهابية منطلقة من سيناء لا سيما إذا برهنت مصر على عدم رغبتها أو عجزها عن فعل ذلك، علما بأن أي عمليات إسرائيلية استباقية عبر الحدود ستشعل بالتأكيد أزمة بين البلدين(يعاري[12]، 2011، ص146). من ناحية أخرى بدأت إسرائيل تنفيذ توصيات لجنة برادوت (لبحث أسباب الفشل في حرب لبنان الثانية) الداعية لتحويل كل أموال المساعدات الأمريكية البالغة 30 مليار دولار من عام 2007- 2018 لميزانية وزارة الدفاع بهدف خوض حرب على أكثر من جبهة واحدة. وتتوقع مختلف المصادر الإسرائيلية أن إلغاء اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع حرب شاملة لفترة تمتد من 5-10 سنوات. لكن إسرائيل، بهدف عدم التصعيد العسكري مع الدول العربية المذكورة، تنفذ ذلك بهدوء وبشكل تدريجي(الهندي (ب)، 2012، ص264).

حادثة سماح مصر لسفينة عسكرية إيرانية بعبور قناة السويس، بأعتبارها قرينة من شأنها تعزيز قدرة إيران على تزويد حلفائها في البحر المتوسط مثل سوريا الأسد وحزب الله في لبنان، وحماس في غزة بالأسلحة التي يقاتلون بها إسرائيل. ومن جانب أخر، مساعدة إيران على الوصول للدول المسلمة في البلقان، ألبانيا والبوسنة وكوسوفو، وبالتالي زيادة نفوذ طهران في ذلك الجزء من البحر الأبيض المتوسط. إن هشاشة ووهن السيطرة المصرية على حدودها يمكن أن تؤدي إلى "صوملة" شبه جزيرة سيناء، وهو ما سيؤثر سلباً على سلامة التجارة البحرية على طول البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر عن طريق قناة السويس(آنبار، 2012). من ناحية أخرى تنظر إسرائيل للمناورات التركية المصرية البحرية المشتركة المسماة "بحر الصداقة 2011" بعين الريبة والقلق، وتعتبرها مؤشراً أولياً على تحولات المنطقة المستقبلية، وبالتالي تعقد البيئة الإستراتيجية حول دولة

---

[12] أيهود يعاري، كاتب وباحث إسرائيلي.

الاحتلال، إذ خسرت تل أبيب لاعبين إقليميين أساسيين كتركيا ومصر، وهي تعود الآن إلى المربع الأول حين نشأتها؛ إذ تحاول في الوقت الراهن الحفاظ على وجودها، بدلاً من البحث عن بناء دور إقليمي كما في الفترة التي أعقبت أوسلو(فرحانة، 2011).

7.1.3.3 تهديد الممرات البحرية شرق المتوسط.

أشد التحولات والتغيرات التي أحدثتها الاضطرابات الجارية في العالم العربي على إسرائيل تتمركز حول تغير أوضاع القوة في منطقة شرق حوض البحر الأبيض المتوسط. حيث يمكن لعناصر الإسلام الراديكالي (التي وصلت للحكم في عدة دولة عربية مشاطئة للبحر المتوسط) السيطرة على هذه الموانيء واستخدامها لتوجيه التهديدات لإسرائيل وتقييد وصول وعبور الغرب إلى هذه المنطقة. كون أن حوالي90 في المائة من حجم التجارة الخارجية الإسرائيلية تمر عبر طريق البحر الأبيض المتوسط، يجعل من حرية الملاحة هناك مسألة حرجة وحساسة للغاية للاقتصاد الإسرائيلي(محيسن، 2012، ص19).

8.1.3.3 الأوضاع الاقتصادية.

حذّر الخبراء الاقتصاديون الإسرائيليون من التداعيات المباشرة وغير المباشرة للثورة المصرية على الاقتصاد الإسرائيلي، نظراً للتغييرات التي طرأت وقد تطرأ مستقبلاً على طبيعة العلاقات المتشابكة بين البلدين، إضافة إلى بعض الخسائر الآنية التي ستصيب الاقتصاد الإسرائيلي.

خروج مصر من الصراع العربي الصهيوني منذ 1977 قلّص الإنفاق الدفاعي الإسرائيلي من 24% من إجمالي الناتج المحلي في ثمانينات القرن الماضي إلى 7% حاليا، وهو ما عبرت عنه صحيفة ماركر الإسرائيلية، وترى الصحيفة أن هذه الثورات قد تغير المناخ السياسي للمنطقة بشكل قد يقود إلى "كارثة اقتصادية" لأن إسرائيل ستعيد توزيع مواردها بين الدفاع والاقتصاد السلمي، هذا سيؤدي إلى "إعادة هيكلية الموازنة الإسرائيلية "بشكل كامل، وهو ما سينعكس على مستوى الرفاه العام للمجتمع وقدرة الدولة على تسوية المشكلات الاجتماعية(عبد الحي، 2011).

اكتسبت قضية استيراد الغاز الطبيعي من مصر أهمية خاصة في العلاقات بين البلدين وعلاقات إسرائيلي بدول الشرق الأوسط عامة؛ فهي ذات إبعاد اقتصادية وإستراتيجية وسياسية من الدرجة الأولى بالنسبة لإسرائيل، في البعد الاقتصادي شكل الغاز المستورد من مصر 40% من الغاز الذي تستخدمه شركة الكهرباء الإسرائيلية. أهمية شراء هذا الغاز ليست في صعوبة ايجاد مصادر بديلة للتزود بالغاز ولكن في الثمن. بدأ ضخ الغاز المصري عام 2008م، وفي العام 2009 تم

تجديد اتفاقية استيراد الغاز لمدة 20 سنة، ما يعني أن إسرائيل كانت مطمئنة اقتصادياً واستراتيجياً على المدى البعيد؛ إلا أن شركات الغاز المصرية أعلنت عن إلغاء الاتفاقية في 22 نيسان/ ابريل 2012، إضافة إلى الخسارة الاقتصادية الكبيرة التي ينطوي عليها إلغاء الاتفاقية(حيدر، 2012، ص104:103). فضلا عن التكلفة الاقتصادية التي تكبدها الاقتصاد الإسرائيلي من فوز محمد مرسى؛ فنشر موقع صحيفة "معاريف" التكلفة الاقتصادية لإعادة بناء القيادة الجنوبية للجيش الإسرائيلي عقب فوز مرسى؛ فقد طلبت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي من وزارة المالية تحويل 4.5 مليار دولار عاجلاً إلى موازنة الأمن، وذلك لتمويل متطلبات إعادة بناء قيادة الجبهة الجنوبية في الجيش، والمكلفة بمواجهات التحديات الناجمة عن التحولات المتوقعة في السلوك المصري تجاه إسرائيل في المرحلة المقبلة(رجب، 2013).

يرى الباحث: أن إسرائيل تدرك أن المحيط والإقليم الاستراتيجي يتغير لغير صالحها، غير أنها تحمل مشاعر متناقضة بين الخوف من مستقبل غير واضح لها، ما يدفعها للتسلح والاستعداد لحرب شاملة على أكثر من جبهة، وبين أمل في شرق أوسط لا يختلف كثيراً عن سابقه المتعاون والمشارك والوسيط والضاغط. لكن مشاعر الخوف، الغالبة دوما، تدعوها إلى الترقب والاستنفار، ومحاولة العبث في الأمن القومي المصري، وزرع بذور الفتنة بين القوى السياسية والاجتماعية في مصر، وإبراز قضية استضعاف الأقليات في محاولة منها للعب على التناقضات بين فئات المجتمع، واستمرار حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، لتبقى الفوضى سيدة الموقف، الأمر الذي سيجعل المواطن المصري يترحم على الماضي ويتغنى به ويلعن الحاضر ويرفضه.

2.3.3 الجوانب الايجابية للثورة على الأمن الإسرائيلي.

تتجلى الآثار الايجابية للثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، في حالة الانقسام السياسي والفوضى الخلاقة التي تغذيها إسرائيل، إلى جانب المخططات والمشاريع التي تحاول تمريرها، ورسم خارطة جديدة للشرق الأوسط لتجزئ من خلالها المجزأ ولتكون بمثابة سايك سبيكو2. إذا تتجلى العقلية الإسرائيلية في نظرية المؤامرة داخلياً وخارجياً، فعلى المستوى الداخلي: تعمل إسرائيل على إشعال نار الفتنة بين التيارات والأحزاب السياسية ومكونات المجتمع المصري، وخارجياً العمل على إلصاق تهمة الإرهاب لكل حزب أو حكومة لا تتعاطى مع المصالح الإسرائيلية، والعمل على تمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير وتجزئة الوطن العربي.

القول بأن إسرائيل غير مرتاحة لإقامة علاقات ثقة وتعاون بين الغرب والإخوان المسلمين صحيح، لكنها حصلت من دول الغرب على الثمن، والمقابل الذي تحصل إسرائيل عليه يسير في اتجاهين:

دعم مباشر لإسرائيل، لضمان أمنها واقتصادها من جهة؛ ومسايرة لإسرائيل في موقفها المتعنت من تسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من الجهة الأخرى(أبو فخر، 2013، ص138).

1.2.3.3 التغير الديمقراطي.

لا تملك إسرائيل القدرة على التأثير في التغيرات التي يشهدها العالم العربي، ومن الأفضل إلا تتدخل فيها، وأشار إلى أنه يعتقد أن هذه التغيرات من شأنها أن تكون مفيدة لإسرائيل، مؤكداً "أنا أنتمي للمتفائلين"، وعلى المدى البعيد فإن التغيرات تنطوي على فرصة لإسرائيل، والقيم التي كافح المتظاهرون في ميدان التحرير من أجلها هي قيمنا نحن أيضا(شلحت، 2011، ص37). وأن تحولاً ديمقراطياً في مصر مفيد لإسرائيل، إذ يندر أن تحترب دولتان ديمقراطيتان. فحتى لو بدا التغيير خطراً على المدى القصير، فإنه يبقى أمراً ايجابياً جداً على المدى البعيد(يادلين، 2011، ص159). [13]إن قيام أنظمة ديمقراطية حقيقية يمكن أن يكون النتيجة الأفضل سواء بالنسبة لمصر أو لدول الغرب وإسرائيل، خصوصاً وأن هذه الأنظمة يمكن أن تحد من قوة الحركات الإسلامية الراديكالية، وبالتالي أن تبدد أرضية الإرهاب في المنطقة، وأن إسرائيل ترغب في نشوء أنظمة حكم ديمقراطي في الجانب الآخر من حدودها، لكنها قبل ذلك ترغب في أن تكون لهذه الأنظمة زعامة تتحمل المسؤولية، الأمر الذي من شأنه أن يتيح إمكانية التعامل معها(شلحت، 2011، ص37).

إن الثورات في مصر وغيرها من البلدان العربية تعزز من مكانة إسرائيل الجيو- إستراتيجية، باعتبارها دولة مستقرة وديمقراطية وقوية في منطقة تتعرض لدوامة وعدم استقرار، وتحتل أهمية عالمية. ويوصي بأن على إسرائيل استثمار هذا الوضع لتعزز من مكانتها الدولية، وفي الوقت نفسه لا بد من اليقين بأن الصراع العربي- الإسرائيلي ليس هو العامل الأساس في عدم الاستقرار في المنطقة(محارب، 2011). وفي إطار انعكاس الثورة المصرية على الدول المحيطة وخاصة سوريا، هناك إمكانية حدوث شرخ في المحور الراديكالي الممتد من طهران، مروراً بسوريا، ووصولاً إلى حزب الله في لبنان وحماس في غزة، فكثيراً ما كانت سوريا الحلقة الأضعف في هذا المحور لأن النظام هناك علماني وإذا ما حدث تغيير وأصبح النظام ديمقراطي فيمكن أن يؤدى ذلك لخروج سوريا من المحور وصناعة سلام مع إسرائيل. وكذلك ممكن أن ينتقل التغيير إلى إيران ويصبح النظام نظام ديمقراطي علماني ويتخلى عن الإرهاب، رغم سيطرة النظام الإسلامي على ما يجري بيد من حديد(يادلين، 2011، ص159).

---

[13] الباحث افرايم كام، نائب رئيس معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

التخوف الذي يساور الغرب وإسرائيل ليس من ممارسة الديمقراطية في مصر وإنما من السيناريو الآخر المضاد، المتمثل في الأسلمة على غرار إيران، ومن إمكان صعود حركات إسلامية إلى سدة الحكم عن طريق الانتخابات، وإذا لم تؤد الهزة الإقليمية الراهنة إلى تقويض النظام الإسلامي في طهران أو تقويض حلفائه في دمشق وغزة، فان إيران قد تكون من أكبر المستفيدين منها؛ لذلك فإنهم يروا أن الديمقراطية كأسلوب حكم لا يلاءم العرب لان العيب كله فيهم وحدهم، ووفقا لأصحاب هذا الاستنتاج فإن العرب متخلفون مئات الأعوام عن الغرب وإسرائيل؛ بسبب الثقافة والتراث القبليين (شلحت، 2011، ص37-52).

2.2.3.3 سلطة إسلامیوية.

كانت الحجة الرئيسية التي تذرع بها المتوجسون شراً من الثورة المصرية في إسرائيل قد تمثلت بادئ ذي بدء في الاستنتاج الإطلاقي التالي: من المنطقي جدا انه في حال سقوط السلطة الحالية في القاهرة، فإن من ستحل مكانها لن تكون سلطة ليبرالية وإنما سلطة إسلامية وربما اسلاموية، ولذلك ستكون هناك عواقب سلبية داخل الدولة على الأقليات ومكانة المرأة، ومن الجائز في نهاية المطاف على الديمقراطية نفسها، ومن شبه المؤكد أن النظام الإسلامي سيثير صدامات مع الغرب، ولا ريب في انه سيفاقم الصراع مع إسرائيل، ومثال إيران هو اسطع برهان على هذا(شلحت، 2011، ص52:51).

خلص مؤتمر هرتسليا[14]، 2013 الذي بدأ 3/11 وأنهي جلساته 3/14، إلى أن عدم الاستقرار في مصر هو نتيجة أزمة هوية[15]، بين جماعات إسلامية وأخري غير إسلامية، محذراً من أن سياسة الإخوان المسلمين التي تعتمد علي (عدم مشاركة بقية القوي السياسية ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلي فقدان الحكم)، ورأى المؤتمر أن السيناريوهات المحتملة في مصر تنحصر في حالتين، (إما أن يسقط الإخوان وتحل مكانهم قوي سلفية، أو خروج فئات كبيرة من الشعب إلي الشوارع مجدداً لاحتجاجات شعبية واسعة، وفي الحالتين الإخوان هم الخاسرون). وتطرق المؤتمر إلي دعم الإدارة الأمريكية للإخوان، مشيراً إلي أن هذا الدعم أيضا في خطر(عبد الله، 2013).

3.2.3.3 الأوضاع الاقتصادية.

في بداية الثورة كان هناك تخوفات إسرائيلية عبر عنها رجال أعمال إسرائيليون عن قلقهم من نتائجها المتوقعة على استثماراتهم وعلاقاتهم، ولكن الواقع لم يدعم المخاوف من تدهور العلاقات، بل أكد على أن التطورات جاءت معاكسة، حيث أثبتت المعطيات بعد عام أن الثورة في مصر لم تؤثر

---

[14] مركز(هرتسليا) من أهم المراكز البحثية الإسرائيلية ويعقد مؤتمراً سنوياً بحضور كبار الخبراء والباحثين في الشئون الأمنية، لمناقشة قضايا عديدة(عبدالله، 2013).
[15] رؤية يسرائيل ألتمان، الباحث الإسرائيلي المتخصص في الشئون المصرية عن الوضع الراهن في مصر قدمها لمؤتمر هرتسيليا.

على العلاقات التجارية (باستثناء ضخ الغاز الذي اوقفه المجلس العسكري خلال الفترة الانتقالية)، خاصة الصادرات الإسرائيلية لمصر، بل توثقت هذه العلاقات أكثر من السابق، في نهاية العام تبين انه في عام 2011 ارتفع التصدير لمصر بنسبة 40% عن السنة السابقة، بشكل خاص المنتجات الكيماوية التي ارتفعت بـ 57% وبلغت (118) مليون دولار(حيدر، 2012، ص102). دفع الاقتصاد فاتورة الاضطرابات، فوفقا للأرقام الرسمية الصادرة في يناير عام 2012 انخفضت عائدات السياحة من (12.5) مليار دولار فى عام 2010 (أي ما يعادل 11.5% من الناتج المحلى الإجمالي) إلى (8.8) مليار دولار في عام 2011. والضرر الذي لحق بعلاقات مصر الدولية لم يكن أقل خطورة، فاستخدام الصواريخ المضادة للطائرات خلال هجوم أغسطس 2011 على الحدود الإسرائيلية كان يعنى قدرة البدو عسكرياً على تهديد الملاحة عبر قناة السويس ومضيق تيران، ووصل عجز الدولة في سيناء إلى الحد الذي عرضت فيه الأردن التدخل لحماية خط أنابيب الغاز هناك(جبيل، 2012).

وقد تبين من معطيات نشرها معهد التصدير الإسرائيلي أن زيادة الصادرات الإسرائيلية كانت أكثر بكثير من زيادة التصدير المصري لإسرائيل حيث بلغ التبادل (503) مليون دولار في عام 2010 وهبط إلى (415) مليون دولار في العام 2011، منها (236) مليون دولار صادرات لمصر بزيادة 60% عن العام السابق (هذا التقدير عن زيادة الصادرات إلى مصر أعلى من تقدير المصدر السابق). أما الاستيراد فقد هبط بنسبة 50% إلى (180) مليون دولار. تشير المعطيات عن الربع الأول من عام 2012، انه حدث تحول في التجارة مع مصر بسبب استمرار الارتفاع الكبير في تصدير المنتجات الكيماوية، رغم استمرار الهبوط في الاستيراد منها، الذي تأثر بشكل خاص من الهبوط الحاد في استيراد الغاز الطبيعي. وفي الأشهر كانون ثاني/ آذار 2012، ارتفع التبادل التجاري بين البلدين بنسبة 43% حيث ارتفع التصدير إلى مصر بنسبة 400% بينما تقلص الاستيراد بنسبة 73%، مقارنة بنفس الفترة من العام 2011، إذ بلغت الصادرات إلى مصر 200 مليون دولار في مدة ثلاثة اشهر(حيدر، 2012، ص102).

إن الحفاظ على استقرار علاقات مصر مع إسرائيل "أمر حيوي بالنسبة إلى الاستقرار الاقتصادي في مصر، وإلى استقرار النظام الجديد الذي سينشأ هناك بغض النظر عن طبيعته؛ فالعلاقات المستقرة مع إسرائيل تؤثر تأثيراً مباشراً وغير مباشر في قطاعات أساسية في الاقتصاد المصري، وفي المصالح البالغة الأهمية المتصلة بالعلاقات الاقتصادية الخارجية المصرية". وهذه القطاعات هي: قطاع الطاقة ومشتقاته المختلفة، قطاع السياحة وقناة السويس، المساعدات الأمريكية

الدولية، الحجم الكبير للاستثمارات الأجنبية والزيادة الكبيرة في تحويلات الأموال الأجنبية إلى المصارف المصرية[16](غال، 2011).

4.2.3.3 الفوضى الخلاقة وشرق أوسط جديد.

ما هو مشروع الشرق الأوسط الكبير الجديد؟. أول من تحدث بوضوح في هذا الأمر كان المستشار الأمني القومي زبيجنيو بريجنسكي في حكومة الرئيس كارتر عام 1980م. المنظر الأيديولوجي له هو برنارد لويس.[17]

أعمدة المشروع تقوم على استغلال الاهتراء السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد العربية لإحداث أكبر قدر من الفوضى الدينية والمذهبية والعرقية بهدف تسهيل وشرعنة إعادة تشكيل المنطقة العربية بجغرافيات وهويات جديدة .تستهدف فكرة المشروع ثلاث اهتمامات رئيسة(الحربش، 2012، ص17):

1. الوصول النهائي إلى قبول إسرائيل كمركب عضوي ثقافي واقتصادي وسياسي كامل الحقوق في الجغرافيا والمستقبل العربي.
2. إضعاف الكيانات العربية الكبيرة نسبياً وتجزئتها بحيث تحتاج كل واحدة منها على حدة إلى الحماية الأمريكية والإسرائيلية.
3. استغلال الحقائق المروعة في تقارير التنمية العربية عن وضع المرأة وحقوق الأقليات وغياب حريات الرأي والعبادة وضعف مخرجات التنمية لإحداث الفوضى قبل إعادة التركيب.

هناك تصور عام في إسرائيل أن الثورات العربية بشكل عام والثورة المصرية بشكل خاص ستعيد صياغة المنطقة، وأن الوضع يبشر بنهاية الحدود والترتيبات الناشئة عن اتفاقية سايكس/ بيكو، علي اعتبار أن هذه الاتفاقية، لم تمزق المشرق العربي بما فيه الكفاية، وأن السنوات المقبلة ستشهد دولاً جديدة، وتوقعوا انفصال إمارات الخليج عن اتحاد دولة الإمارات، وتقسيم السعودية، وسوريا، وليبيا، والسودان، واليمن، وظهور كردستان، وانفصال الصحراء الغربية، وأن هذا الانقسام سيُسهل الأمر علي "إسرائيل" في نهاية المطاف(فهمي، 2012).

---

[16] نشر يتسحاق غال، الباحث في مركز ديان لدراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة تل أبيب، مقالا جلل فيه واقع الاقتصاد المصري.
[17] برنارد لويس أستاذ الدراسات الشرقية والإسلامية في جامعة برينستون الأمريكية، اليهودي الديانة أمريكي الجنسية(الحربش، 2012، ص17).

الخطة الإسرائيلية الأمريكية لتقسيم مصر:

تقضي الخطة الإسرائيلية الأميركية بتقسيم مصر إلى أربع دويلات (موقع: المنتدى السياسي العربي، 2011):

1. سيناء وشرق الدلتا (تحت النفوذ اليهودي). ليتحقق حلم اليهود من النيل الى الفرات.
2. الدولة النصرانية عاصمتها الاسكندرية، تمتد من جنوب بني سويف حتى جنوب أسيوط وتتسع غرباً لتضم الفيوم. ثم تمتد في خط صحراوي عبر وادي النطرون الذي يربط هذه المنطقة بالإسكندرية، وتتسع مرة أخرى لتضم أيضا جزءا من المنطقة الساحلية الممتدة حتى مرسى مطروح.
3. دولة النوبة المتكاملة مع الأراضي الشمالية السودانية، عاصمتها أسوان، تربط الجزء الجنوبي الممتد من صعيد مصر حتى شمال السودان باسم "بلاد النوبة" بمنطقة الصحراء الكبرى، لتلتحم مع دولة البربر التي سوف تمتد من جنوب المغرب حتى البحر الأحمر.
4. مصر الإسلامية عاصمتها القاهرة، تضم الجزء المتبقي من مصر، ويراد لها أن تكون أيضاً تحت النفوذ الإسرائيلي. إذ أنها تدخل في نطاق "إسرائيل الكبرى" كما رسم حدودها المشروع الصهيوني.

مصر الأربع دويلات هذه عادت إلى التداول بعد خمسة أشهر من قيام "الثورة المصرية"، عندما كشف المجلس العسكري بصورة مفاجئة عن مؤامرة تستهدف وحدة البلاد الجغرافية محذراً من أخطار المرحلة المقبلة. عملية الكشف تمت في لقاء عدد من قيادات القوات المسلحة بممثلي ما يسمى "ائتلاف مجلس قيادة الثورة المصرية"، عرضت خلاله وثائق تؤكد وجود مؤامرة داخلية وخارجية (لم تعرض تفاصيلها) لتقسيم مصر إلى ثلاث دويلات نوبية وقبطية وإسلامية. أحد أعضاء الائتلاف (محمد عباس) قال بعد الاجتماع: "إن هذه الوثائق تكشف عن عدة أهداف وهي الوقيعة بين الشعب والشرطة لإغراق البلاد في الفوضى، والتأثير على الحالة الاقتصادية والاجتماعية، والوقيعة بين الأقباط والمسلمين لزعزعة استقرار البلاد، وإظهار مصر في صورة سيئة توحي للعالم بوجود فتنة طائفية"؛ كي تصبح مصر في غاية الضعف أمام إسرائيل بحيث يكون الكيان الصهيوني هو مخلب القط في الشرق الأوسط الجديد(المنتدى السياسي العربي، 2011).

الفوضى الخلاقة التي أفصحت عنها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في حكومة جورج بوش الابن في عدة مناسبات متسقة مع هذا المشروع. عندما يكون المنظر الأيديولوجي هو المستشرق الصهيوني بيرنارد لويس، ويكون المنسق السياسي مستشار الأمن القومي الأمريكي فلابد عندئذ من الاستنتاج أن الأهداف الكبرى من المشروع تضع كأولوية قصوى فرض قبول إسرائيل كعضو في

المنظومة العربية بعد إضعاف قوة الممانعة العربية إلى الدرجات القصوى (الحريش، 2012، ص17). رسمت خطة الفوضى الخلاقة لمنطقة الشرق الأوسط منذ سنوات عديدة، وقد سخرنا منها في حينه إلى أن رأيناها تتحقق أخيراً تحت عنوان الربيع العربي والحراك الشعبي الديمقراطي الذي اجتذب كثيرين ممن أحسنوا الظن بهذا الحراك على اعتبار أنه سيأتي بالديمقراطية والحرية والإصلاح. الهدف من الفوضى الخلاقة خلط الأوراق بشكل مفاجئ، وخلق الظروف الملائمة لإحداث التغيير المقصود، وفي المقدمة إعادة تقسيم الأمة العربية (سايكس بيكو 2) وحل القضية الفلسطينية لصالح إسرائيل، ونقل السلطة في البلدان العربية إلى الجهات المؤهلة لمحاربة الإرهاب والتطرف الديني، بحجة أنها تمثل الاعتدال(الفانك، 2012).

يرى الخصوم السياسيين لجماعة الإخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة الحاكم في مصر أن أمريكيا وإسرائيل دعمت وصولهم إلى السلطة حتى تستطيع تمرير مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي لم يستطيعوا تمريره في ظل النظام السابق، ويبرهنوا على ذلك بعدة براهين: أهمها نجاح القوى العظمى في العالم وعلى رأسها أمريكيا وإسرائيل، في تقسيم السودان إلى ثلاث دول في ظل حكومة إسلامية، هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات التي أبرمتها جماعة الإخوان المسلمين مع أمريكيا بهدف دعم الجماعة للوصول إلى سدة الحكم.

5.2.3.3 الأخطار المحدقة من سيناء على الأمن القومي المصري.

اتفاقات كامب ديفيد جعلت الأمن المصري الطرف الأضعف في أي مواجهات مع الجهاديين والبدو المسلحين، فسيناء تتجه بشكل سريع نحو مصير مجهول، لكنه على الأرجح لن يصب في صالح الدولة المصرية التي تواجه خيارات انفصالها، أو انزلاقها في حرب استنزاف طويلة مع البدو والجماعات المسلحة، أو تجرها هذه الجماعات المسلحة إلى حرب سادسة مع إسرائيل.

تعارض مصالح كل القوى على أرض سيناء وعدم استعدادها للقبول بحلول وسطى، بسبب مشكلة سيناء الحالية، فقبائل البدو لن ترضى مرة أخرى بتهميشها، والقاهرة لن تقبل مطالب البدو الانفصالية، وحماس لن تقبل بأى حال إغلاق أبواب سيناء التى تمثل شريان الحياة الوحيد لها، ومصر لن تسمح لأهالى غزة باستباحة حدودها، وإسرائيل لا تستطيع أن تأمن على حدودها لقطاع تحكمه حركة حماس ودولة يقودها الإخوان، وما بينهما جماعات جهادية معادية وقبائل بدوية مسلحة بصواريخ ومدافع قادرة على الوصول لأهدافها وضرب مصالحها فى قناة السويس ومضيق تيران.. ومع انسداد قنوات الاتصال تبقى الحرب خيار كل الأطراف(جبيل، 2012)؛ حتى وصل الامر إلى أن سيناء بدأت تأخذ صفة القضية الدولية، فوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون حذرت من تحول

سيناء إلى قاعدة عمليات للجهاديين إذا لم تتم استعادة الأمن، وقالت "اننا نعتقد أن هذا موقف خطير بالنسبة لمصر وإسرائيل، كما انه خطير بالنسبة للأمركيين، فلدينا أمريكيون مشاركون في القوات الدولية التي تراقب تنفيذ معاهدة كامب ديفيد، ولدينا مخاوف بشأن سلامتهم" (القيشاوي، 2012، ص79).

6.2.3.3 المطالبة بالانفصال.

جاءت ثورة 25 يناير فرصة للبدو لمحاولة انفصالهم عن مصر والتي ينظرون إليها بأنها أجحفت بحقوقهم طوال العقود الماضية، فبدءوا يطالبون بالحكم الذاتي والانفصال، وهو ما عبر عنه أحد زعماء البدو بقوله: "سنقيم نظامنا الخاص فلدينا قانوننا الخاص، وسجوننا الخاصة، ولدينا أسلحة ثقيلة جاءت من السودان"، وفى كل يوم يتصاعد تحديهم للدولة إلى الحد الذي اضطر قوات حفظ السلام إلى استخدام الهليكوبتر بعد أن عجزت عن نقل مؤنها بالسيارات نتيجة الهجمات المستمرة عليها، بل إن بعض البدو طالبوا دولاً أوروبية بدعم دولة بدوية في سيناء وافتتاح قنصليات لها هناك. ولم ينتبه كثيرون في الأيام الأولى لثورة 25 يناير إلى مطالبة بعض أهالي جنوب سيناء- الذين حضروا للمشاركة في مظاهرات ميدان التحرير- بـ "دولة بدوية مستقلة"(جبيل، 2012)؛ (مجدي، 2012)، أفضى هذا التطور إلى حالة تشبه الحالة الأفغانية، خليط من العادات البدوية العتيقة مع تفشي لظواهر التهريب والتطرف الديني في الوقت ذاته.

تمخض هذا الوضع عن حالة تداخل فيها كراهية البدو للدولة المصرية، وبالتحديد للشرطة، مع فكر ديني متطرف يختلط به شعور كامن بهوية إقليمية مميزة لينتج لنا حالة جماعة "التوحيد والجهاد"، التي تريد إقامة إمارة إسلامية في سيناء. والتوحيد والجهاد ليست مجرد ظاهرة تطرف ديني، ولكنها في حقيقتها شعور لإقليم ناء بالظلم تم ترجمته في إطار ديني يتلاءم مع طبيعة المجتمع المحافظة، ومع طبيعة موقع وتاريخ سيناء، وأعطى وجود إسرائيل مزيداً من الشرعية لـ التوحيد والجهاد كحركة سلفية جهادية قريبة من تنظيم القاعدة. كما شهدت سيناء بعد الثورة ظهور محاكم شرعية وعرفية يقودها في الغالب سلفيون، ترافق كل ذلك مع استفحال عمليات التهريب من سيناء، مع انهيار الحالة الأمنية لدرجة أصبح الهم الرئيسي لرجال الشرطة هو حماية أرواحهم وليس حماية المدنيين، وأصبح هناك كتائب بدوية للانتقام من الشرطة(القيشاوي، 2012، ص79). وجود إمارة سلفية في سيناء سيضعف الدولة المصرية التي ستدخل في صراع مع هذه الدولة والتي يعتمد اقتصادها بدرجة كبيرة على السياحة في سيناء، ويعطي فرصة لإسرائيل للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة التي قد توسم بصفة الإرهاب الأمر الذي سيجعلها هدفاً دولياً، وبالتالي إسرائيل هي الرابح الأكبر في التدخل

الدولي ووجود قوات دولية، قد تعزز الانفصال بدعم جماعات برغماتية معارضة للدولة الأم، واقرب إلى السلام مع إسرائيل.

يرى الباحث: أن وجود شراكة سياسية حقيقية تراعي المصالح العليا للأمن القومي المصري، وإعادة بناء هياكل الدولة وأنظمتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وإنشاء قوة عسكرية قوية ومتماسكة، سيعيد لمصر مكانتها الإقليمية والدولية، وسيجعل إسرائيل تخضع إلى الإرادة المصرية بإعادة فتح اتفاقية ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وتمكين مصر من بسط سيادة حقيقية على كامل التراب المصري ومنطقة سيناء، والقضاء على كل مظاهر التمرد والخروج عن القانون، كما سيجعل إسرائيل تخضع للمطالب العربية وتنفيذ اتفاقية سلام مع الفلسطينيين بحل يرضي الطرفين. أما إذا آثرت القوى السياسية مصالحها الخاصة على المصلحة الوطنية العليا فان حالة من الفوضى والتشرذم وربما الاقتتال والانقسام الجغرافي والسياسي بل والطائفي وحالة من الضعف والاستكانة ستكون سيدة الموقف.

4.3 الموقف الإسرائيلي وتفاعلاته مع ثوره 25 يناير.

عكست المواقف الإسرائيلية من الثورة المصرية حالة القلق التي كانت سائدة في المؤسسات الرسمية في إسرائيل، على الرغم من وجود بعض المواقف المتفائلة. نستعرض في هذا الجزء من الدراسة مواقف المؤسسات العسكرية والأمنية والسياسية من الثورة المصرية من خلال رصد بعض تصريحاتهم وتحليل بعض من مواقفهم.

1.4.3 موقف المؤسسة السياسية الإسرائيلية من الثورة.

اتسم الموقف الإسرائيلي الرسمي في البداية بتأييد سلطة الرئيس السابق حسني مبارك، وجاء معاديا للثورة ومفارقاً لموقف الإدارة الأمريكية وسائر الدول الغربية بل ومؤنبا له، لكن سرعان ما ضبط خطاه على إيقاع الموقف الأمريكي والغربي مؤكداً أن أي تغيير نحو مزيد من الديمقراطية لا يتعارض مع مصلحة إسرائيل. ومع ذلك فإن المسؤولين السياسيين والعسكريين في إسرائيل ظلوا يؤكدون أن الأمر الأهم بالنسبة إليهم هو الحفاظ على اتفاق السلام مع مصر الذي يعتبرونه رصيدا استراتيجيا بالغ الأهمية، نظراً لكونه عنصراً مركزياً في استقرار المنطقة والذي يعتبر بنظرهم في نهاية المطاف أهم كثيرا من الديمقراطية(شلحت، 2011، ص40)؛ فقد فرضت الثورة المصرية على إسرائيل وضعاً صعباً للغاية أمنياً، وسياسياً، وعسكرياً، وذلك على الرغم من عدم حدوث تغير ملموس على أرض الواقع، بيد أن قراءة الساسة الإسرائيليين، والعسكر من خلفهم، أوصلتهم إلى نتيجة مفادها أن إفرازات الثورة المصرية ستكون وبالاً على إسرائيل ومستوطنيها(سعيد، 2013، ص147).

وبعد سقوط النظام في مصر، اهتمت إسرائيل بجمع المعطيات حول القيادات الجديدة وعلاقتها بالولايات المتحدة وإسرائيل، حيث صنفت- على سبيل المثال- المشير محمد حسين طنطاوي بأنه شخصية غير مؤيدة للسلام، ووصف رئيس هيئة الأركان المصرية سامي عنان بأنه شخصية ودية، وبطريقة هادئة عزز الجيش الإسرائيلي من انتشار قواته على حدوده مع مصر خوفاً من شن هجمات عليها من سيناء. واستجابت بسرعة كبيرة للطلب المصري بنشر قوات في سيناء لمواجهة حالة الفوضى هناك، وتعاملت مع حادثة اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة بهدوء وتركت للولايات المتحدة الضغط على القيادة المصرية الجديدة بضرورة حماية السفارة الإسرائيلية(الهندي، 2012، ص157:158).

وما أن تأكد بنيامين نتنياهو من فشل مبارك في احتواء الأزمة، حتى جدد مخاوفه من استنبات التجربة الإيرانية في مصر، خلال كلمة ألقاها أمام الكنيست الإسرائيلي في الثاني من فبراير 2011. فقد نقلت القناة العاشرة قوله: "إن مصر كدولة ديمقراطية لن تمثل تهديدا لإسرائيل، ولكن الإيرانيين طبقا لقوله يريدونها أن تعود للعصور الوسطي وتصبح مثل قطاع غزة". وأيد سفير إسرائيل السابق في مصر "إيلي شاكيد" مخاوف نتنياهو، معرباً عن قلقه من أن تؤدي المصادمات في مصر إلي صعود جماعة الإخوان المسلمين إلي السلطة في مصر، لذا يجب في رأيه الحفاظ علي مصر المعتدلة لمواجهة إيران الشيعية. فيما وصف رئيس لجنة الأمن والخارجية، شاؤول موفاز، ما يحدث في مصر بالهزة الأرضية التي تعرض الشرق الأوسط للخطر(عجور، 2011). فيما كشف المراسل السياسي في هآرتس بتاريخ 2011/4/16م، باراك رافيد النقاب عن أن نتنياهو عبر، خلال اللقاء الذي عقده في 2011/4/11م، مع سفراء الاتحاد الأوروبي في القدس، عن خوفه من أن تكون سياسة الحكومة المصرية الجديدة معادية لإسرائيل. ومن جهتها قالت رئيسة حزب كاديما سابقاً تسيبي ليفني "من يقول هنا في إسرائيل بأن علينا الجلوس جانبا جراء هذه الأحداث في مصر، وعدم الاكتراث لها وبكل ما يحدث حولنا لا علاقة لنا به، لأنه في النهاية الجمود في عملية السلام يمس بدولة إسرائيل وأمنها(صالح، 2012، ص28:29). في السياق ذاته قال وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود براك: "الربيع العربي يزعزع سلطات وأنظمة حكام ديكتاتوريين ويعطي متنفسا لإرادة الشعوب. ولكن في الوقت نفسه يفتح بابا واسعا لعالم التأثير السياسي بما في ذلك لقوى إسلامية بكل القطاعات... ازدياد تأثير هذه القوى هو خطر على استقرار المنطقة"(جمال، 2012، ص92:93)؛ فيما قال الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز[18]: "لقد حدث في مصر ظاهرة لم تحدث في تاريخها أبداً، لقد جاء أشخاص غير مسلحين وطالبو بالحرية، إننا نشهد صحوة حقيقة عند الشعب المصري"، وقال بيريز في 2011/3/10م، أن الثورات التي تشهدها المنطقة ليست بثورات سياسية، بل يقودها الشباب الذين يرون بفضل التكنولوجيا الوجه القبيح للديكتاتورية، ودعا بيريز في كلمته أمام مؤتمر هرتسيليا في 2011/2/6، نتنياهو إلى

18 حديث الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز في 2011/2/26، في لقاء مع برنامج قابل الصحافة.

التحرك بسرعة نحو حل في عملية السلام مع الفلسطينيين، في ضوء الأزمة التي عصفت بمصر، مشددا على ضرورة القيام بذلك في أقرب وقت ممكن، لأنه يتم استغلال النزاع وذلك على حساب جميع الأطراف(صالح، 2012، ص27:28).

يمكن رصد الاتجاهات التالية في التحركات الدبلوماسية الإسرائيلية أثناء الثورة المصرية، والتي كانت موجهة بالأساس للرأي العام وللحكومات في الغرب(أبو هلال، 2011):

- التخويف من عدم الاستقرار في المنطقة في حال نجحت الثورة المصرية بإنهاء نظام مبارك، والتحذير من مخاطر عدم الاستقرار على دول المنطقة وعلى المصالح الغربية فيها.
- التأكيد على أن الديمقراطية هي في مصلحة إسرائيل من حيث المبدأ، ولكن مع التخويف من أن "جهات متطرفة " كالإخوان المسلمين قد تستغل الديمقراطية لفرض الاستبداد، والقضاء على فرص السلام، وهو ما يضر بالمصالح الغربية في المنطقة.
- تحذير الرئيس الأمريكي باراك أوباما، من أن تخليه عن حماية نظام مبارك، سيكون تصرفاً غير مسئول، وسيكلفه خسارة منصب الرئاسة في الانتخابات القادمة.
- تنفيذ حملة دبلوماسية وإعلامية بهدف دفع الولايات المتحدة لقبول تغيير شكلي في النظام المصري، وخصوصا عندما أدرك نتنياهو أن أوباما يريد تغييراً جذرياً في مصر، وليس مجرد تعديلات تحافظ على بقاء عمر سليمان ممسكاً بزمام الحكم كما تفضل إسرائيل.

فيما رأى عدد من المسؤولين السياسيين والأمنيين أن نجاح الثورة المصرية ينبغي أن يدفع إسرائيل إلى إجراء مراجعة شاملة لرؤيتها وسياساتها الإقليمية والدولية ومن أبرزها(جاد، 2011، ص91):

1. أن إسرائيل لا ينبغي لها الركون إلى استقرار نظم الحكم في المنطقة، وأن التحولات يمكن أن تقع في أي وقت، وعلى نحو تعجز الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية عن توقعه.
2. أن إسرائيل ينبغي أن تعتمد في ضمان أمنها على قوتها العسكرية، لا معاهدات السلام التي تبرمها مع دول الجوار.
3. أن إسرائيل لا يمكنها الاعتماد على الولايات المتحدة في ضمان استقرار نظم الحكم الحليفة لإسرائيل في المنطقة، وأن تخلي إدارة اوباما عن نظام حسني مبارك يعد درساً مهماً لإسرائيل.
4. برحيل مبارك ونظامه، بات عسيراً للغاية شن هجوم إسرائيلي على إيران، فهناك من قدر أن الحرب على إيران كانت ستسجل على أنها آخر إسهامات مبارك في الاستقرار الإقليمي.

وقد وضعت الحكومة الإسرائيلية رؤية لمجموعة من التحركات السياسية جاء على رأس هذه التحركات حماية المعاهدات وخاصة معاهدة كامب ديفيد مع مصر، فقد ضغطت إسرائيل على الإدارة

الأميركية كي تضغط بدورها على المجلس العسكري المصري ليعلن عن حفاظه على المعاهدة، وعدم التعرض لها. من جانب آخر؛ تحاول تل أبيب إحباط التحول الديمقراطي وبالذات في مصر، وقد بحث نتنياهو مع أوباما في لقائهما في الأمم المتحدة آليات للتأثير على المشهد السياسي المصري المستقبلي بشكل يخدم المصالح الإسرائيلية والأميركية، وجاءت التوصية بهذه الآليات نتاج مباحثات مطولة أشرف عليها كل من رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي "عامي درور" ومستشار الأمن القومي الأميركي "توم دنيلون."(فرحانة، 2011).

ولم يكد بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصري يؤكد الالتزام بجميع الاتفاقيات التي أبرمتها مصر، حتي تنفست الحكومة الإسرائيلية الصعداء، وسارع رئيس الوزراء في اليوم ذاته إلي مباركة البيان، موضحا أن هذه الاتفاقية تمثل حجر الأساس للاستقرار في الشرق الأوسط. ورغم البيان العسكري المصري المطمئن، فإن نتنياهو لم يستطع التخلص من مخاوفه بشكل تام، فقال- خلال مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية بالولايات المتحدة يوم 16 فبراير 2011- إنه علي إسرائيل والولايات المتحدة والغرب توقع التطور الأسوأ لما يحدث في مصر، معللا وجهة نظره بأن تاريخهم كيهود علمهم ذلك. وزاد من القلق الإسرائيلي القرار المصري بالسماح للبوارج الإيرانية بعبور قناة السويس في طريقها إلي الشواطئ السورية. وأكد نتنياهو أن إيران تستغل الأحداث الأخيرة لزيادة نفوذها في المنطقة(عجور، 2011).

1.1.4.3 إقامة مشروع مارشال جديد لكبح جماح الفكر الإسلامي المتطرف.

تشير القراءات للوسط الإسرائيلي إلى تباين في وجهات النظر بشأن الإسلاميين الذين تصدروا المشهد حاليا، فجهات تدعو لحوار معهم والانفتاح عليهم، باعتبارهم القوى المستقبلية. مقابل آراء أخرى تطالب بتحسين العلاقات مع القوى الأخرى لمواجهة الإسلاميين. وقد دعا نتنياهو لتأمين صندوق على غرار مشروع مارشال لدعم القوى الليبرالية في مواجهة الإسلاميين، ولصناعة صورة ناعمة لإسرائيل، باعتبارها ليست عدوة للتحول العربي نحو الديمقراطية، ولكن هدفه الأساس هو تعزيز الاستقطاب لزيادة التناقض بين القوى الوطنية منعاً لنشوء سياق وطني عربي موحد في رحم التغيير الناشيء(فرحانة، 2011)، فيما يحاول رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو التقدم باقتراح إقامة صندوق دولي يشجع إجراءات ديمقراطية، يؤدي إلى نمو اقتصادي ملموس في الدول العربية؛ وذلك بهدف منع استيلاء منظمات وأحزاب إسلامية متطرفة على الحكم في تلك الدول[19] (موقع: مديرية الدراسات والمعلومات، 2012).

[19] نشر الكاتب الإسرائيلي إيلي فردنشتاين تقريراً في صحيفة معاريف الإسرائيلية.

2.1.4.3 البقاء على الوضع الراهن.

الحكومة الإسرائيلية وفي ظل ضبابية الرؤية السياسية لديها آثرت البقاء على الوضع القائم الراهن في المنطقة، وخاصة في المحافظة على اتفاقية كامب ديفيد كما هي دون تغيير أو تعديل، وبينها وبين الفلسطينيين، حيث أن استمرار الوضع القائم يتيح للحكومة الإسرائيلية عدم الحسم في قضايا مهمة قد تؤدي إلى سقوطها، وتشكل الثورة المصرية إلى حد كبير ذريعة في يد الحكومة الإسرائيلية لعدم القيام بأي خطوة بحجة انتظار مرور العاصفة(زيسر، 2012، ص16). وبما أن القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا والصين هي التي تلعب الدور الأساسي في تحريك هذه القوى أو تلك في المنطقة، فان إسرائيل تعتبر لاعباً ثانوياً يستفيد مما يقوم به الآخرون. وهناك قناعة في المؤسسة الأمنية والسياسية والدبلوماسية الإسرائيلية بأن اتخاذ موقف إسرائيلي واضح تجاه ما يحدث في الدول العربية المحيطة بإسرائيل، دون أن يكون هناك أي تأكيد بما يتعلق بالنتائج، ممكن أن يؤدي إلى إضعاف الموقف الغربي الذي يلعب لصالح إسرائيل. لا يعني هذا انه لا يوجد تباينات في الموقف الإسرائيلي فهناك تحليلات ترى في التحولات الجارية في مصر تطوراً ايجابياً على المستويين الاستراتيجي والسياسي، فمن الجائز حسب وجهة نظرهم أن تؤدي الثورة إلى أنظمة أكثر شفافية وديمقراطية، الشيء الذي من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق السلام الديمقراطي الذي يرجح كفة التطور إلى العملية التصالحية والمهادنة في المنطقة(جمال، 2012، ص92). المشكلة هنا أن سياسة الحفاظ على الوضع الراهن قد تضمن الهدوء على المدى القصير، لكن على المدى البعيد سيكون ثمنها باهظاً بشكل خاص.

يرى الباحث: انه بعد أكثر من عامين على اندلاع الثورة المصرية ما زالت إسرائيل غير قادرة على بلورة موقف سياسي واضح من الأحداث الجارية حولها. ويبدو أن الخلاف في وجهات النظر في إسرائيل لا يدور فقط حول سؤال ما الذي يجب عمله إزاء ما يجري في المنطقة، بل قبل كل شيء حول ماهية وطبيعة التحولات المتشكلة في الوطن العربي وفي مصر. من الواضح أن النظرة الإسرائيلية للأمور هي من وجهة نظر أنانية ومن منظور المصالح السياسية والأمنية. فالفرضية التي سادت إسرائيل ومازالت، وخاصة في جهاز الحكومة والدولة، هي أن الأنظمة الاستبدادية تخدم المصالح الإسرائيلية لأنها لا تعتمد على الرأي العام وعلى مزاج الشارع، قد ولت بسقوط الأنظمة الديكتاتورية، وقد حلت محلها فرضية جديدة أن الديمقراطية غير ملائمة للعرب.

2.4.3 موقف المؤسسة العسكرية والأمنية الإسرائيلية من الثورة.

كان الأمن ومازال هو القضية المركزية التي تقف في رأس جدول أعمال سلطات الدولة الإسرائيلية، وبتأثير هذه السلطات الحاسم، لا ينفك الأمن في رأس أجندة مواطني إسرائيل أيضا. وقد كان واضحا في كل مرة يتم فيها تخصيص الموارد أن المؤسسة الأمنية والعسكرية ستحصل على الميزانية التي تطلبها. في موازاة هذا أجمعت أولى ردات الفعل الرسمية السياسية والعسكرية في إسرائيل، على أن الثورة المصرية دشنت عهداً جديداً في هذا البلد سينعكس على الشرق الأوسط برمته. كما أجمعت على أن ملامح هذا العهد الجوهرية لن تتضح سريعاً، فضلاً عن وجود احتمالات قوية بأن تؤجج الثورة في مصر ثورات أخرى في المنطقة تهدف إلى إحداث تغيير في أنظمة الحكم القائمة(شلحت، 2011، ص39:40).

وفي هذا السياق ذاته استبعد وزير الدفاع الإسرائيلي أيهود براك وجود خطر تهديد عسكري فوري على إسرائيل بسبب تطورات الثورة في مصر، وقال في 2011/2/2م: "لا شك أن عهد مبارك انتهى، هناك أمر يبدأ لا يشبه في شيء ما كان سابقاً"، مشدداً على أنه من الصعب معرفة معالم العهد الجديد، الذي هو جزء من تغيير عميق، وأكد أن ما يحدث في مصر ينطوي على أهمية بالغة، وستكون له تداعيات على المدى البعيد، لكنه لا يمثل خطراً أمنياً فورياً، وشدد باراك على أن قوات الجيش الإسرائيلي ستواصل تأهبها واستعدادها على طول منطقة الحدود مع مصر، حتى تستقر الأوضاع الأمنية، كما أشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية تكثف جهودها لإنشاء السياج الأمني على امتداد تلك الحدود(صالح، 2012، ص31).

باتت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل ومصر بعد ثورة 25 يناير، تجري برعاية الإدارة الأمريكية، ويشير تقدير المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، أن مصر التي عرفت طوال السنين بأنها دولة صديقة ذات احتمال خطر، أصبحت دولة ذات احتمال خطر عال. وفي حال فقد الجيش المصري قوته لصالح التيارات الإسلامية، فإن مصر ستتحول بالنسبة لإسرائيل من خطر عال إلى تهديد حقيقي. بعد ظهور نتائج الانتخابات التشريعية المصرية وتحقيق الإسلاميين بشقيهم الاخواني والسلفي نصراً كاسحاً في حدود 65%، نقلت صحيفة "يدعوت احرنوت" عن مصدر امني إسرائيلي رفيع المستوى قوله إن ما حصل في مصر "أخطر مما قدرنا"، مضيفاً أن "ما كان خطراً أصبح تهديداً" (نحاس، 2012، ص155:156).

قال رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق عاموس يادلين، عندما كنت رئيساً للاستخبارات العسكرية، كان من صلب مهماتي إصدار الإنذار- الإنذار المبكر- بشأن وضع

الجبهات كافة، وإيصاله إلى كل من رئيس الأركان، ووزير الدفاع، ورئيس الحكومة، وكان عقدي الوظيفي على الجبهة الشمالية– مع رؤسائي في السلطة السياسية– يقاس بالأيام، وبالساعات أحيانا، لأننا يجب أن نكون مستعدين لاستدعاء الاحتياط في حال طرأ طارئ، وهذا يدعي إنذاراً عملياً مبكراً. أما على الجبهة المصرية، التي لدينا معها اتفاقية سلام، فلا إنذار عملانياً مبكراً، وإنما إنذار استراتيجي مبكر يقاس بالأعوام(يادلين، 2011، ص160). "إن التغيرات التي نراها في المنطقة تتطلب من الجيش الإسرائيلي الاستعداد للحرب القادمة، التي ستكون شاملة وفي عدة جبهات"[20](صالح، 2012، ص32).

تراهن إسرائيل في علاقاتها المستقبلية مع مصر على استمرار الالتزام بالاتفاقيات المبرمة بين البلدين وعدم حدوث تحول جذري في الموقف المصري، على الأقل في المدى القريب، من المنطلقات التالية (نحاس، 2012، ص156):

أولاً: تحتاج القاهرة إلى سنوات كي تستعيد توازنها ودورها الإقليمي، وأكثر من ذلك، يبدو أن المخاوف من الإخوان المسلمين لم تكن في محلها فها هم يسعون إلى الحوار مع واشنطن.

ثانياً: رغم الوزن المتزايد للرأي العام المصري، لا يوجد تغيير ذو مغزى في المصالح الأساسية لمصر مثلما تراها السلطة ومعظم المحافل السياسية.

ثالثاً: يعتقد بعض الإسرائيليين بأن المصريين سيركزون على شؤونهم الداخلية، ويكونون أقل تفرغاً للانشغال بعلاقات إسرائيل والفلسطينيين.

رابعاً: لم يطرأ بعد الثورة تغيير حقيقي في الموقف من حماس في كل ما يتعلق بإجراءات الخروج من غزة إلى مصر. وهو ما قد يشير لإطلاق حوار استراتيجي وبناء تفاهمات إستراتيجية بين إسرائيل ومصر.

عكست تصريحات الرئيس الجديد لهيئة الأركان العامة الإسرائيلية بيني غينتس (الذي بدأ ولايته في أواسط شباط 2011)، لدى اشتراكه في أول اجتماع عقدته لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بحضوره يوم 31 أيار 2011، جانباً من رؤيته الأمنية والمقاربة التي قد تشتق منها، وخصوصاً إزاء "التهديدات الأمنية الماثلة أمام إسرائيل في الوقت الحالي". وفي رأيه فإن هذه التهديدات أصبحت واسعة للغاية، "بدءً من السكين وانتهاءً بالسلاح النووي"، فقد أكد غينتس وجوب أن يبقى مستوى جهوزية إسرائيل الأمنية عالياً بسبب الغموض المسيطر على الأوضاع في كل من مصر وسورية،

---

[20] رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق الجنرال غابي اشكنازي، في خطابه أمام مؤتمر هرتسيليا في 2011/2/7م.

وضرورة الانتباه من جهة أخرى إلى أن "ثمة لاعباً مركزياً جديداً في الشرق الأوسط هو الشارع العربي"، لافتاً إلى أن الجيش الإسرائيلي يستعد أيضاً إلى مواجهة تظاهرات كهذه في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يستلزم زيادة الميزانية المخصصة(شلحت، 2011، ص37:38).

وبناء على التحول الاستراتيجي تشهد دوائر الجيش الإسرائيلي ارتفاعا في مستوى النقاش بشأن تحديد نقطة التحول في الوضع المصري، بحيث ستكون هناك حاجة إلى الشروع في إنشاء تكتلات عسكرية ووضع برامج جديدة لمواجهة هذا التهديد. خصص الجيش خلال عام 2011م خططاً لتبيان الأوضاع في مصر، ونفض الغبار عن الخرائط القديمة وإعداد التصور للمستقبل. ولمواجهة الأخطار الجديدة، شكلت قيادة الجيش كذلك جسماً عسكرياً جديداً سمته "قيادة العمق"، مهمته قيادة عمليات متشعبة في العمق الاستراتيجي المحيط بإسرائيل(نحاس، 2012، ص158).

يرى الباحث: أن أكثر ما يمكن أن يحصل عليه الإسرائيليون في الملف المصري هو استمرار الالتزام بمعاهدة كامب ديفيد التي تضبط اتفاقيات السلام، وبالتالي العلاقات بين البلدين.

1.2.4.3 اعتبار الجيش المصري عدواً.

أكد المحلل السياسي اليكس فيشمان بأن سقوط النظام المصري يعتبر إنذاراً أولياً، بحيث يتوجب على الجيش الإسرائيلي أن يبدأ بالاهتمام بالجبهة الجنوبية مرةً أخرى. وحسب قوله: "إن الجيش المصري هو أكبر الجيوش وأكثرها تسليحاً في المنطقة(موقع: مديرية الدراسات والمعلومات، 2012). مثلاً: فإن قوات سلاح الجيش المصري تماثل ما لدى الجيش الإسرائيلي، من تفوق في العدد بكل ما يتصل بالمدفعية والسفن القتالية وبطاريات الصواريخ المضادة للطائرات. أما بالنسبة لعدد أفراد الجيش النظامي المصري فيصل إلى (468.5) ألف جندي، مقابل (176.5) ألف جندي في إسرائيل.. وبحوزة الجيش المصري (651) طائرة قتالية من طراز أف (4) وأف (16)، مقابل (461) طائرة لدى إسرائيل من طراز أف (15) وأف (16) على أنواعهما، أما عدد المروحيات القتالية الهجومية في مصر فيصل إلى (110)، وفي إسرائيل (80) طائرة.. ويصل عدد الدبابات المصرية (2100) دبابة من طراز أم (1) وأم (60)، مقابل (2700) دبابة في إسرائيل من طراز مركافاة(كيالي، 2011، ص96)؛ بل أن مصر توشك أن تصدر هذه الدبابات إلى العراق. ويقول الخبراء العسكريون في الغرب إن إسرائيل هي (التهديد الواقعي) الذي يدفع مصر إلى بناء قوتها العسكرية. وحسب وثائق ويكيليكس فقد اشتكى مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية عاموس جلعاد على مسامع المصريين، بأنهم يجرون تدريبات تُعرّف إسرائيل بأنها عدو"(مديرية الدراسات والمعلومات، 2012)؛ ولذلك فليس هناك محل للاندهاش عند الاطلاع على تصريحات بن غينتس- رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي- التي

يشير فيها إلى أنه بإمكان إسرائيل إعادة سيناريو نكسة حرب 1967م على الدول العربية، ومنها مصر، حال تعرض أمن إسرائيل للتهديد، خاصة في ظل التطورات السياسية الحاصلة في المنطقة(عبد اللطيف، 2012، ص37).

تتلخص الفكرة السائدة في إسرائيل، على الرغم من ذلك، بأن ما حدث لن تكون له نهاية سعيدة بالنسبة لإسرائيل ما لم يحدث شيء يغير مسار ما يجري. يتبع ذلك أن على إسرائيل البحث عن مخارج وحلول تقيها عواقب الثورة المصرية. وتترجم ذلك في جملة من السياسات الجديدة التي اتبعت على الصعيد العسكري والأمني بجانب مناقشة سيناريوهاتا مختلفة محتملة لإدارة العلاقات مع الجيران الجدد القدامى(أبو سيف، ومصطفى، 2012، ص42).

2.2.4.3 خمس خطوات على المدى القريب.

ترى المؤسسة العسكرية ضرورة قيام إسرائيل بخمس خطوات على المدى القريب، وتلك الخطوات الخمس هي[21](مديرية الدراسات والمعلومات، 2012):

الخطوة الأولى: يتعين على إسرائيل أن تستولي من جديد على محور فيلادلفيا الحدودي بين قطاع غزة ومصر. وإذا لم تفعل ذلك فستتعاظم قوة حماس العسكرية، في قطاع غزة والتي باتت منذ اليوم لا تحتمل.

الخطوة الثانية: يجب بناء الجيش ليس على أساس الافتراض الذي كان سائداً منذ ثلاثين سنة: "مصر لم تعد عدواً عسكرياً".

الخطوة الثالثة: بناء جدار على الحدود مع مصر، ويمكن الاعتماد حالياً على التعاون مع الجيش المصري لمنع التسلل من سيناء.

الخطوة الرابعة: زيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من آبار الغاز من المياه الإسرائيلية وذلك لأن وقف تصدير الغاز من مصر من شأنه أن يكون من التعابير الأولية عن السياسة الجديدة.

الخطوة الخامسة: والأكثر جوهرية، يجب تعزيز المحور المعتدل الوحيد المتبقي في الشرق الأوسط وهو المحور الأردني– الفلسطيني– الإسرائيلي .

---

21 أكد نائب وزير الدفاع الأسبق افرايم سنيه في مقال بصحيفة يديعوت احرونوت على ضرورة قيام إسرائيل بخمس خطوات على المدى القريب.

على إسرائيل أن تنزع صمام انفجار الصراع الإسرائيلي– العربي وذلك عندما يحتل حزب الله لبنان، وتكون مصر معلقة بالمجهول، وعندما تخرج الولايات المتحدة من العراق. إن إسرائيل محكومة بالعزلة الدولية في وضع إقليمي تحتاج فيه إلى أصدقائها(كيالي، 2011، 97).

النتيجة المهمة التي يمكن اعتبارها خلاصة الموقف جاءت على لسان مدير قسم الشؤون السياسية والإستراتيجية في مركز هرتزيليا أليكس مونتس، الذي قال "إن الزمن لم يعد في صالح إسرائيل التي كانت تراهن على ضعف العرب وخلافاتهم". أما التوصية المهمة للتحرك الإسرائيلي العاجل لإنقاذ الموقف فجاءت على لسان داني روتشيلد رئيس مؤتمر هرتزيليا بدعوته "إسرائيل" إلى استباق التطورات المستقبلية في المنطقة و"اتخاذ قرار حاسم، وإنجاز صفقة مع الفلسطينيين قبل أن يفوت الأوان". هذه التطورات مجتمعة اعتبرها عاموس جلعاد رئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع الإسرائيلية بأنها توازي "إعلان حرب على وجود إسرائيل". مثل هذا الإدراك ليس له غير معنى واحد، هو أن تخوض "إسرائيل" الحرب ضد ما تعتبره خطراً استراتيجياً وجودياً، وهذا الخطر يتركز الآن على التحول الثوري الذي ما زال يتفاعل داخل مصر والعديد من الدول العربية(التقدير الاستراتيجي، 2011).

في السياق العسكري وعلى صعيد ميداني؛ سرّعت الحكومة الإسرائيلية في أعمال بناء الجدار على الحدود المصرية، ويتحدث نتنياهو عن بناء جدار مشابه في القسم الجنوبي من الحدود المصرية. وقد رفع الجيش الصهيوني من انتشاره على الحدود المصرية، وتضاعف حجم القوات هناك، وينتشر في المنطقة الجنوبية حالياً لواء مشاة نظامي، كما رفعت قيادة الجيش من قدرات الفرقة اللوائية 80 بشكل كبير. والنقاش جارٍ داخل أروقة الجيش الصهيوني حول إمكانية إقامة فيلق جنوبي بهدف استخدامه في سيناء عند الطوارىء. ولمواجهة الأخطار الجديدة؛ شكلت قيادة الجيش كذلك جسماً عسكرياً جديداً سمي "قيادة العمق"، مهمتها قيادة عمليات متشعبة في العمق الاستراتيجي حول الدولة الإسرائيلية(يعاري، 2011، ص146)؛(فرحانة، 2011).

أثارت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حملة تخويف أخري للرأي العام الإسرائيلي بسبب الثورة المصرية، فأخذت تتحدث عن تغيير في السياسة والإستراتيجية الإسرائيليتين وعن أنها ستعيد تشكيل الألوية العسكرية التي تم تفكيكها بعد توقيع معاهدة السلام مع مصر وأنها بصدد إجراء تعديلات في نظرية الأمن الإسرائيلي الراهنة.

3.2.4.3 الإستراتيجية الإسرائيلية في مرحلة ما بعد الثورة المصرية.

نظراً للتداعيات المباشرة وغير المباشرة للثورة المصرية علي الوضع الإسرائيلي، فقد بدأت إسرائيل اعتماد إستراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورة المصرية. ومن أهم ملامح هذه الاستراتيجيات، كما رسمتها الدراسات والرؤى الإسرائيلية ما يلي.

1. الضغط علي الولايات المتحدة لحملها علي تغيير سياسة الدعم العسكري الأمريكي للجيش المصري، بما يضمن إضعاف قدرته علي تهديد أمن إسرائيل.
2. تغيير النظرية الأمنية والدفاعية الإسرائيلية تجاه العلاقة مع مصر، والبحث في إستراتيجية جديدة علي الحدود معها ومع قطاع غزة، تعتمد علي حماية هذه الحدود من قبل الجيش الإسرائيلي.
3. البحث عن مصادر بديلة للطاقة، وإعادة الاستثمار في آبار الغاز المائية في إسرائيل، تجنباً للخسائر الاقتصادية التي ستنتج عن احتمالات توقف إمدادات الغاز المصري.
4. العمل بالتعاون مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية علي تعزيز ما تبقي من محور الاعتدال في المنطقة، ممثلاً بكل من الأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، بهدف تخفيف عزلة إسرائيل في المنطقة(فهمي، 2012).

يمكن تلخيص القراءة الإستراتيجية العامة في مقولة "الوضع الاستراتيجي قاتم في كل الجبهات". كل التقارير الإستراتيجية تشدد على حدوث تدهور لوضع إسرائيل الاستراتيجي، وستضطر إسرائيل في الأعوام المقبلة إلى اتخاذ إجراءات تتعلق بقضايا الأمن القومي المركزية في واقع جديد شديد التعقيد. وفيما تدرك المؤسسة السياسية أن إسرائيل مستفيدة على المدى القريب من الواقع العاصف في مصر نظرا لأنها تشغل المصريين بقضاياهم وخلافاتهم الداخلية، إلا أن هذا الأمر هو واقع مرحلي وآني فقط. ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى أمرين يثيران قلق المؤسسة السياسية والأمنية، يحيل الأمر الأول إلى تراجع عوامل الاستقرار في المنطقة ودخولها في مرحلة المجهول، ويتعلق الأمر الثاني بدور الشعوب المستجد في صياغة النظام الإقليمي. وأيا كانت النتائج فإن المرجح نظم جديدة لا يمكن فيها تجاهل إرادة الشعوب وخاصة الثقل الخاص للقوى الإسلامية الصاعدة(نحاس، 2012، ص155).

يرى الباحث أن المواقف السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية من الثورة المصرية جاءت مختلفة باختلاف التوجهات السياسية في إسرائيل، فبينما كان الخوف والقلق يساور القوى اليمينية، كان التفاؤل الحذر هو سيد الموقف لدى القوى اليسارية في إسرائيل. ولكن في المحصلة النهائية يجمع الجميع بأن هناك خطر يهدد الجبهة الجنوبية لإسرائيل، قد لا يكون هذا الخطر على المستوى الآني القريب؛ فمصر ستواجه خلال الفترة القادمة مشاكل داخلية واقتصادية تشغلها عن أي صراعات

خارجية، وإنما على المدى المتوسط والبعيد؛ فقد طالب العديد من القيادات السياسية والعسكرية والأمنية اليمينية بضرورة اتخاذ مواقف وإجراءات عملية تمحورت حول ضرورة دعم القوى المعتدلة في مصر، واحتلال شبه جزيرة سيناء، وغيرها من الخطوات والإجراءات؛ بينما كانت القوى اليسارية تنظر إلى أن هذه الثورات بأنها تصب في المصلحة الإسرائيلية لذلك على إسرائيل الوقوف إلى جانبها بدلاً من معاداتها. وبين هذه المواقف كان الموقف الوسط الذي رأى ضرورة الإبقاء على الوضع الراهن، وعدم التدخل لصالح أي طرف باعتبار أن الثورة لم تقم في الأساس ضد إسرائيل واتفاقية السلام معها (كامب ديفيد)، وإنما قامت لتغيير نظام الحكم والمطالبة بالحرية والعدالة الاجتماعية.

5.3 الخلاصة.

هناك وجهات نظر في الثورة المصرية الأولى تتحدث بأن الوضع بعد الثورة المصرية سيفتح المجال أمام عدد من التغييرات التي ستتعلق بشكل مباشر وغير مباشر بإسرائيل، ومن ذلك إلغاء أو تجميد اتفاقية كامب ديفيد، وكذلك تراجع وتعطُّل عملية التطبيع بين الأنظمة العربية وإسرائيل ومن المرجح أن يميل التوجه الإسرائيلي إلي مزيد من الانغلاق والانعزال خاصة وأن إسرائيل تعيش أزمة عدم مشروعية وعدم قبول في المحيط التي أوجدت نفسها فيه. ويظهر أن التغيرات الحالية في المنطقة ستدفع الإسرائيليين إلي تقديم تنازلات حقيقية مرتبطة بكامب ديفيد، كما ستحاول توظيف الأوضاع الراهنة فلسطينيا بل وعربياً للتحدث عن حرصها علي السلام في الوقت الذي يزداد فيه العرب تطرفاً، وستسعي إسرائيل للاعتماد بشكل أكبر علي القوة العسكرية، وقد طلبت "إسرائيل" مساعدة عسكرية أمريكية إضافية بعد ثورة 25 يناير المصرية.

وهناك وجهة نظر أخرى في إسرائيل ترى بأن الثورة المصرية ستصب في المصلحة الإسرائيلية إذا ما تحولت مصر إلى دولة ديمقراطية؛ فالسلام ينشأ وينمو بين الدول الديمقراطية؛ فنادراً ما تحترب دولتين ديمقراطيتين، أو أن مصر ستذهب إلى المجهول وتعم الفوضى والحرب الشعبية والطائفية كافة أرجاء مصر، وهناك من يرى بأن الثورة المصرية ستعيد صياغة المنطقة، وأن الوضع يبشر بنهاية الحدود والترتيبات الناشئة عن اتفاقية سايكس/ بيكو، علي اعتبار أن هذه الاتفاقية، لم تمزق المشرق العربي بما فيه الكفاية، وأن السنوات المقبلة ستشهد دولاً جديدة. تكون فيه مصر ثلاث أو أربع دويلات في ظل شرق أوسط جديد. وتكون الهيمنة المطلقة فيه لإسرائيل التي ستعيد صياغة المنظومة الأمنية وفق رؤيتها الخاصة وأولوياتها.

الفصل الرابع

رؤى مستقبليه حول الآثار المحتملة في المدى المنظور لثوره 25 يناير

- تمهيـد.
- الانتخابات المصرية ونتائجها على الأمن القومي الإسرائايلي.
- أبعاد وتداعيات ثورة 25 يناير على السياسة الإسرائيلية.
- رؤى مستقبلية للعلاقات المصرية الإسرائيلية.
- الخلاصة.

1.4 تمهيد.

لا شك أن الانتخابات المصرية مثل كل أحداث الثورة المصرية وتطوراتها كانت تحت المجهر الإسرائيلي، وعلى الرغم من محاولة اسرائيل عدم الاعلان عن موقفها من المرشحين وأيهم الأفضل بالنسبة لها، ووضعهم جميعا في سلة واحدة، حين أعلنت إسرائيل أن جميع المرشحين المصرين صرحوا تصريحات معادية لإسرائيل، إلا أن بعض التسريبات والتصريحات الإعلامية غير الرسمية كانت تعكس وجهة نظر عدم رغبة إسرائيل فوز مرشح الإخوان المسلمين، ورغم أنها كانت تفضل عمر سليمان في البداية إلا أن انسحابه من سباق الانتخابات، جعلها تميل إلى أحمد شفيق الذي اكتشفته مؤخراً؛ وبعد ظهور نتائج الانتخابات وصعود مرشح الإخوان المسلمين، تعاملت إسرائيل بعقلانية حينما رحبت بنتائج الانتخابات وبعثت رسائل تهنئة له من رئيس الدولة ورئيس الوزراء الإسرائيلي. ورغم ما أبدته المؤسسة السياسية والعسكرية والأمنية من حالة قلق وخوف من نتائج الانتخابات وتداعياتها على العلاقات المصرية الإسرائيلية؛ إلا أن هذا الخوف والقلق لم يكن في محله، فقد أعلن الرئيس المصري في اليوم التالي من فوزه في انتخابات الرئاسة عن التزامه بالاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل، والحفاظ على اتفاقية السلام بين البلدين، وهو أكثر ما كان يقلق إسرائيل.

سنتناول في الجزء الأول من هذا الفصل الانتخابات المصرية ونتائجها على الأمن القومي الإسرائيلي، ومواقف المرشحين من إسرائيل من خلال تصريحاتهم، ومواقف إسرائيل من المرشحين، وحالة الترقب والخوف التي انتابت إسرائيل من خلال تصريحات القادة والمحللين الإسرائيليين؛ كما سنتناول في الجزء الثاني تداعيات الثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، وعلى السياسة الخارجية الإسرائيلية وعلى القضية الفلسطينية، وكذلك على المواقف الدولية من الثورة ، كما سنتناول في الجزء الثالث والأخير رؤى مستقبليه للعلاقات المصرية الإسرائيلية، نستعرض خلالها رؤيتين متباينتين للقادة والمحللين الإسرائيليين، ثم رؤية تالباحث من هذه الرؤى لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية.

2.4 الانتخابات المصرية ونتائجها على الأمن القومي الإسرائيلي.

كانت إسرائيل أكثر الدول المهتمة والمراقبة للانتخابات الرئاسية المصرية منذ بدايتها، وقد عملت على تصنيف المرشحين حسب أولوياتها، كما تابعت الصحف المصرية واستطلاعات الرأي التي أبدت تقدماً ملحوظاً لمرشح الرئاسة عمر سليمان قبل انسحابه، ثم لأحمد شفيق الذي فوجئت به إسرائيل، وقد استبعدت الصحف الإسرائيلية والمراقبين محمد مرسي نظراً لما ارتكبه الإخوان المسلمين من أخطاء بعد نجاحهم في انتخابات البرلمان المصري، لكن النتيجة فاجأتهم كما فاجأتهم الثورة(خطيب،

2012)، وعاد الخوف والقلق والانتظار أسياد المرحلة، ورغم أن الرئيس الجديد محمد مرسي، طمأنهم على اتفاقية كامب ديفيد التي كانت أكثر ما يهم الحكومة الإسرائيلية بقاءها واستمرارها(محيسن، 2012)، إلا أن الحكومة الإسرائيلية، اتخذت خطوات وقائية واستباقية لتفادي أي سلبيات قد تعود عليهم من النظام الجديد، فعملت على توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للضغط على مصر من خلال التلويح بوقف المعونة الأمريكية في حال اتخذت مصر أي إجراءات بخصوص كامب ديفيد، كما مارست إسرائيل سياسة الابتزاز ضد الإدارة الأمريكية، وحرصت على إظهار حالة من التهويل والتضخيم والخوف والرعب التي تعيش فيه اسرائيل وسط غابة من الفوضى، بهدف كسب التعاطف الدولي والأمريكي(النعامي، 2012).

1.2.4 المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية.

شهدت المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية قدراً عال من الشفافية والنزاهة، وإشراف قضائي كامل، إضافة إلى الدور الفعال للرقابة الدولية والشعبية، وقد تميزت انتخابات الجولة الأولى بالإقبال الشعبي الذي وصل إلى (23) مليون و(673) ألف شخص، بنسبة 46.5 % تقريباً من إجمالي الكتلة التصويتية، والتي يصل عددها إلى نحو (50) مليون شخص. وقد وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بأنها "انتخابات تاريخية"، وأشاد بها الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر، وتوافق مع هذه الرؤية السيناتور الأمريكي "جون كيري"، ووزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون، فيما اعتبرت ممثلة المفوضية السامية للشؤون الخارجية والأمن لدى الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون أن الشعب المصري هو الفائز في هذه الانتخابات(الحاروني، 2012، ص81:82).

ازداد القلق الإسرائيلي بعد فوز حزب الحرية والعدالة الجناح السياسي للإخوان المسلمين، بأغلبية أعضاء مجلس الشعب المصري، من نجاح رئيس ينتمي إلى جماعة الإخوان المسلمين، ولذلك حاول الإسرائيليون إقناع أنفسهم بعدم قدرة الإخوان المسلمين على الفوز بانتخابات الرئاسة المصرية، ولذلك نجد أن معظم الترشيحات الإسرائيلية للفوز في المرحلة الأولى استبعدت مرشح الإخوان المسلمين، كما أبدت ارتياحاً ملحوظاً بعد استبعاد خيرت الشاطر من سباق الرئاسة (شعبان، 2012، ص612)؛ وقد تابعت إسرائيل بحذر المعركة الانتخابيّة الرئاسيّة في مصر، حتى أصابها الهلع الشديد بسبب المتغيرات المتسارعة على الأرض في العالم العربيّ بفعل استمرار الثورات العربية، كما تابعت الصحف الإسرائيلية التصريحات المختلفة لمرشحي الرئاسة، والتي تشير المعلومات إلى أنهم جميعا ينوون انتهاج سياسة حازمة جداً تجاه إسرائيل(أندراوس، 2012)، وقد صرح عمرو موسى، لصحيفة "واشنطن بوست" حين سئل عن البرنامج النووي الإيراني فقال: "موضوع السلاح النووي في الشرق الأوسط يعني إسرائيل، ومن ثم إيران، مصر لديها الكثير لتكسبه من علاقاتها بإيران". وفي مقابلات

أخرى، اعتبر موسى أن الرئيس مبارك أخطأ في قراره التعاون مع إسرائيل وفرض الحصار على غزة؛ وأشار موسى أنه خلال توليه منصب وزير الخارجية المصري، كان له العديد من الخلافات في الرأي مع مبارك فيما يتعلق بالعلاقة مع إسرائيل، موضحاً أنه طالب بضرورة اتخاذ خطوات أكثر حدة ضد إسرائيل(بروم، 2011، ص52:53)؛ كما يعتبره الأعلام الإسرائيلي متشدداً فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية المتمثلة باتفاقيات كامب دافيد، فأشار خلال حملته إلى ضرورة إعادة النظر في هذه الاتفاقيات بما يخدم مصلحة الشعب المصري مع الحفاظ على استمرارية الاتفاقية، وبالنسبة للقضية الفلسطينية فهي تقع في أعلى سلم أولوياته ويؤمن بحل القضية الفلسطينية في حدود عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية إلى إسرائيل وعاصمتها شرقي القدس(صنع الله؛ وطه، 2012).

أما مرشح الرئاسة المصرية أيمن نور- زعيم المعارضة الديمقراطية الليبرالية- صرح بأن اتفاق كامب ديفيد انتهت صلاحيتها، لأن الحديث يدور عن اتفاق قديم، ومن الضروري تحسين بنود الاتفاق بما يتوافق مع المصالح المصرية. فيما قال محمد البرادعي (مرشح الرئاسة المصرية، وأحد قادة جبهة الانقاذ في مصر)، في تصريحاته حول الهجوم الإسرائيلي على غزة "مصر ستعلن الحرب ضد إسرائيل"(بروم، 2011، ص52:53). وأكد أن العلاقات الخارجية لمصر "ستقوم على أساس توازن المصالح إذا حددنا نحن أهدافنا، وكانت لدينا خريطة واضحة للتعامل مع أمننا القومي.. وفي رأيي فإن القضية الفلسطينية ستحل في المرحلة المقبلة؛ لأنه سيوجد توازن بعد تغيير شكل المنطقة العربية وأنظمتها، ولن ننتظر الحلول من الغرب"(اندراوس، 2012). فيما حدد حمدين صباحي (مرشح الرئاسة عن التيار الشعبي)، بموقفه مبكراً من اتفاقيتي تصدير الغاز لإسرائيل واتفاقية كامب ديفيد، حيث قال في "الشرق الأوسط" اللندنية بتاريخ 29/ مارس 2011م: "أول قرار سأتخذه لو أصبحت رئيساً هو وقف تصدير الغاز لإسرائيل، والقرار المصري لن يأتي بعد ذلك من البيت الأبيض أو الكنيست الإسرائيلي، وسوف تكون سيادة مصر نابعة من إدارة المصريين"، أما بخصوص كامب ديفيد لخص حمدين صباحي موقفه منها قائلاً: إنه "يكره كامب ديفيد"(أمين، 2011، ص98-108). وكذلك اهتمت الصحف الإسرائيلية بالمرشح الإسلامي المنسحب من جماعة الإخوان المسلمين عبد المنعم أبو الفتوح، حيث ادعت الصحف الإسرائيلية أن أبو الفتوح يحظى بتأييد العلمانيين، وأظهرت الصحف تأييد التيار السلفي وحركة الوسط له، وبناءاً على ذلك فقد راهنت الصحف الإسرائيلية على نجاح أبو الفتوح، وما يلاحظ أيضا أن الاهتمام الإسرائيلي بالمرشح أحمد شفيق جاء متأخراً، حيث اعتبرته الصحف الإسرائيلية أنه المفضل عند المجلس العسكري، كما يعتبر المرشح الأكثر شعبية يليه عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح ومحمد مرسي، وأشارت الصحف الإسرائيلية إلى حمدين صباحي كحصان أسود في الانتخابات الرئاسية (شعبان، 2012، 61).

وفي هذا السياق، اعتبر الموقع الإسرائيليّ (موقع الدفاع الإسرائيلي) أنّ انتخابات الرئاسة المصريّة قد تكون مصيرية والأكثر خطورة في تاريخ إسرائيل، مشيراً إلى أنها ربما ستؤثر سلباً على مستقبل اتفاق السلام مع مصر، وذكر احتمالين واقعيين اثنان في أعقاب استبعاد عمر سليمان الأول، هو فوز عمرو موسى والذي يعتبره المقال شخصية معاديّة لإسرائيل، بينما يستخدم هذا العداء في حملته الانتخابية من أجل حشد الناخبين لمصلحته، والاحتمال الثاني هو فوز الإخوان المسلمين. ووفقاً للمقال فإنّ فوز الإخوان المسلمين في انتخابات الرئاسة المصريّة سيعمل على إنهاء اتفاقية السلام على أرض الواقع الموقعة بين الجانبين حتى لو كان ذلك سارياً من الناحية القانونية وهو أحد التطورات الكبيرة والمثيرة التي يمكن أن تحدث في عام 2012 (أندراوس، 2012).

وأوضحت الصحف الإسرائيلية أن هناك قاسماً مشتركاً لمرشحي الرئاسة وهي العمل ضد إسرائيل، ورأت أنهم أصحاب خط سياسي متشدد مناهض لإسرائيل، لكنهم لا يطالبون بإلغاء اتفاقيات السلام الموقعة مع إسرائيل إلا أنهم سيطالبون بفتحها من جديد. كما أشارت الصحف إلى المهام الكبيرة التي ستواجه الرئيس القادم وخاصة الوضع الاقتصادي الذي ازداد سوءاً بعد الثورة وكذلك الأمن المفقود، والفوضى والتي تسود شبه جزيرة سيناء، كما ترى الصحف أن محمد مرسي وعبد المنعم أبو الفتوح في حال فوزهما في الانتخابات لا يستطيعان تشجيع المستثمرين الأجانب للاستثمار في مصر، بالإضافة إلى عدم قدرة أيا منهما على الحد من التوتر الطائفي(شعبان، 2012، ص62).

وقد اعتمدت وسائل الإعلام الإسرائيلية في تحليلاتها للانتخابات المصرية على استطلاعات الرأي التي قامت بها بعض الصحف المصرية، بحيث توقعت استطلاعات الرأي تنافسا شديدا بين مرشحين اثنين؛ عمرو موسى وعبد المنعم أبو الفتوح وأضيف إليهما أحمد شفيق ومرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي. وبالمجمل العام فإنه يمكن الادعاء بأن أفضل المرشحين بالنسبة للإسرائيليين عمر سليمان؛ فهو من أبرز الرموز في النظام السابق. ونتيجة لإقصاء سليمان يعتبر أحمد شفيق من أفضل المرشحين للإسرائيليين. وبالإضافة إلى ذلك يأتي عمرو موسى بالدرجة الثالثة، ويعتبره الأعلام الإسرائيلي متشدداً فيما يتعلق بالعلاقات المصرية الإسرائيلية المتمثلة باتفاقيات كامب ديفيد(صنع الله، طه، 2012).

لا شك أن حالة من التخبط والارتباك أصابت المؤسسة السياسية والإعلامية في إسرائيل، فهي أمام خيارات صعبة، وأمام مجموعة من المرشحين التي ترفض العلاقة والتطبيع من إسرائيل، وإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، وإن كانت هناك أفضليات لإسرائيل بين المرشحين، إلا أن إسرائيل تدرك بأن العهد الماضي انتهى وإن إرادة الشعب هي التي سوف تحكم، وإن لم يكن ذلك على

المستوى الآني فسيكون على المستوى المتوسط أو البعيد، وإن حالة الفوضى لن تستمر طويلاً، فسوف يستقر المصريين على منظومة معينة تخدم أولاً المصالح الإستراتيجية لمصر آجلاً أم عاجلاً.

1.1.2.4 قلق إسرائيل من فوز الإخوان المسلمين.

حذر السفير الإسرائيلي السابق في مصر اسحق ليفانوف من أن خوض الإخوان المسلمين لانتخابات الرئاسة يعني أنهم سيحكمون السيطرة على مصر، وقال: "أن انتخاب أحد أعضائهم رئيساً يعني وجود خلط بين السلطتين التنفيذية والتشريعية". وأضاف أن "كل الديمقراطيات تحتاج إلى فصل للسلطات، وأنه سيكون مثيراً للقلق إذا اجتمعت السلطتان (التشريعية والتنفيذية)" (الطاهر، 2012، ص99). ويهدف التحذير من صعود الإسلاميين بشكل خاص إلى الحفاظ على الرواية الرسمية الإسرائيلية القائلة أن زوال أنظمة الاستبداد في العالم العربي سيكون مقترناً بالضرورة بصعود حتمي وخطير للحركات الإسلامية، مما يوجب على العالم عدم المساعدة في تحقيق هذا السيناريو(بروم، 2012، ص50:51). ويقر يوسي بيلين بأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة كانت دوماً تفضل الأنظمة الديكتاتورية، على اعتبار أن هذه الأنظمة تكون في العادة "برغماتية" تكتفي بدفع ضريبة كلامية في دعمها للفلسطينيين، لكنها في الخفاء لا تتردد في إقامة تحالفات مع إسرائيل، وذلك بعكس الأنظمة الديمقراطية التي تخضع للرقابة وتكون مطالبة بأن تتخذ قراراتها على أساس شفاف(النعامي، 2011). وأكثر ما يقلق إسرائيل حسب كيفن روزنر- عضو بارز في معهد تحليل الأمن العالمي في واشنطن العاصمة- هو المجهول "إن كم المجهولات الهائل هو المصدر الرئيس للقلق الإسرائيلي الشديد"(نصار، 2011، ص106).

وقد أعرب بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق في حديثه مع إذاعة الجيش الإسرائيلي عن تشاؤمه بخصوص المستقبل بين مصر وإسرائيل خلال الانتخابات الرئاسية في مصر وقال: "لا أعلم إلى أين ستنتهي الأمور، وأتمنى أن ينتهي السباق الرئاسي في أسرع وقت، حتى نعلم إلى أين تتجه الأمور". وأضاف بن اليعازر تعقيباً على تطورات الانتخابات المصرية "في العهد الجديد، أنا من أولئك الذين ينصحون بالبحث عن طريقة يتم خلالها التواصل مع الإخوان المسلمين، وعلينا أن ندرك أن منطقة الشرق الأوسط في الوقت الحالي اختلفت عما كانت عليه في السابق، وبات التيار الإسلامي هو المسيطر، وإن كانت هذه الفئة هي التي تقف أمامنا، فعلينا أن نبحث عن طريقة للتواصل معها"(الطاهر، 2012، ص100).

وكانت إسرائيل تحاول البحث عن الأخطاء والهفوات التي ارتكبها الإخوان المسلمين خلال الثورة وخاصة بعد نجاحهم في انتخابات البرلمان، والتي من الممكن أن تكون أدت إلى تراجع شعبية الإخوان

المسلمين في سباق الرئاسة، حيث أبرزت الصحافة فشل الإخوان في تنظيم سلسلة بشرية كبيرة. ومن المؤشرات السلبية التي تناولتها الصحافة بأن مرشح الإخوان المسلمين محمد مرسي هو مرشح الخيار الثاني وذلك بعد إقصاء خيرت الشاطر المرشح الأول، وأن الشعار الذي يرفعه الإخوان في خوض الانتخابات متآكل ومعروف سلفاً وهو "الإسلام هو الحل"، كذلك خروج الإخوان عن الإجماع الوطني ومحاولة الربط أو إظهار وجود نوع من التفاهمات بين المجلس العسكري وجماعة الإخوان المسلمين (شعبان، 2012، ص61:62).

من الواضح أن إسرائيل لا ترتاح إطلاقاً للحركات الإسلامية وشعاراتها، لكنها في نفس الوقت تفضل أن يتم تسليط الضوء على هذه الحركات على اعتبار أنه في مواجهة هذه الحركات من السهل بناء تحالفات عريضة تقاومها وتحاربها، بحيث يلعب المكون الوطني ممثلاً بالأنظمة الحاكمة الدور الحاسم في هذه الحرب وتلك المقاومة، كما يسهم الغرب بدور مهم فيها. البديل الإسلامي يغري الأنظمة بالتصدي للحركات الإسلامية، وذلك بغريزة الرغبة الجامحة في البقاء، كما أن طرح الحركات الإسلامية رؤى عالمية لتغيير الواقع يثير الرعب لدى الغرب على وجه الخصوص(النعامي، 2012). وبالتالي، فإسرائيل تحاول دوماً ابتزاز العالم وتخويفه من التيارات الإسلامية، بهدف محاربة العالم للحركات الإسلامية من جهة، وتطويع الحركات الإسلامية وجعلها تقبل بجميع ما يطلب منها حتى تستمر في الحكم من جهة أخرى، لأن الحكم له التزاماته ومتطلباته بخلاف المعارضة.

2.2.4 المرحلة الثانية من الانتخابات.

لا شك أن اسرائيل هي من أكثر المتأثرين بالثورة المصرية والتي تراقبها بعين متفحصة، مترقبة ومتحسبة لكل نتائجها، لثقلها ولكونها مفتاحاً ولاعباً مركزياً في المنطقة، ولكونها قد وقعت على معاهدة سلام معها، أدت إلى حصول متغيرات جوهرية وهامة في خارطة الشرق الأوسط عموماً والقضية الفلسطينية خصوصاً، وأدخلت إسرائيل من البوابة الأمامية إلى دول منطقة الشرق الأوسط وأقام العديد من الدول العربية علاقات مع إسرائيل(خطيب، 2012).

جاءت المنافسة في الجولة الثانية أكثر وضوحاً لوجود متنافسين اثنين الأول ينتمي للإخوان المسلمين، والذي كان فوزه في المرحلة الأولى مفاجئاً للصحافة الإسرائيلية، أما المرشح الثاني أحمد شفيق فقد كان ممثل النظام السابق ورئيس الوزراء الأخير في عهد الرئيس السابق حسني مبارك خلال الثورة(محيي، 2013). عاشت إسرائيل حالة من القلق والترقب خلال جولة الإعادة في الانتخابات الرئاسية المصرية، لخصتها صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية، بقولها أن الساسة الإسرائيليين، يتعاملون بحذر شديد مع هذا الموضوع، ويتجنبون مهاجمة أي من الأطراف المتنافسة خوفاً على

اتفاقية السلام، ومع ذلك فإن الساسة الإسرائيليين يظهرون خوفاً كبيراً من صعود الإخوان المسلمين إلى سدة الرئاسة(الحاروني، 2012، ص82). الذين تم فوز ممثلهم في انتخابات المرحلة الثانية.

1.2.2.4 موقف إسرائيل من فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية.

شكلت نتيجة انتخابات الرئاسة مفاجأة كبيرة لإسرائيل(القشاوي، 2012، ص91)، حيث أوضح الإعلام الإسرائيلي أن تل أبيب استيقظت على شرق أوسط إسلامي جديد بفوز الرئيس مرسى وباتت أكثر عزلة في المنطقة بعد ضياع نظام كان حليفاً لها للأبد وهو نظام الرئيس حسنى مبارك وخسارة المرشح الأكثر اعتدالاً بالنسبة لها الفريق أحمد شفيق، مضيفة أنه بفوز مرسى ازدادت المخاوف من إلغاء معاهدة "كامب ديفيد" للسلام مع مصر. وحاولت الحكومة الإسرائيلية إظهار رد فعل منضبط وحذر فيما يتعلق بنتائج الانتخابات المصرية(محيي، 2012). عندما أصدر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بياناً تعقيباً على نتائج الانتخابات في مصر، وصفه المحللون بالدبلوماسي جاء فيه "أن إسرائيل تقدر المسيرة الديمقراطية التي تمر بها مصر وتحترم نتائجها وأن تل أبيب تتوقع مواصلة التعاون مع النظام الجديد في مصر على أساس معاهدة السلام الموقعة بين البلدين، والتي تنطوي على مصلحة إسرائيلية مصرية مشتركة"(مصلح، 2012).

من جهته دعا يوسي بيلين والذي لم يتقبل فوز محمد مرسي مرشح الإخوان برئاسة مصر فقد دعا إلى عدم الرفض مباشرة والذهاب إلى خيارات المعارضة بل يجب على إسرائيل أن تعمل وفق مصلحتها، حيث دعا بيلين إلى عدة خطوات هامة منها(شعبان، 2012، ص67):

1. التقرب إلى الوزراء والمساعدين للرئيس الجديد، والتوضيح أن مصلحة مصر تقتضي وجود سلام بين البلدين.
2. دعوة مجلس النواب والإدارة الأمريكية للضغط على الرئيس المصري الجديد.
3. العمل على تعزيز العلاقات مع الفلسطينيين والأردنيين والأتراك، وتجديد المفاوضات مع الفلسطينيين، وأن تتم المفاوضات مع الفلسطينيين على الأراضي المصرية.

كما تحدث وزير الدفاع أيهود باراك في أول تعقيب رسمي على انتخابات مرسي بأنه ينتظر من القيادة الجديدة في مصر أن تلتزم "بالمعاهدات الدولية وباتفاقية السلام الموقعة مع إسرائيل، على اعتبار أنها حجر الزاوية في استقرار منطقة الشرق الأوسط" وأضاف في حديث له أمام كتلته الانتخابية، الاستقلال، قال: "ما حدث في مصر تغيير كبير وهام جداً في المنطقة وله نتائجه، وأنا على ثقة من أننا سنستمر على الأمد البعيد في متابعة ومحاولة العمل من أجل الحفاظ على مصالح إسرائيل الأمنية والقومية، والمحافظة على استقرار المنطقة والسلام والهدوء فيها". فيما اعتبر موشيه

يعلون على صفحته على الفيسبوك فوز مرسي نصراً للإرهاب وإدخال مصر في محور الشر(خطيب، 2012). وقالت رئيسة حزب المعارضة "شيلي يحيموفيتش": "السلام مع مصر له أهمية إستراتيجية كبيرة وعلى إسرائيل أن تقوم بكل ما في وسعها للمحافظة على العلاقات السلمية مع مصر"، داعية الحكومة الإسرائيلية إلى إجراء حوار فوري مع الرئيس المصري المنتخب(مصلح، 2012). وتطرق عضو الكنيست عن حزب الإتحاد القومي "ميخائيل بن آري" إلى فوز مرسي بالانتخابات المصرية بالقول:" إن فوز مرسي هو المسار الأخير في الوهم المسمى بالسلام مع مصر". أما نائب رئيس الشاباك السابق يسرائيل حسون فقال للإذاعة الإسرائيلية "إن الانتخابات المصرية تفرض على إسرائيل تغيير طريقة تفكيرها ومفاهيمها حول العلاقات مع المحيط العربي"(وكالة قدس برس، 2012).

وفي رؤية تفاؤلية قال وزير المخابرات الإسرائيلية دان مريدور: "إن إسرائيل تحترم نتائج الانتخابات الرئاسية فى مصر، وإنها مطمئنة إلى حد كبير بأن التعاون بين البلدين سيستمر". وذكرت الإذاعة العامة الإسرائيلية أن مريدور شدد على مصلحة إسرائيل في الحفاظ على معاهدة "كامب ديفيد" للسلام مع مصر باعتبارها ركنا من أركان الاستقرار في المنطقة بأسرها. وأشار إلى أن حركة التغيرات والثورات في العالم العربي بشكل عام وفى مصر بشكل خاص ما زالت في قمتها(محيي، 2013).

2.2.2.4 إسرائيل وتبعات فوز مرشح الإخوان محمد مرسي.

يرصد الإسرائيليون عددًا من المخاطر التي من الممكن أن يسفر عنها صعود مرشح "الإخوان المسلمين" لسدة الحكم في مصر، ونحن هنا بصدد الإشارة إلى أهم هذه المخاطر:

3.2.2.4 فقدان الشراكة الإستراتيجية.

اعتبر وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان أن مصر في عهد مرسي ستكون أخطر بكثير من إيران، وهو ما دفعه بالتالي للدعوة إلى إعادة تقييم خارطة المخاطر الإستراتيجية التي باتت تواجه إسرائيل(العنبر، 2012)، وعلى رأسها الوضع في سيناء التي تزخر بالجماعات الجهادية المتطرفة والقاعدة، من هنا فقد تعاظمت الدعوات في إسرائيل لإعادة صياغة مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في أعقاب فوز مرسي(بلنغا، 2012). علاوة على أن إسرائيل أصبحت مهددة بفقدان التنسيق الأمني والاستخباري الذي كان قائماً بين الأجهزة الأمنية المصرية الإسرائيلية(ميلمان، 2009). من ناحية أخرى يرى دورون بيسكين، رئيس قسم الأبحاث والمعلومات بمركز الدراسات الشرق أوسطية بتل أبيب، إن طلب الرئيس المصري محمد مرسى بالتعويضات الضخمة من إسرائيل (500) مليار دولار عن الأضرار الناجمة نتيجة احتلال شبه جزيرة سيناء، والخسائر التي لحقت بها في قطاع السياحة، والموارد الطبيعية ومصايد الأسماك بالإضافة للتعويض عن قتل الجنود المصريين خلال حرب

1967، تعد سابقة خطيرة للغاية بالنسبة لإسرائيل وتاريخ العلاقات بين البلدين، مشيراً إلى أن الحكومة الإسلامية الجديدة في مصر طالبت بفتح البند الثامن من اتفاقية السلام الخاص بتشكيل لجنة مشتركة لمناقشة المطالبات المالية المتبادلة. وأشار بيسكين إلى إنه تم من قبل نقل المطالبة من مصر إلى الأمم المتحدة سراً في وثيقة تضمنت (750) صفحة و(190) خريطة تتعلق بالتعويض عن احتلال إسرائيل لسيناء(محيي، 2013).

وقال ديسكن: "مصر تتهم إسرائيل أيضاً بتعطيل حركة المرور في قناة السويس لمدة (8) سنوات من 5 يونيو 1967 إلى 5 يونيو 1975، والأضرار الناجمة التي تقدر بمئات الملايين من الدولارات، بالإضافة لسرقة إسرائيل فروع البنوك المصرية في غزة بعد عام 1967 والتي تشمل فرع "البنك الأهلي المصري" وفرع البنك الزراعي"، كما أشار التقرير المصري إلى: "أن إسرائيل سرقت ربع ثروة سيناء من الصخور الثمينة والرخام في عمليات تعدين، وأخلت منجمين للذهب في سيناء، ورصد التقرير قتل (250) ألف مصري مدني وعسكري، وإصابات بحوالي مليون مواطن آخر، كما تناول التقرير جميع عمليات السرقة والنهب للثروة السمكية والبنوك"، الأمر الذي أثار مخاوف إسرائيل(عبد اللطيف، 2012، ص37–40).

4.2.2.4 إنشاء المحور السني.

تحول النظام الأردني من ملكية مطلقة إلى ملكية دستورية، وتوقع سقوط نظام بشار الأسد في سوريا وسيطرة الإسلاميين على نظام الحكم هناك سيزيد الأمر سوءاً، الأمر الذي سيجعل إسرائيل محاطة بمحور سني يبدأ من تونس ويمر بليبيا ومصر والأردن وسوريا وينتهي بتركيا(بروم، 2012، ص40: 39). ويؤكد ذلك أيضا التصريحات الإسرائيلية شديدة الوضوح، ومقدار الهاجس الذي تعيشه إسرائيل بازدياد شعبية الإسلام السياسي، وترشحه بأن يقود في أكثر من بلد عربي دفة الحكم، وتجسد الرأي السابق مع تصريحات الجنرال عاموس جلعاد رئيس الهيئة السياسية والأمنية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، الذي حذر فيها من أن سقوط نظام الرئيس بشار الأسد، أمام الثورة الشعبية الحالية في بلاده سيترتب عليه حدوث كارثة تقضي على إسرائيل، نتيجة لظهور إمبراطورية إسلامية سنية في منطقة الشرق الأوسط بقيادة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا، وهو ما ذهب إليه بنيامين بن اليعازر الوزير الأسبق إلى الاستعداد لصراع محتمل مع استمرار تزايد النفوذ السياسي لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة(عبد اللطيف، 2011، ص101:102).

5.2.2.4 العزلة الإقليمية وإضعاف إسرائيل.

أكثر ما تخشاه إسرائيل عزلة إقليمية، في حالة بناء محور يضم مصر وتركيا وإيران، الأمر الذي يجب ألا يحدث ويجب إعادة العلاقات مع تركيا وحل الخلاف معها، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع المحور المعتدل في المنطقة (الأردن والفلسطينيين)، واستعادة دور مصر الإقليمي مما يسهم في تقليص هامش المناورة أمام إسرائيل وقلَّص من قدرتها على استعادة مكانتها الإقليمية، مع العلم أن ثورات الربيع العربي والحرب على غزة قد أسهمت في تراجع مكانة إسرائيل الإقليمية والدولية بشكل كبير. الأمر الذي يجب ألا يحدث ويجب اعادة العلاقات مع تركيا وحل الخلاف معها، وتعزيز العلاقات مع المحور المعتدل في المنطقة (الأردن والفلسطينيين)(بيلين، 2012).

6.2.2.4 الخشية على اتفاقية كامب ديفيد.

الرسالة التي بعثها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو بعد فوز الرئيس محمد مرسي إلى مكتب رئاسة الجمهورية المصرية وكشفت عنها الخارجية الإسرائيلية تبين بوضوح أن إسرائيل تتعامل مع الملف المصري بأهمية بالغة وتطمح بالحفاظ على اتفاقية السلام، انطلاقاً من أن "إسرائيل تقدّر العملية الديمقراطية في مصر وتحترم نتائجها. وتتطلع إلى مواصلة التعاون مع الحكومة المصرية بناءً على معاهدة السلام بين البلدين التي تعتبر مصلحة للشعبين وتساهم كثيرا في الاستقرار في المنطقة"(الخطيب، 2012). يتضح مما سبق أن رسالة نتنياهو إجراء بروتوكولي ليس أكثر، شدد فيه على أهمية معاهدة السلام، ولم يتخذ موقفاً واضحاً في التعامل مع الشأن المصري، بل كان رده هو استطلاعي مترقب لردود الفعل المصرية؛ ولكن رد الرئيس المصري الفائز محمد مرسي إلى الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز الذي طمأنه فيها على عملية السلام، مخاطباً: "فخامة الرئيس بيرس بقوله أنه: يشعر بعميق الشكر على الرسالة التي وجهتموها الي مهنئين بمناسبة شهر رمضان المبارك. وإني انتهز هذه الفرصة لأأكد لكم بأنني سأبذل قصارى جهدي لاعادة عملية السلام في الشرق الاوسط الى مسارها الصحيح وذلك من أجل تحقيق السلام والأمن والاستقرار لكل شعوب المنطقة بما فيها الشعب الإسرائيلي" (وكالة فلسطين للانباء، 2012). وتأكد مضمون الرسالة من قبل الرئيس مرسي في عدة مناسبات على التزام مصر باتفاقية السلام مع إسرائيل، إلا أن إسرائيل مازالت مشككة؛ فقد اعتبر موشي يعالون– وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلية– أن تصريحات الرئيس مرسي بخصوص الالتزام باتفاقية السلام، جاءت للمحافظة على المعونة الأمريكية، حيث قال يعالون: "مرسي كان سيلغى كامب ديفيد لولا معونة واشنطن"، وتابع: "لو كان الأمر معلقاً بالرئيس المصري لكان ألغى اتفاقية كامب ديفيد معنا؛ لكونه رجل الإخوان المسلمين، لكن الأمر معلقاً بالمساعدات الأمريكية، وهناك علاقة بين هذا وبين التزامات مرسي باتفاقية السلام، لهذا هو ملزم بها"(صحيفة المصريون،

2012)؛ كما بعثت تصريحات رشاد بيومي، نائب المرشد العام للإخوان المسلمين، لصحيفة الحياة اللندنية في الأول من تشرين الثاني 2012م، الشك من جديد في مستقبل الاتفاقية. وقد صرح بيومي قائلاً: "هل شرط الحكم أن نعترف بإسرائيل؟ هذا ليس وارداً أبداً، ونحن لا نعترف بإسرائيل على الإطلاق، فهي كيان عدو محتل غاصب مجرم.. سنتخذ الإجراءات القانونية السلمية تجاه معاهدة السلام... هي لا تلزمنا إطلاقا. وسيبدي الشعب رأيه فيها"(جمال، 2012، ص101). التوجس الإسرائيلي أو بالاحرى سياسة الابتزاز الإسرائيلية جعلت إسرائيل، تبني سياستها على الشك وعدم اليقين، بهدف انتزاع المكاسب السياسية.

7.2.2.4 زيادة النفقات الاقتصادية الإسرائيلية.

كان حجم الإنفاق الأمني قبل التوقيع على اتفاقية "كامب ديفيد" يستحوذ على 47% من موازنة الدولة، بينما تقلصت موازنة الإنفاق الأمني منذ توقيع الاتفاقية وحتى أواخر عام 2010 إلى 14% فقط(أورلزروف، 2011). وفي الدراسة التي نشرها موقع معاريف للكاتب الصحفي حنان غريتبرغ أنه يجب على إسرائيل إعادة بناء قوتها العسكرية في أعقاب فوز مرسي؛ الأمر الذي سيشكل عبئا إضافياً على موازنة الدولة، فبعد أقل من 24 ساعة على إعلان فوز مرسي، وحتى قبل توليه مقاليد الحكم طلبت هيئة أركان الجيش الإسرائيلي من وزارة المالية تحويل ما قيمته (4.5) مليار دولار بشكل عاجل لموازنة الأمن وذلك لتمويل متطلبات إعادة بناء قيادة الجبهة الجنوبية في الجيش، والمكلفة بمواجهات التحديات الناجمة عن التحولات المتوقعة في السلوك المصري تجاه إسرائيل في المرحلة المقبلة، والتي ستكلف موازنة الدولة أكثر من 15 مليار دولار سنوياً(غريتبرغ، 2012).

3.2.4 آليات التحرك الإسرائيلي لمحاصرة حكم الإخوان المسلمين.

أقدمت الحكومة الإسرائيلية على مجموعة من الإجراءات الوقائية والاحترازية من أجل تقليص الأضرار الناجمة عن تولي مرسي مقاليد الأمور في مصر، كما تقدمت النخب السياسية والباحثين الإسرائيليين، بمجموعة من التوصيات للحكومة الإسرائيلية والتي ترى بأنها كفيلة بمحاصرة الآثار السلبية.

1.3.2.4 الرهان على المجلس العسكري المصري.

اعتبر بنيامين بن إليعازر، وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق، أن أي مساس بالصلاحيات التي حصل عليها العسكر بعد انتقال السلطة إليهم في أعقاب خلع مبارك يمثل ضرراً بمصالح إسرائيل القومية(بن اليعازر، 2012)، لأن الجيش بنظر إسرائيل سيحافظ على اتفاقية السلام بين البلدين، كما

سيحافظ على الهدوء وعدم اندلاع حرب بين البلدين، لذلك دعت إسرائيل الولايات المتحدة الأمريكية الضغط باتجاه بقاء الجيش في الحكم وعدم تسليم السلطة لمرشح الإخوان محمد مرسي(حماد، 2012، 259:258).

2.3.2.4 ابتزاز الإدارة الأمريكية.

سعت إسرائيل من خلال التهويل من مخاطر وصول الإسلاميين للحكم إلى تقليص هامش المناورة أمام الإدارة الأمريكية، وتحميلها جزءاً من المسؤولية عن أي تداعيات لسيطرة الإسلاميين على أنظمة الحكم في العالم العربي في أعقاب الثورات العربية. وقد حاولت النخب الإسرائيلية من خلال مهاجمة السلوك الأمريكي في خضم الثورة المصرية، إلى تحقيق الأهداف التالية (النعامي، 2012):

1. مطالبة الإدارة الأمريكية بمضاعفة المساعدات العسكرية لإسرائيل، والعمل على ترميم مكانة تل أبيب الدولية من خلال إثارة الفزع من الثورة المصرية.
2. إضعاف الرئيس أوباما داخلياً عبر تأجيج الرأي العام الأمريكي ضده، وتصويره على أنه أسهم في توفير الظروف المواتية لسيطرة الإسلاميين على مقاليد الأمور في العالم العربي؛ والتشديد على أن تحقق هذا السيناريو سيضر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها.
3. التشكيك في مدى التزام الإدارة الأمريكية بأمن إسرائيل، لأنها لم تتحرك لإنقاذ حكم مبارك، على اعتبار أن إسقاط نظام مبارك، وما سيتبعه من مشاركة الإسلاميين في الانتخابات، يعني تهديد اتفاقية السلام مع مصر، التي تعتبر حيوية لأمن إسرائيل.

3.3.2.4 توظيف المعونة والمساعدات الأمريكية.

دعا وزير القضاء الإسرائيلي الأسبق يوسي بيلين إدارة أوباما والكونغرس لإنذار الرئيس محمد مرسي بأنه سيتم قطع المساعدات الأميركية للقاهرة، ليس فقط في حال عطَّل مرسي اتفاقية السلام مع إسرائيل، بل أيضًا في حال لم يوافق مرسي على مواصلة الشراكة الإستراتيجية والتعاون الأمني والاستخباري بين مصر وإسرائيل(بيلين، 2012).

وفي السياق يرى الرابي أفيشاي أن "الاقتصاد المصري يعتمد على أربعة مصادر: قناة السويس، والسياحة، وتصدير الغاز وخاصة لإسرائيل والمساعدات الخارجية، وكلها تضررت وتأثرت بقوة بعد الثورة ومن أجل تحسين الاقتصاد المصري على الرئيس الجديد أن يتخذ خطوات عملية باتجاه السلام مع إسرائيل(سعيد، 2013، ص150)، حيث ترى بعض النخب في إسرائيل أن ديون مصر تجاوزت منذ زمن (200) مليار دولار، كما أحدثت سنين حكم مبارك الفاسدة الثلاثون فرقاً شديداً بين الطبقات،

حيث كان هناك أكثر من (6) ملايين ثري أما الباقين فهم الطبقة الفقيرة، وأوضحت الصحف أنه كلما ازدادت الأزمة عمقاً كان ذلك خطراً على إسرائيل فالمساعدات الأمريكية (1.3) مليار دولار المقدمة لمصر سوف تساعد على حفظ اتفاقية السلام، ولكن هذه المساعدات ستكون نقطة في بحر(شعبان، 2012، ص64). كما طالب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو القيادة الأمريكية من خلال اللوبي الصهيوني بالضغط على الرئيس مرسي للسير على سياسة من سبقوه(خطيب، 2012).

4.3.2.4 تعزيز وتقوية المحور المعتدل في المنطقة.

يرى تسفي مازل السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر، ضرورة العمل على استئناف المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وتقوية العلاقة مع ما تبقى من محور الاعتدال وخصوصاً السلطة الوطنية الفلسطينية والأردن، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع دول الخليج التي لها موقف معاد من الإخوان المسلمين والرئيس مرسي، ويدلل تسفي على ذلك بأن السعودية ودول الخليج تتابع بقلق ما يجري في مصر، وترفض دعم اقتصادها المنهار(مازل، 2012).

5.3.2.4 محاصرة الرئيس مرسي ونزع الشرعية عنه.

شرعت الحكومة الإسرائيلية في حملات لنزع الشرعية عن حكم مرسي عبر حملة دعاية منظمة تشرف عليها ماكينة الدعاية الإسرائيلية التي تعمل انطلاقاً من وزارة الخارجية الإسرائيلية وعلى رأسها وزير الخارجية افغدور ليبرمان، بالتعاون مع الأجهزة الاستخبارية. وفي هذا السياق حرصت الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية على تسريب تقييمات أمنية تفيد بأن حركة حماس ستتحول إلى ذراع مسلح لجماعة "الإخوان المسلمين" في عهد مرسي، وان حماس هي الآن جزء لا يتجزأ من جماعة الإخوان المسلمين التي تسعى إلى السيطرة على المنطقة وإقامة حكم إسلامي، فحماس ليس جزء من الحركة الوطنية الفلسطينية(العنبر، 2012).

من جهة أخرى يحاول دوري غولد مندوب إسرائيل الأسبق ورئيس مركز القدس لدراسات الجمهور والمجتمع، أن يلصق تهمة الإرهاب الدولي في مصر، ويرى أن البيت الأبيض يخطئ باعتقاده أن الإخوان المسلمين تنظيم معتدل وشرعي، ويدلل غولد على كلامه بأن الإخوان المسلمين أدانوا مقتل بن لادن رئيس تنظيم القاعدة الإرهابي، الذي هو بالأساس تلميذ عبد الله عزام الذي أصوله اخوانية، وكذلك أيمن الظواهري أصوله إخوانية أيضاً(غولد، 2012).

وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو: "ثمة خطورة في سيطرة الإسلاميين على مصر وجرها إلى الخلف، وتقليد إيران، ففي حين يشاهد المتظاهر المصري الدبابة المصرية ويقرأ على

ظهرها الحرية، فإنَّ المواطن الإيراني غارق في دمه بسبب إطلاق النار عليه"، محذرا ومحرضا في الوقت ذاته على القوى الإسلامية ومحذرا من استلام الإسلاميين للسلطة بزعم استغلالهم للديمقراطية لفرض هيمنة إسلامية، مستشهدا بحماس غزة وحزب الله لبنان وإيران(خطيب، 2012)؛ لقد كان نتنياهو واضحاً في طلبه من الأسرة الدولية أن تطلب من كل نظام قادم على مصر الالتزام بالسلام على اعتبار أن السلام بين الدولتين حسب رأيه مهم استراتيجياً للدولتين، لأنه يحافظ على الاستقرار في المنطقة.

6.3.2.4 محاولة منع انهيار الصورة النمطية عن الحركات الإسلامية.

لقد حاولت النخب الإسرائيلية من خلال التحذير من وصول الإسلاميين للحكم، وتكرار الزعم بأن "تداعيات كارثية" سترتب على ذلك، منع انهيار الصورة النمطية للإسلام والحركات الإسلامية التي حرص الكثير من المستشرقين في إسرائيل والغرب على تكريسها.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد أخذ بعض المفكرين الإسرائيليين يتصدون للمراجعات الفكرية التي ازدهرت في الغرب تجاه الموقف من الإسلام في أعقاب الثورات العربية. ولقد شن أستاذ الفلسفة في الجامعة العبرية اليميني شاؤول روزنفيلد هجوماً حاداً على كل من مستشار الرئيس أوباما لشؤون الإرهاب جون برنن، وجيمس كلافر مدير الاستخبارات الوطنية في الولايات المتحدة، لأن الأول قال في محاضرة أن مصطلح "الجهاد" يعني شن نضال مقدس يتمكن المرء من خلاله من تخليص نفسه من الذنوب وأنه لا يوجد هناك أي رابط بين الإسلام وقتل الأبرياء، بينما قدم الثاني إفادة أمام الكونغرس اعتبر فيه أن تنظيم "الإخوان المسلمين" لا يتبنى العنف وأنه يهتم بشكل أساسي بالشؤون الاجتماعية ومعني بالإصلاحات سياسية(النعامي، 2012).

7.3.2.4 دولة مسيحية حاجزة.

تبحث إسرائيل عن حلول بديلة مع مصر؛ منذ قيام الثورة المصرية تضعف الأمن القومي المصري وتوفر لها– أي لإسرائيل– الأمن الحدودي، مع الجارة الجنوبية مصر، وفي هذا الإطار، يأتي طرح مؤسسة راند البحثية الأمريكية حين أعلنت أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2011م، أن حل المشكلة الطائفية في مصر لا يكون إلا بنشأة دولة مستقلة للأقباط في شمال سيناء. الدولة المسيحية المقترحة هي ترويج لفكرة تصنيع دولة حاجزة بين مصر وإسرائيل، فهي بتلك الدولة الحاجزة تتقي أكبر دولة بالمنطقة سكاناً، وأحدثها جيشاً(عبد اللطيف، 2011، ص100:101)، وتعزز الانقسام والفتنة الطائفية، وتمرر مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي يقوم على تجزئة الوطن العربي إلى دويلات طائفية متناحرة، وتكون إسرائيل سيدة المنطقة.

8.3.2.4 المفاضلة بين الإسلاميين والعلمانيين.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل حقاً أن دوائر صنع القرار في إسرائيل ترى في صعود الحركات الإسلامية للحكم خطراً على مصالحها يفوق مستوى الخطر الذي تشكله مركبات الجماعة الوطنية في كل بلد عربي؟.

إن التجربة العملية تدلل على– أنه بعكس ما توحي به المواقف المعلنة الصادرة عنها– فإن النخب الحاكمة في إسرائيل تنطلق في تقييماتها الحقيقية لتأثير التيارات السياسية في العالم استناداً لواقع تجربة هذه التيارات العملية، وليس فقط استناداً لشعاراتها ومواقفها الأيدلوجية. ولعل أوضح مثال على ذلك ما كشفت عنه وثائق "ويكليكس" التي أكدت أن رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال عاموس يادلين أبلغ عدداً من أعضاء الكونغرس الأمريكي أن إسرائيل مرتاحة تحديداً إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، على اعتبار أن انفراد الحركة بحكم القطاع سيوفر لإسرائيل فرصة متابعة ومراقبة قياداتها وأعضاءها ومعرفة أماكن تواجد مكاتبهم ومنازلهم، تمهيداً لتصفيتهم بسهولة، في حال قررت إسرائيل الرد على أي عمليات عسكرية تقدم عليها الحركة، علاوة على إن صعود حماس للحكم يمثل فرصة تاريخية للتدليل على فشل تجربتها في الحكم(النعامي، 2012). وقد اعتبر الباحث يغيل ليفي أن من مصلحة إسرائيل تعزيز شرعية حكم حماس من أجل مساعدة الحركة على فرض سيطرتها على الفصائل الأخرى لتمنعها من مواصلة العمل المقاوم من ناحية، ومن ناحية ثانية تعزيز القيادة السياسية للحركة على حساب الذراع المسلح الذي يبدي تشدداً أكثر، وينصح الباحث عيرن شمشون القيادة الإسرائيلية بأن تسمح لحماس بحكم القطاع دون أن تعترف بها، على اعتبار أن ذلك يجعل هناك ما يمكن أن تفقده الحركة في حال تجاوزت الخطوط الحمراء في كل ما يتعلق بانطلاق المقاومة من قطاع غزة، سواء من قبل الحركة أو من قبل غيرها من الحركات العاملة هناك(النعامي، 2012).

يرى الباحث: أن إسرائيل ترى في الثورة المصرية حدثاً سوف تتحدد على أساسه خياراتها فيما يتعلق بمختلف الملفات المشتركة، وأنها أدركت أن العهد السابق لن يعود، وأن عليها أن تتعامل مع واقع جديد ولاعبين جدد، ورغم أن هناك توقعات بأن تغييراً كبيراً في سياسة مصر الخارجية– على الأقل خلال السنوات المقبلة– لن يحدث خاصة تجاه الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة إلا أنه يمكن القول أيضا أن السياسة الماضية لن يكون لها مكان في مصر ما بعد الثورة. لقد أدركت إسرائيل أن الثورة المصرية قد أبطلت الكثير من المسلمات التي مثلت منطلقات للسياسة الإسرائيلية تجاه العالم العربي، وهددت بالتالي القواعد التي حكمت السلوك الإسرائيلي إزاء العرب حتى الآن، وفتحت الباب

على مصراعيه أمام الكثير من التحولات التي يمثل بعضها تحديات إستراتيجية من الطراز الأول لإسرائيل.

لقد اختصر موشيه يعلون المأزق الذي تعيشه إسرائيل في أعقاب الثورات العربية، عندما قال: "يتوجب على إسرائيل محاربة الثورة المصرية من خلال التشكيك في مآلاتها، ولم تجد وسيلة أفضل من توظيف فزاعة الحركات الإسلامية، وربط هذه الحركات بالإرهاب الدولي، فهي تارة امتداد إلى إيران، وتارة لامتداد للقاعدة، وتارة أخرى تسعى لبلقنة المنطقة، والهدف من وراء ذلك هو تجييش العالم ضد النظام المصري الجديد والديمقراطية الجديدة والتي حاولت إسرائيل أن تبرهن أن العرب أعداء الديمقراطية، وإنها- أي إسرائيل- واحة الديمقراطية في شريعة من الغاب"(النعامي، 2011).

3.4 أبعاد و تداعيات ثوره 25 يناير على السياسة الإسرائيلية.

رغم الاضطرابات والاختلافات بين القوى السياسية المصرية، وعدم وضوح الرؤية حول مصير النظام السياسي المصري الجديد، إلا أن هناك إجماع بين مختلف المكونات السياسية المصرية- أحزاب وحركات- على إتباع نهج وسياسة جديدة فيما يخص السياسة الخارجية المصرية تجاه إسرائيل ودول المنطقة، وذلك لأن الذي حدث ليس مجرد تغيير في شخص الحاكم بقدر ما يعني تحولاً في توجهات ومحددات السياسة المصرية، وهذا ما قد تفرزه التطورات السياسية بإعادة بناء منظومة النظام السياسي المصري بالكامل وبسبب الدور المركزي والمحوري الذي تمثله مصر، في خيارات الحرب والسلام في المنطقة.

ورغم حالة القلق الذي تبديه المؤسسة السياسية والعسكرية في إسرائيل نتيجة الثورة المصرية، إلا أن تداعيات الثورة المصرية مازالت على المدى المنظور على خلاف ذلك، رغم أنه وفي حالة تعافى الوضع الأمني والاقتصادي المصري، واستقرت الأوضاع السياسية، كما يراها عاموس يادلين فان السياسة الخارجية المصرية باتجاه إسرائيل سوف تتغير. وأن اتفاقية السلام التي أمنت الحدود الإسرائيلية حوالي ثلاثة عقود من الزمن لم تبقى على حالها، وان تحالفات جديدة سوف تنشأ في المنطقة تغير من سياسة المنطقة برمتها.

1.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على سياسة إسرائيل في المنطقة.

طالب العديد من القيادات الحزبية في إسرائيل تغيير سياسة اسرائيل الخارجية وإسقاط المعادلة القديمة التي كانت تستند على نظام إقليمي مشكل في نظم حكم ديكتاتورية، ومن ثم البدء فوراً ودون إبطاء في مفاوضات للتسوية السياسية الحقيقية مع جيرانها العرب وذلك حتى تصبح إسرائيل "جاراً

مرغوباً فيه وتتمتع بالقبول من دول المنطقة"(هآرتس، 2011). وهناك من دعا رئيس الوزراء إلى الموافقة على مبادرة السلام العربية التي سبق وتجاهلها، فما هو مطلوب الآن هو مد يد السلام والعمل على خلق شرق أوسط جديد ديمقراطي ومستقر(جاد، 2011، ص92).

وقد جاء وصف السياسة الإسرائيلية في تلك المرحلة في مقال[1] حذر مما اسماه الانكماش في مقابل آخر الأحداث في العالم العربي وجاء فيه: "إننا نشهد لدى الجانب العربي تصعيداً في مظاهر التطرف القومية والدينية تعكسه ثورات تسقط حكاماً مستبدين وتعلى من شأن عناصر إسلامية متطرفة. وفي المقابل نشهد لدى الجانب الإسرائيلي مظاهر انكماش تنجم عنها جهوزية في التنازل في الجبهات كلها، وللاعتراف بمسؤوليتنا ولو جزئياً عما يدور حولنا، وعن جميع مشكلات الفلسطينيين. وما نملك أن نفعله هو أن نرص صفوفنا في داخل إسرائيل كي نحميها من الأخطار التي تتهدد وجودها على المدى البعيد، وكي نعمق الوعي بأن أي تنازل من جانبنا سيجر وراءه تنازلات أخرى(شلحت، 2011، ص53:54).

حيث تفترض إسرائيل أنه في حال نشوء نظام راديكالي في مصر فإنه سيعمل على تغيير معادلة المرور في قناة السويس وخليج العقبة ومضائق تيران، فإن تجارتها مع الشرق ستتضرر بشكل كبير، وبخاصة أن نحو ثلث واردات إسرائيل وصادراتها من الشرق وإليه تمر في البحر الأحمر، كما تتخوف إسرائيل في هذا السياق من تداعيات تطور الأوضاع في مصر على عبور سفنها الحربية في قناة السويس، الذي استغلته خلال السنتين الأخيرتين في مكافحة تهريب السلاح إلى غزة، وفي مشاركتها للبحرية الأمريكية والبريطانية في السيطرة على البحر الأحمر(عبد الكريم، 2011، ص13). هذا التخوف جعل إسرائيل تتبع سياسة الانتظار والترقب من جهة، وإتباع سياسة التوجه إلى الغرب من جهة أخرى، لمحاولة تفسير ما يحدث وتذكيرهم أن إسرائيل واحة من الديمقراطية في وسط شريعة من الغاب.

1.1.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على عملية السلام المصرية الإسرائيلية.

تمثل اتفاقية كامب ديفيد التي وقعتها مصر وإسرائيل عام 1979، أحد أهم الأسس التي يقوم عليها الأمن القومي الإسرائيلي؛ إذ أن هذه الاتفاقية أخرجت أكبر دولة عربية من دائرة العداء مع إسرائيل، مما منح إسرائيل القدرة على التفرغ لمواجهة التحديات الإستراتيجية على الجبهات العربية الأخرى، علاوة على أنها قلصت إمكانية اندلاع حرب جديدة بين إسرائيل والدول العربية تشكل تهديداً وجودياً لإسرائيل. وقد عبَّرت عدة عناصر إسرائيلية عن مخاوفها من إلغاء اتفاقية السلام وتداعياتها

[1] مقال بعنوان الانكماش، صدر في المجلة الفصلية اليمينية "هأماه" (الأمة) التي تصدر عن "المحفل على اسم زئيف جابوتنسكي"

السياسية والعسكرية، وذهب البعض إلى حد توقع أن يعيد ذلك افتتاح الجبهة العسكرية الجنوبية مرة أخرى.

فقد اعتبر شلومو بروم[1] أن ميزان التصريحات للجهات المختلفة المشاركة في العملية السياسية التي تتشكل في مصر يشير إلى احتمال ضئيل بأن تقوم مصر بالمساس بشكل كبير باتفاق السلام مع إسرائيل. ومع ذلك، فإن التغيرات في مصر وضعت الاتفاق على جدول الأعمال، وهو أصبح موضوع رأي عام في إسرائيل. حيث المساس باتفاق السلام مع المصريين، ربما يطال اتفاق السلام مع الأردن، ويترتب عليها أثاراً إستراتيجية على إسرائيل. فتوقيع اتفاق السلام مع مصر عام 1979م، إخرجها من دائرة الدول التي من شأنها المشاركة في حرب ضد إسرائيل، الأمر الذي أسهم في تركيز التحضيرات العسكرية على الجبهات الأخرى(بروم، 2011، ص54).

وأخذت تصريحات الحكومة الإسرائيلية تختلف مع اختلاف مراحل الثورة، حيث قال شمعون بيريز أن رغبة إسرائيل الحقيقية هي الحفاظ على السلام مع كل من مصر والأردن، مؤكداً أن إسرائيل تضع لاتفاقية كامب ديفيد مع القاهرة أهمية إستراتيجية وحيوية كبيرة (صالح، 2011، ص42). فيما أعرب رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في مؤتمر صحافي مشترك مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل عن أمله أن "لا تتأثر معاهدة السلام التي أبرمتها إسرائيل مع مصر قبل ثلاثة عقود"، مشيراً إلى أن "هذه الفترة هائجة جداً، وإسرائيل هي جزيرة الاستقرار في منطقة تشهد تظاهرات وأنظمة متغيرة"(الدولية، 2011). ولقد دفع فوز الإسلاميين بالانتخابات البرلمانية رئيس الوزراء نتنياهو لإتخاذ خطوات لمواجهة الوضع الجديد أولها: استمرار تنسيق حكومته مع الغرب لضمان استمرار معاهدة السلام مع مصر لأنها ذخر مهم لصالح الطرفين(جريدة أخبار الخليج، 2012). كما أكد ليبرمان على أن معاهدة السلام تشكل عنصراً هاماً في الحفاظ على الاستقرار في الشرق الأوسط. ومع ذلك فقد أعلن جابي اشكنازي، "أن إسرائيل لديها خطة طوارئ حال قيام القاهرة بإلغاء معاهدة السلام"، مؤكداً "على ضرورة الإبقاء على مصر كحليف" وأن "معاهدة السلام فاترة، لكن لها أهمية إستراتيجية لإسرائيل، وآمل أن تظل كذلك"(صالح، 2011، ص43-45).

ورغم أن مصر من المحتمل ألا تتخلى عن خيار السلام، الا أنها سوف تضع سقوفا جديدة لهذا الخيار تبعد به عن الصيغة القائمة، وتعيده إلى شرعيته القانونية، وهو أمر تمانعه إسرائيل، ما يعني أن خلافاً سوف ينشأ بين البلدين، وإن إسرائيل سوف تحرم من الأمان المطلق الذي تمتعت به، وهنا لن يكون ثمة قيمة موضوعية لمعاهدة السلام، وإن مقومات الصراع الوجودي، وخيارات كخيار التحرير

---

[1] شلومو بروم: جنرال الإسرائيلي المتقاعد والباحث في معهد دراسات الأمن القومي.

الكامل للأرض العربية، سيكون لها ما يبررها، وخصوصاً إذا وصلت حركات الاحتجاج القائمة إلى باقي الدول العربية(سالم، 2011، ص66:65).

إجمالاً لما سبق فإن إسرائيل متخوفة ويعتريها القلق من تداعيات الثورة المصرية على العلاقات بين البلدين وبالتحديد مصير معاهدة السلام، فهي تخشى أن تفقد المزايا التي هيأتها لها المعاهدة، كما تخشى مجيء نظام يتحالف مع إيران وتركيا وتنظيمات المعارضة، وبالتالي يسبب لها المتاعب؛ ولذلك تشعر إسرائيل بحجم الخسارة الفادحة التي لحقت بها بسبب غياب الرئيس السابق مبارك. هذا التخوف وهذا القلق لا يرى له الباحث ضرورة في الوقت الراهن، ويرى أن إسرائيل تبالغ في ذلك لأهداف سياسية.

2.1.3.4 أبعاد وتداعيات الديمقراطية في مصر على الموقف الاسرائيلي.

عمليات التغير التي قادتها القوى الشبابية في مصر التي تعتمد على وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديث، لم تحصل بطريقة فوضوية أوعنيفة، وإنما حصلت بطريقة سلمية وحضارية، وليست بقوة تيار الإسلام السياسي، وإنما بفضل غضب الشعب المصري على نظامه الذي تحكم به مدة ثلاثة عقود من الزمن، والذي رفع شعارات تتعلق بإرادة الشعب في العيش بدون استبداد وفساد، أي العيش بحرية وكرامة وعدالة(كيالي، 2011، ص103).

هذه الثورات الديمقراطية العربية المعاصرة جعلت إسرائيل أكثر قلقاً من احتمالات دمقرطة العالم العربي، كما أن اتساع قاعدة الديمقراطية العربية سيفقد إسرائيل شعار أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط(عبد الحي، 2011). واللافت أنه بدأت تتردد بين أركان الحكم في إسرائيل فكرة أن حركة الاحتجاج قد تجر مصر لديمقراطية شبيهة بإيران حتى إن رئيس الوزراء نتنياهو طرح عدة سيناريوهات أولها: قيام نظام يتوجه نحو إيران، وثانيها: استيلاء الإسلاميين على السلطة، وثالثها: تطبيق إصلاحات علمانية، وإن ظل على تشديده على وجوب الاحتفاظ بالسلام مع مصر وجلب الهدوء لجنوب البلاد(حماد، 2012، ص174). أما شيمعون بيريز رئيس إسرائيل وفي لقاءه مع المستشارة ميركل أبدى تخوفه من الديمقراطية في مصر، مذكراً بالتجربة المريرة لانتصار حماس في الانتخابات الديمقراطية في يناير 2006م، وقال بيريز "الديمقراطية الحقيقية تبدأ تحديداً في اليوم التالي للانتخابات، بمنح حقوق الإنسان والاهتمام برفاهية المواطنين، وإذا نجح في الانتخابات عنصر ديني متطرف وخطير وارتقى للسلطة فما قيمة الانتخابات؟(حماد، 2012، ص175).

وقد بلغ العداء الإسرائيلي لقيام نظام ديمقراطي في مصر والخشية منه حداً أثار الصحفي والكاتب الإسرائيلي عوفر شيلح، الذي عالج هذه المسألة في مقال له تحت عنوان "الديمقراطية ليست

للعرب"، وأضاف عوفر شيلح: "إسرائيل تدرك جيداً أن الشعوب العربية معادية لها ولسياستها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، فإنها ترى أن النظم الديمقراطية ستكون معبرة عن موقف شعوبها من إسرائيل، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى تغيير الإستراتيجية والسياسات العربية تجاه إسرائيل"(محارب، 2011). وفي مقال له بعنوان: "الديمقراطية مشكلة" كتب يوآف برومر مقالاً في صحيفة "هآرتس"، في 19 أكتوبر 2009، خلاصته: أنه كلما انتشرت الديمقراطية في الشرق الأوسط، كلما مثل ذلك مشكلة لإسرائيل، فإسرائيل حسب قوله تبرم اتفاقيات السلام مع نظم غير ديمقراطية، وتحافظ عليها كذلك في ظل هذه العلاقة، بل إن نظم الحكم التي تبرم معها إسرائيل اتفاقات سلام أو تقيم معها علاقات دبلوماسية، تبذل جهدها في الدفاع عن بقاء الاتفاقيات أو العلاقات وتستخدم أدوات متنوعة في مواجهة المعارضين لهذه الاتفاقيات أو العلاقات، أما في ظل وجود نظم ديمقراطية فيكون الأمر أكثر حساسية تجاه مواقف ورؤى الرأي العام، وهو ما تخشى أن تقوم عليه مصر في حال تحولها إلى دولة ديمقراطية(جاد، 2011، ص85). إن التحول نحو الديمقراطية، وإرساء دولة المواطنين، في البلدان العربية، لا بد سيفضي إلى انتهاج سياسات واضحة، عقلانية، وواقعية، توازن بين الحقوق والقدرات، وبين المأمول والممكن في مجال الصراع ضد إسرائيل. ولا شك أن هذه السياسات التي ستحفظ الحد الأدنى من الحقوق والكرامة والعدالة، في مواجهتها للسياسات الإسرائيلية المتعنتة.

هذا يعني أن موقف النظام الإقليمي العربي سيكون أكثر قوة، وأكثر حساسية، إزاء التحديات الخارجية التي تواجهه، لا سيما من قبل إسرائيل، في استجابة طبيعية لتغير الوضع في الوحدات السياسية المشكلة له. وهذا لا يعني أن النظام العربي سيتجه حتماً نحو وضع خطة للحرب ضد إسرائيل، ولكنه يعني بأن يكون للنظام العربي موقف صلب إزاء الممارسات العدوانية والاستخفاف التي تمارسه إسرائيل في المنطقة. هكذا فإن التغيير السياسي، والتحول نحو الديمقراطية، واكتشاف المجتمعات لذاتها ولقوتها، عبر المواطنين الأحرار، وإعادة الاعتبار للدولة في المنطقة، وبالتالي إعادة الروح للسياسة الخارجية المصرية، وبفعل دوائر حركتها الإقليمية والعربية والإسلامية والإفريقية، وهو أكثر ما تخشاه إسرائيل.

2.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية.

من المؤكد أن القضية الفلسطينية ستكون أول المتأثرين بالثورة المصرية، وبالسياسة الخارجية لمصر، التي يتوقع أن تشهد تغييراً حقيقياً بعد الثورة، ولكن بشكل متدرج وبطيء نسبياً. وانطلاقاً من هذا التصور، فإنه يمكننا حصر تداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية في عدد من الملفات التي كان لمصر دور بارزاً فيها، على النحو التالي:

1.2.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على عملية التسوية السياسية.

من المبكر الحكم على طريقة تعاطي مصر، ما بعد مبارك، مع عملية التسوية، أو مع سياسات إسرائيل العدوانية، أو المتعنتة، لكن ما يمكن ملاحظته هنا هو أن ثمة مرحلة جديدة في التعاطي مع إسرائيل، لن تكون كما قبلها. وأهمية هذه المرحلة أنها تأتي بعد انكشاف عملية التسوية الجارية، وسياسة المماطلة والتسويف الإسرائيلية حولها، ولا شك أن هذا الأمر سيفيد في التعاطي مع إسرائيل على حقيقتها، أي بوصفها دولة استعمارية واستيطانية وعدوانية، وفي هذا الإطار من المرجح أن تقلع مصر الجديدة عن سياسة الاستجداء، وعن سياسة الارتهان للمتطلبات الإسرائيلية أو الأمريكية، وأن تتخذ سياسة حازمة للجم عنجهية إسرائيل، وتعنتها، وعدوانيتها، إزاء الفلسطينيين وغيرهم.

الصورة الحالية تشير إلى احتمال استمرار الأنظمة الجديدة في الوطن العربي بدعم العملية السياسية من خلال تأييدها لمبادرة السلام العربية(بروم، 2011، ص55). ومن المتوقع أن تعمل مصر على تبني الثوابت الفلسطينية المتفق عليها بين كافة الفصائل الفلسطينية، والتي ستعتبرها حكومة مصر مدخلاً أساسياً للتوافق الوطني وانطلاقاً لأي مشروع تسوية مستقبلي. وبالتالي ستدعم مصر استمرار مطالب الجانب الفلسطيني بوقف الاستيطان كشرط لاستمرار التفاوض، ولن تشكل مصر عاملاً ضاغطاً للمزيد من خفض السقف الفلسطيني لصالح إسرائيل، وستعتبر أن اتفاقية "كامب ديفيد"، لا تلزمها بممارسة هذا الدور، ويتوقع أن تقوم مصر بممارسة الضغط على (إسرائيل) من أجل إلزامها بتنفيذ استحقاقات العملية التفاوضية(الطناني، 2011، ص50).

2.2.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على ملف المصالحة والمعابر والأنفاق.

من المرجح أن إدارة الملف الفلسطيني للمصالحة، ستصبح في المربع السياسي والدبلوماسي، لا الأمني، وعليه ستقوم وزارة الخارجية بدورها الفاعل في هذه الملفات وفقاً للمصالح الوطنية المصرية لا المصالح الشخصية، وهو ما سيعيد النظر في حصار غزة وورقة المصالحة التي وضعت في جهاز أمن الدولة بعيداً عن الخارجية المصرية، مع مراعاة أن الخارجية المصرية ستحرص على بقاء الأمن القومي المصري في المقدمة، أي أن مصر ستسير في الاتجاه الصحيح كونها دولة محورية وتمثل قلب الوطن العربي، سواء في القيادة أو الريادة(خليل، 2011، ص13). الدليل الأول على هذا هو نجاح مصر في التوسط بين فتح وحماس؛ فنظام الرئيس مبارك كان يعتبر حماس عدواً لمصر، بينما النظام الجديد، الذي يعتبر الإخوان المسلمين حركة سياسية شرعية، يعتبر حماس لاعباً سياسياً شرعياً يجب

وضعه بالاعتبار بنفس الدرجة التي تتمتع بها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية. ولهذا السبب، قدم النظام الجديد وعوداً بوقف الحصار على غزة(بروم، 2011، ص55).

ويمكن القول أن نظاماً مصرياً جديداً سيوطد أيضاً علاقات مصر مع قطاع غزة، ويفتح المعابر بصورة حرة ومتواصلة ويسمح بدخول السلع الغذائية والوقود. وبالتالي لا يكون للحصار الإسرائيلي على قطاع غزة فائدة(حماد، 2012، ص192). فقد أثار قرار مصر فتح معبر رفح في 2011/5/28، قلق إسرائيل التي تصر على السيطرة على الحدود والمعابر بين غزة والخارج، واقترحت من قبل نقل معبر رفح إلى مثلث حدودي مصري- فلسطيني- إسرائيلي في كرم أبو سالم بحجة أن فتح معبر رفح سيسهل مرور السلاح إلى حركة حماس. ذلك القرار المصري دفع رئيس الوزراء نتنياهو إلى اتهام مصر بأنها عاجزة عن السيطرة على سيناء، الأمر الذي تستغله مجموعات إرهابية لترسيخ وجودها، حيث يدعي نتنياهو أن حركة حماس تزداد قوة داخل الأراضي المصرية بعد نقل غالبية نشاطها من دمشق إلى القاهرة بعد أحداث سوريا(جريدة أخبار الخليج، 2012). وتبدو قضية الأنفاق مع القطاع أيضاً محل تأثر بعد أن ينجح الفلسطينيون في تحقيق حكومة موحدة، بمساعدة الحكومة المصرية الجديدة، سيكون هناك بداية للتفكير بالتكامل الاقتصادي المصري- الفلسطيني، وبالتالي ستشكل الأنفاق عبئاً أمنياً على الطرفين، لذا من المرجح أنه سيدمر جزء كبير من الأنفاق، ولكن ليس في الفترة القريبة، بمعنى أنها ستبقى مؤقتاً تقوم بدورها النمطي للتخفيف عن المواطن الفلسطيني في غزة، ولتلبية العديد من المطالب المعيشية والحياتية اليومية لسكانها(دحبور، 2011).

3.2.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على ملف المقاومة الفلسطينية.

إن التحولات التي تشهدها مصر ستؤثر إيجاباً على المقاومة الفلسطينية، خاصة أن القوى التي كانت في مواقع المعارضة، هي قوى معروفة بدعمها لمقاومة الشعب الفلسطيني، ومناهضتها للمفاوضات وفق الصيغة التي كانت تتم عليها(خليل، 2011، ص13). وفي السياق ذاته يرى ميخائيل ميلشتاين الباحث في معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، أن الثورة المصرية ساهمت في تعزيز معسكر المقاومة في الشرق الأوسط، وأضعفت معسكر الدول المعتدلة في المنطقة(ميلشتاين، 2011، ص165). ويدعم هذا الرأي، أنه في أعقاب الهجمات العسكرية "الإسرائيلية" التي شنت على قطاع غزة في منتصف شهر آذار 2011، حذر وزير الخارجية المصري أحمد العربي- في تصريح له- إسرائيل من عواقب شن عملية عسكرية على قطاع غزة، مما اعتبر دعما للمقاومة وإسناداً لها، وتحولاً ملحوظاً في السياسة المصرية تجاه المقاومة الفلسطينية، ومحاولة رفع الضغط عنها. في المحصلة من المتوقع أن يؤثر التغيير الحاصل في مصر إيجابياً لصالح مشروع المقاومة وتعزيزه في مقابل مشروع المفاوضات وخيار السلام الوحيد. وسنشهد بروز إستراتيجية جديدة في العالم العربي عنوانها أن

المفاوضات والتسوية السياسية هي أحد الخيارات، وليس الخيار الوحيد في حل الصراع العربي الإسرائيلي(الطناني، 2011، ص53).

وقد أوضح البرلمان الجديد، والذي تولى السلطة التشريعية في كانون الثاني/يناير 2012، وجهات نظره بشأن إسرائيل وحماس. ويسيطر الإخوان المسلمون على 46 في المائة من مقاعد البرلمان بالإضافة إلى 27 في المائة من المقاعد الأخرى التي حصل عليها الإسلاميون السلفيون وهم من المحافظين المتشددين. وبعد شن جولة أخرى من الهجمات الانتقامية الإسرائيلية على قطاع غزة، أفادت صحيفة الشروق المصرية في 12 آذار/مارس 2012 بأن "لجنة الشؤون العربية" في البرلمان المصري وافقت على قرار يدعو إلى مراجعة معاهدة السلام مع إسرائيل وتأييد المقاومة الفلسطينية ضد إسرائيل على جميع أشكالها(شينكر، 2012). حيث يكاد لا يختلف اثنان من الخبراء الاستراتيجيين في إسرائيل على توصية صناع القرار في إسرائيل، بإبداء أقصى درجات الحذر قبل أن يأمروا بشن أي عمل عسكري ضد حركات المقاومة الفلسطينية، ولا سيما في قطاع غزة بعد فوز مرسي. ولا يرجع الحذر الإسرائيلي من شن عمل حربي على قطاع غزة للخوف من إمكانية أن ترد مصر رداً حربياً، بل إن جيورا أيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق، يؤكد أنه يكفي مرسي أن يتخذ خطوات دبلوماسية وسياسية عقابية ضد إسرائيل حتى يتسبب ذلك في أذى كبير لـ إسرائيل(صحيفة الرأي، 2012).

في المحصلة، من المتوقع أن يؤثر التغيير الحاصل في مصر إيجابياً؛ لصالح مشروع المقاومة وتعزيزه في مقابل دعم مشروع المفاوضات وخيار السلام الوحيد، وسنشهد بروز إستراتيجية جديدة في الوطن العربي، عنوانها أن المفاوضات والتسوية السياسية هي أحد الخيارات وليس الخيار الوحيد في حل الصراع العربي الإسرائيلي.

3.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على جبهة سيناء ودول المنطقة.

كتب الباحث جابي سيبوني عن الثورة المصرية، والتحديات التي تضعها أمام إسرائيل من الناحية الأمنية والعسكرية المباشرة، والتي تجعل الجيش الإسرائيلي مضطراً إلى مجابهتها، فيقول أن الوضع في سيناء المصرية يشكل تهديداً أمنياً لإسرائيل، لأن التنظيمات المسلحة منتشرة فيها بقوة، ولن يكون ضرباً من المبالغة القول أنها هي المسيطرة. ومع أن إسرائيل بنت جداراً متيناً يخفف من العمليات داخل إسرائيل، فهذا الجدار لا يمنع العمليات الحربية عن إسرائيل بواسطة الصواريخ أو الألغام الجانبية أو غبرها من المتفجرات، وقد تضطر إسرائيل إلى دخول سيناء لمطاردة مسلحين يهددون أمنها، على الرغم مما يسببه ذلك من صدام مع القاهرة(مجلي، 2013، ص145). تحدى آخر

هو عدوى انتقال الثورة المصرية إلى الأردن وتعرض النظام الهاشمي للخطر. وحينئذ يسود على حدود السلام مع إسرائيل واقع جديد تماماً، شرق أوسط جديد، لكن ليس ذاك الذي تتمناه، أو حتى عن ذاك الذي سبق أن تصوره شمعون بيريز ووضع مخططاً له، تلعب فيه إسرائيل دور الرائد الذي يقود التغيير في الشرق الأوسط، مستعينة في ذلك بالقوة البشرية المصرية والبترودولارات العربية، لتحقيق معادلة القوة العظمى الشرق أوسطية التي تقودها إسرائيل(حماد، 2012، ص69:68). فضلاً عن تخوف صناع القرار في إسرائيل من أن يؤثر صعود مرسى على مستقبل نظام الحكم في الأردن، الذي يوصف في أوساط القيادة الإسرائيلية بأنه "أوثق حلفاء" إسرائيل في المنطقة؛ فقد كشفت دراسة "عوديد عيران" السفير الإسرائيلي لدى الأردن تحت عنوان "الأردن.. مظاهرات وإصلاحات على نار هادئة" كشف فيها عن تخوف النخبة الإسرائيلية أن يؤدى وصول الإخوان المسلمين إلى سُدَّة الحكم في مصر إلى تشجيع "الإخوان" في الأردن على مواصلة الضغط بقوة من أجل تحويل النظام الأردني إلى "الملكية الدستورية"، فيصير الملك مجردًا من الصلاحيات التي مكَّنته حتى الآن- حسب اعتقادهم- من توظيف الأردن في خدمة المصالح الإسرائيلية (رجب، 2013).

4.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على السياسة الخارجية المصرية تجاه دول الجوار الإقليمي.

لا شك أن التغيير السياسي الحاصل في مصر، سيغير من طبيعة سياستها الخارجية، إلى الدرجة التي تمكن مصر من استعادة مكانتها في النظام العربي، وتعزيز وضعها إزاء القوى الإقليمية الأخرى، التي حاولت احتلال الفراغ الذي شكله انكفاؤها، في المرحلة الماضية، والذي لم تستطيع أي دولة عربية غيرها تغطيته، واستنتاجاً لذلك فإن هذا التغيير لا بد سيؤثر بقوة على التفاعلات السياسية الجارية في البلدان العربية، وسيشد من عضد النظام العربي، إزاء مختلف التحديات الداخلية والخارجية، والتي تواجهه، كما سيؤثر على أدوار القوى الدولية والاقليمية الفاعلة في هذه المنطقة من العالم(كيالي، 2011، ص94).

فإذا ما أصبحت مصر دولة ديمقراطية حقيقية فإن بوصلة سياستها الخارجية سوف تكون انعكاساً للإرادة الشعبية، وهو ما قد يأتي على حساب مصالح وأدوار بعض القوى الإقليمية، تحديداً إسرائيل وإيران وتركيا. ففيما يخص إسرائيل فأغلب الظن أن مصر الجديدة لن تكون تابعة وخاضعة للرؤية الإسرائيلية للسلام، ولن تكون طرفاً وسيطاً أو محايداً. أما بالنسبة لتركيا فمن المتوقع أن تزداد العلاقات بين مصر وتركيا تحسناً وتماسكاً، خاصة إذا ما ظل حزب العدالة والتنمية في الحكم. أما ما يخص إيران، ربما نشهد تحسناً في العلاقات المصرية- الإيرانية، بيد أن ذلك سوف يتوقف على مدى احترام طهران للمصالح الإستراتيجية المصرية، فضلاً عن تسويتها لمسألة البرنامج النووي بشكل لا

يشكل تهديداً للدول العربية(العناني، 2011، ص84:83). والخوف من التحول التدريجي لمصر، من محور الاعتدال العربي وتحولها إلى محور الممانعة، وأن تصبح دولة إقليمية قوية(أبو عامر، 2011، ص7).

بنظرة أولى يبدو أن الأحداث الحالية تلعب في الأساس، لصالح معسكر المعارضة في الشرق الأوسط، الذي تقوده إيران. وتعمل في غير صالح المعسكر المعتدل في المنطقة، وبالطبع هذه الأحداث ليست ثمرة مبادرة من المعسكر المعارض، لكنها تساعد في ترسيخ مفاهيمه في المنطقة وتعمق من ضعف المعسكر المعتدل، الموجود بالفعل في حالة وهن(حماد، 2012، ص212)، وتمثل إيران لإسرائيل جبهة مهمة وكبيرة، ما يجعل الحرب عليها معضلة كبرى تحتاج إلى درجة قصوى من الضمان الدولي، بمعنى أن يتوافر لها دعم من النظام الدولي يفترض أن توفره الولايات المتحدة الأمريكية، وحياد إقليمي وهو على الأقل، لتوجيه ضربة ما لإيران، ولعل إسرائيل قد حاولت اغتنام توافر هاتين الضمانتين، حيث التأييد الأمريكي في عهد الرئيس السابق بوش الابن، وكذلك الحياد الإقليمي في ظل النظام المصري السابق، لكن تداعيات الأمور بعد الثورة وفي ظل تحسن محتمل بين مصر وإيران، وفي ظل نزوع مصر إلى إعادة بناء مجالها الحيوي، ونفوذها الإقليمي، لن يكون أي ضمانات لإسرائيل (سالم، 2011، ص66).

وفي السياق جاء تصريح السيد نبيل العربي وزير الخارجية المصري السابق مغيراً بشكل كبير شكل السياسة الخارجية المصرية تجاه إيران والتي كانت تنظر إلي إيران نظرة العداء حيث أشار بوضوح عن استعداد مصر لتطبيع علاقاتها السياسية مع إيران، والارتقاء بمستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ليصبح رسمياً(قنديل، جودة، 2011). وقد ربطت إسرائيل تداعيات الثورة المصرية بالعلاقات التركية- الإسرائيلية، حيث تخوفت إسرائيل من سقوط تركيا، كحليف استراتيجي وأساسي لإسرائيل، تخوفاً من اكتمال الانضمام الكامل لتركيا بحلف الراديكاليين في الشرق الأوسط، يعني انضمام تركيا لكل من إيران وحركة حماس، وحزب الله، ومصر بعد فوز الإخوان المسلمين، وهو ما أوضحه بشكل خاص، الجنرال آيال آيزنبرج، قائد الجبهة الداخلية، حينما قال، في الخامس من سبتمبر/ أيلول 2011: "إن إسرائيل ستواجه مشاكل كبيرة وخطيرة في المنطقة، وإن الشرق الأوسط بأسره سيواجه مشاكل أمنية وعسكرية، فالثورات العربية المتلاحقة، والتدهور في العلاقات مع تركيا، من الممكن أن يجلب حروباً شاملة في المنطقة" (سعيد، 2013، ص151:152). كما أن ظهور نظام سياسي أصولي في مختلف الدول العربية المجاورة وفق ما تقول "نظرية الدمينيو" التي وقعت واشنطن أسيرة لها بعد الحرب العالمية الثانية. ووفق هذه الرؤية تتكرس الرؤية الإسرائيلية التي ترى أن معاهدات السلام مع

الدول العربية لا قيمة لها، ومن ثم فان إسرائيل في حاجة إلى زيادة قدراتها العسكرية حتى تحقق الردع المطلوب، القوة فقط هي التي تضمن أمن إسرائيل وسلامتها(ايتنجر، 2011).

5.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على المواقف الدولية.

اتسم الموقف الأمريكي على وجه الخصوص والمواقف الدولية بالارتباك، خاصة في الأيام الأولى للثورة بقدر من عدم الوضوح، لمحاولة استكشاف موازين القوى واتجاهات التطور. فمن المؤكد أن سقوط نظام الرئيس مبارك لم يكن في حسابات الأجندة السياسية الأميركية، حيث فشلت جميع مراكز أبحاثها وأجهزتها الاستخباراتية في التنبؤ بهذا الحدث الضخم، وفي تقدير حجم المخاطر الحقيقية التي هددت نظام الرئيس مبارك بعد سقوط نظام الرئيس التونسي المخلوع زين العابدين بن علي، حيث قدرت إحتمال تعرض رأس النظام الحاكم في مصر لنفس مصير رأس النظام التونسي السابق بنسبة 20%فقط(رسلان، 2011).

1.5.3.4 موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتطوره خلال الثورة.

اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الدولي الأبرز لنظام الرئيس مبارك، موقفاً متحفظاً، متذرعةً بترك الأمر للشعب والجيش المصريين، غير أن استمرار التظاهرات وانتشارها في القاهرة ومختلف المحافظات المصرية الكبرى أقنع الولايات المتحدة بنهاية نظام حسني مبارك، وهو ما دفع الرئيس باراك أوباما إلى أن يهنئ الشعب المصري في أعقاب تنحي مبارك في 11 شباط/ فبراير، على الرغم من تداعيات ذلك على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وحلفائها التقليديين، وبرغم ضغوط الكثير من حلفائها في المنطقة، وخاصة إسرائيل، بهدف توجيه سياساتها لدعم النظام والمحافظة عليه، وإعطائه الفرصة، خوفاً من تكرار المشهد ذاته– وهو الأمر المتوقع– في هذه الدول التي لا تملك من مقومات القوة ما يملكه نظام حسني مبارك(عبد الكريم، 2011، ص8).

ولكنّ خلافاً حصل بين القادة الأمريكيين حول هذا الخيار أحدث فجوة كبرى بين الولايات المتحدة وحلفائها من رؤساء العرب الذين كانوا يتابعون الأمر عن كثب ويناشدون واشنطن الإبقاء على مبارك وخصوصًا الخلاف الذي دب بين أوباما وبين مبعوثه الخاص فرانك ويزنر السفير السابق لمصر والصديق الحميم لمبارك والذي كان يرى توفير مخرج مناسب للأزمة يتمثل في بقاء مبارك إلى نهاية فترته الرئاسية مع مفاوضة تيارات المعارضة وإجراء إصلاحات سياسية هامة وملموسة ولكن ما اشتداد الاحتجاجات فرضت على واشنطن الإعلان عن رفض هذا الخيار والتخلي عن فرانك ويزنر ورأيه الذي أعلن عنه وقالت: إنه يمثل رأيه الخاص ولا يمثل موقفها الرسمي(عامر، 2012).

وفي السياق نفسه أكد الدكتور أحمد نوفل أن الولايات المتحدة تتخلى عن حلفائها إذا وجدت أن مصلحتها مواكبة التحركات الشعبية في محاولة منها للالتفاف عليها للمحافظة على ما تبقى من مصالحها، فقد أخطأت الولايات المتحدة الأمريكية في فهم الواقع الشعبي العربي، واعتقدت أن الأنظمة الأتوقراطية هي التي تسود في النهاية، وأن من الأفضل لها تأييد أنظمة مستبدة، خوفاً من اختطاف الإسلاميين للسلطة، وفرض أنظمة أسوأ من أنظمة الحكم التي كانت قائمة، في حين أن الثورات العربية أثرت على الإستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي، والتي تتلخص في ثلاث أبعاد: الأول هو استمرار سيطرتها على النفط العربي، والثاني منع قيام وحدة عربية، أما البعد الثالث فهو حماية أمن إسرائيل(نوفل، 2012، ص20).

على الرغم من تعيين عمر سليمان في منصب نائب الرئيس، وتعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق، وإطلاق وعود بالإصلاح الدستوري، وإعلان مبارك عدم ترشيحه لنفسه ولا لابنه لانتخابات الرئاسة القادمة في أيلول/ سبتمبر 2011، باشرت الولايات المتحدة بإرسال رسائل متعددة تطالب بأن يكون الانتقال المنظم في "إطار زمني محدد"، كما اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية عبارات مثل: "نتمنى أن تنتهي أعمال العنف في مصر"، و"الانتقال المنظم للسلطة"، و"لا بد أن يتم انتقال السلطة الآن وبطريقة ناجعة"، كما كان لافتاً موقف وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون في 6 شباط/ فبراير التي أيدت فيه إشراك جماعة الإخوان المسلمين المعارضة في الحوار الجاري بين الحكومة المصرية والقوى المعارضة للخروج من الأزمة السياسة التي تمر بها مصر (عبد الكريم، 2011، ص9).

هذا الموقف مثل نقطة تحول في رؤية السياسة الخارجية الأمريكية لمجريات الأحداث في مصر، جرياً على عادتها عندما يفقد النظام الحليف أهميته الإستراتيجية وقدرته على خدمة أهدافها في الإقليم الذي يعيش فيه. في نهاية المطاف تخلت الولايات المتحدة عن نظام مبارك وحكومته في غضون ثلاثة إلى أربعة أيام فقط من بدء الثورة المصرية.

2.5.3.4 مواقف الاتحاد الأوروبي وتطورها خلال الثورة.

سعت إسرائيل إلى توظيف فزاعة الإسلاميين في محاولات استمالة الحكومات الأوروبية إلى مواقفها. ولقد كشف بنيامين نتنياهو من حديثه حول منظومة القيم المشتركة التي تربط إسرائيل بأوروبا، حيث حرص على أن يذكر كل مسؤول أوروبي يزور إسرائيل أن الثورة المصرية، تدلل على أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة من بين دول المنطقة التي تربطها قيم مشتركة بأوروبا، فنحن أنتم وأنتم

نحن، لدينا تراث ومستقبل مشترك(النعامي، 2012). وتنعكس ذلك على المواقف الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي بخصوص الثورة المصرية فقد جاءت تلك المواقف على النحو التالي:

أصدرت دول الاتحاد الأوروبي بياناً مشتركاً في 3 شباط/ فبراير 2011م، وقعته كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا أشارت فيه إلى " قلقها الكبير" بسبب تدهور الأوضاع في مصر وأدانت العنف داعية إلى ضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة وتأسيس "حكومة ذات قاعدة عريضة تمثل أطياف الشعب كافة، وتقود مصر نحو مواجهة التحديات" ما يدل على التسليم بسياسة الأمر الواقع أمام تصاعد الاحتجاجات الجماهيرية، ولعل التصريح السابق يحمل إشارات مبطنة للنظام المصري بإبقاء الباب مفتوح نحو الإصلاحات الديمقراطية وإشراك الأحزاب في العملية الديمقراطية وتقاسم السلطة السياسية في مصر في خطوة لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان(عبد الكريم، 2011، ص9).

فقد أصدر مكتب رئيس الوزراء البريطاني والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بياناً مشتركاً دعوا فيه إلى "إجراء عملية تغيير من خلال حكومة واسعة التمثيل وبانتخابات حرة وأن يتعامل مع الأحداث الحالية باعتدال، والدعوة لتجنب العنف ضد المدنيين العزل مهما كلف الأمر، ودعوة المتظاهرين إلى أن يمارسوا حقهم سلمياً وضرورة تطبيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي وعد بها الرئيس مبارك بالكامل وبسرعة وان تستجيب لتطلعات الشعب المصري". كما أجرى رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون مكالمة هاتفية مع الرئيس المصري عبر فيها عن قلقه الشديد لما يجري في مصر، وبشكل خاص بعد أعمال العنف التي وقعت في الشوارع المصرية، وأكد كاميرون على أن مواجهة الاحتجاجات السلمية بالعنف غير مقبول وحث مبارك على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتسريع الإصلاحات(أيوب، 2011).

3.5.3.4 أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

ترى دوائر الحكم الإسرائيلية أن تقصير إدارة أوباما هذا يعد امتداداً لتقصيرها الذي سمح بسقوط أنظمة الاعتدال العربية، ولا سيما نظام الرئيس السابق مبارك. فقد سعت إسرائيل من خلال التهويل من مخاطر وصول مرسي بشكل خاص، والإسلاميين بشكل عام للحكم، إلى تقليص هامش المناورة أمام الإدارة الأمريكية، وتحميلها جزءاً من المسؤولية عن أي تداعيات لسيطرة الإسلاميين على أنظمة الحكم أعقاب الثورة المصرية(حماد، 2012، ص41)؛ وقد نقلت صحيفة هآرتس عن مصادر رفيعة في وزارة الخارجية الإسرائيلية، أن الوزارة الاسرائيلية قد وجهت اتهامات صريحة للإدارة الأمريكية بأنها

استخفت بالتحذيرات التي تلقتها، عن خطر انفجار موجات عداء إسلامية للولايات المتحدة والغرب. وقالت الصحيفة أن إسرائيل لفتت نظر الأمريكيين، لكن الإدارة في واشنطن تغاضت عن ذلك، وفضلت دفن رأسها في الرمال. وقد حاولت النخب الإسرائيلية من خلال مهاجمة السلوك الأمريكي في خضم الثورة المصرية، إلى تحقيق الأهداف التالية(أبو فخر، 2013، ص139):

أولاً: نقلت صحيفة هآرتس عن جهات رفيعة المستوى في الخارجية الإسرائيلية قولها إن محادثات دورية ومستمرة بين كبار المسؤولين في الخارجية الأمريكية ونظرائهم الإسرائيليين، بشأن ما سموه اتجاهات التطرف في مصر ضد إسرائيل والولايات المتحدة والغرب كله، تجري منذ شهور طويلة. وبحسب الصحيفة فإن، "حجم التأثير الأميركي الحقيقي على ما يحدث اليوم في هذه الدول انخفض بشكل كبير للغاية". إذ تؤكد الصحيفة: أن الإدارة الأمريكية تشكل قناة محورية وأساسية لنقل الرسائل لمصر، إلا انه من الواضح، أن تأثير إدارة اوباما في مصر، تحت قيادة الرئيس مرسي والإخوان، قد تراجع بشكل حاد في ضوء مؤشرات التطرف الداعية للقلق. كما لم ينجح الأمريكيون في التأثير على القيادة المصرية لإعادة فتح السفارة الإسرائيلية في القاهرة(أبو فخر، 2013، ص139).

ثانياً: السعي لتقليص قدرة الرئيس أوباما الضغط على إسرائيل فيما يتعلق باستحقاقات التسوية مع الفلسطينيين والعرب، وذلك عبر تحميله قدراً من المسؤولية عن تعاظم شأن الجماعات المتطرفة في العالم العربي، وإضعاف أنظمة الاعتدال في العالم العربي، وبالتالي فإن النخب الإسرائيلية اتهمت أوباما بتعقيد فرص التوصل لتسوية للصراع؛ من خلال تردده في دعم نظام مبارك.

ثالثاً: إضعاف الرئيس أوباما داخلياً عبر تأجيج الرأي العام الأمريكي ضده، وتصويره أنه أسهم في توفير الظروف المواتية لسيطرة الإسلاميين على مقاليد الأمور في العالم العربي، والتشديد على أن تحقيق هذا السيناريو سيضر بالمصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية ذاتها(النعامي، 2012).

رابعاً: التشكيك في مدى التزام الإدارة الأمريكية بأمن إسرائيل؛ لأنها لم تتحرك لإنقاذ حكم مبارك، على اعتبار أن إسقاط نظام مبارك، وما سيتبعه من مشاركة الإسلاميين في الانتخابات، يعني تهديد اتفاقية السلام مع مصر التي تعتبر حيوية لأمن إسرائيل(حماد، 2012، ص215).

يرى الباحث: أن إسرائيل هي أكثر الدول قلقاً وترقباً وخوفاً من التحولات السياسية الكبيرة التي تشهدها مصر، كما أنها أكثر الدول تضرراً وخسارة. وعلى الرغم انه على المدى المنظور لن يحدث تغيرات جوهرية تذكر في السياسة الخارجية المصرية، ورغم ما تعانيه مصر من اضطرابات وضائقة اقتصادية قد تكبلها لفترة من الزمن، وتجعلها تلتزم بسياسة خارجية متصلة إلى حد ما بسابقتها، إلا انه على المدى البعيد وأياً كانت الجهة الحاكمة في مصر فإن تغيراً ملموساً وجوهرياً سيطرأ على السياسة

الخارجية المصرية، فلن تقبل مصر الثورة، أن تبقى رهينة اتفاقية سلام تؤمن الحدود الجنوبية لإسرائيل، على حساب الأمن القومي المصري ومنظومة الدفاع العربي المشترك، ولن تقبل مصر الجديدة أن تبقى على هامش دول المنطقة دون أن يكون لها دوراً محورياً ومركزياً؛ فسياسة مصر الجديدة سوف تلبي الطموح الشعبي من جهة، وتكون سياسة برغماتية متوازنة تقوم على أساس الندية والشراكة الحقيقية من جهة أخرى.

4.4 رؤى مستقبليه للعلاقات المصرية الإسرائيلية.

لا شك أن مستقبل العلاقات بين مصر وإسرائيل هو أكثر ما يقلق المؤسسة السياسية والعسكرية والإعلامية بعد قيام الثورة المصرية والثورات العربية، حيث تنبع تلك التخوفات وهذا القلق من العودة إلى الوراء والدخول في المجهول؛ فبعد أن أمنت إسرائيل أكثر جبهاتها حصانة وقوة، وأصبحت تتطلع إلى التطبيع مع الدول العربية وعلى رأسها مصر، واستغلال الثروات العربية الطبيعية والبشرية، لخلق شرق أوسط جديد بقوته الاقتصادية ومتانته العسكرية والسياسية تكون إسرائيل على رأسه، عادت مرة أخرى لتفتح معها جبهة مجهولة المصير وهو أكثر ما يقلق إسرائيل، خاصة أن هذه الجبهة تمتلك أكبر جيش في المنطقة، كما أنها صمام الأمان لمنطقة الشرق الأوسط بأكمله.

1.4.4 الرؤية الإسرائيلية لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية.

أكد البروفيسور أمنون ليفكين شاحاك اللواء احتياط، في مؤتمر هرتسيليا 2011، الذي جاء تحت عنوان "الأمن القومي الإسرائيلي... تقديرات الموقف ومستقبل الشرق الأوسط"، على أن الثورة المصرية هي مجرد الشرارة الأولى، في سلسلة تغييرات الأنظمة في أجهزة الدولة، إسرائيل أن تبادر بإجراء سياسي، حتى وإن كانت احتمالات نجاحه منخفضة، وإلا فإن إسرائيل ستجد نفسها قي وضع غير مناسب في كل يوم يمر؛ فعزلة إسرائيل في العالم تزداد عمقاً، ومن لا يرى هذا الواقع ولا يعد له الحل، فإنه لا يعد نفسه إعداداً سلمياً للغد(حماد، 2012، ص269).

وبعد انتخاب الرئيس المصري محمد مرسي، زاد معدل القلق لدى الإسرائيليين، فقاموا برسم المخططات المستقبلية للجيش الإسرائيلي، على الجبهة الجنوبية، وطالبوا بزيادة نفقات الجيش إلى 15 مليار دولار لمدة خمس سنوات المقبلة، للتدريب على خوض المعركة على أكثر من جبهة في أن واحد، يقول حنان بنيبرغ الكاتب الصحفي في جريدة معاريف: "لسنوات، ركز الجيش اهتمامه الكامل على الجبهة الشمالية، قطاع غزة والتحديات أكثر بكثير؛ ولكن التطورات في مصر ما بعد الثورة، وما بعد انتخاب مرسي، يطلب من الجيش تكريس الحرص للدفاع على الجبهة الجنوبية"(بنيبرغ، 2012).

اهتمت المؤسسة الإعلامية بشكل كبير بفوز مرشح الإخوان محمد مرسي، وانعكاس ذلك على العلاقات المصرية الإسرائيلية، وعملت بشكل دقيق على مراقبة وتحليل كل تصريح يصدر عنه، أو عن أحد المقربين منه، يقول الباحث الإسرائيلي زفي باريل 2012/6/27م، وستحافظ مصر على جميع الالتزامات والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها". وأن العلاقات مع الدول لن تتغير في الوقت الراهن، وستبقى اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل قائمة، على الرغم من أن الرئيس مرسي لم يذكر اسم إسرائيل ولم يتحدث عنها في خطاباته المتكررة- والتي كانت كلها على غاية في الأهمية السياسية والإستراتيجية، وهو ما دعاهم للاستنباط والتحليل من أن العلاقات مع مصر لم تعد كما كانت(باريل، وآخرون، 2012).

2.4.4 مستقبل العلاقات... إلى أين؟.

يبدو أن مستقبل العلاقات بين إسرائيل ومصر تحكمها الآن ردود الأفعال والمتغيرات في الساحة المصرية، وأن الوضع الداخلي المصري وخصوصاً الوضع الاقتصادي هو ما سيقرر جدول أعمال الإدارة المصرية وهو سيكون صلب عمل الحكومة المصرية، وهذا الأمر مفهوم بالنسبة للإسرائيليين ويضعوه في حساباتهم وهو ما يبعث لديهم الشعور بالطمأنينة على المدى القصير، فالإسرائيليون يرون في أن الشأن الاقتصادي سيكون لب عمل الحكومة الجديدة. الجيش المصري هو اللاعب القوي الذي تعقد عليه القيادة الإسرائيلية آمالها في الفترة الأخيرة، وكل العلاقات الإسرائيلية المصرية ستكون بيد الجيش المصري والمخابرات المصرية، وستكون العلاقات المصرية الإسرائيلية محكومة بالقضايا الأمنية(عنيان مركزي، 2012). التي تشكل عامل مهم في علاقتهما مع مصر؛ فكل ما يهم اسرائيل هو الوضع الأمني، وهو يكمن في سلم أولوياتها، وسيحكم علاقتها مع مصر؛ وبذلك كانت الزيارات الإسرائيلية الدائمة والعلاقات الدائمة مع الجيش المصري لتأمين الحدود الجنوبية من أي عمل يستهدف إسرائيل، وعليه فأي تدهور في العلاقات السياسية مع أهميته سيبقى مقبولاً ما دام لم يمس بالبعد الأمني، وهنا يشار إلى كثرة الحديث عن الملحق الأمني الذي يطالب المصريين بتغييره ويصر الإسرائيليون على إبقائه على حاله لأنه يضمن عدم وجود قوات مقاتلة مصرية ثقيلة في سيناء وهذا يدل على التخوف الإسرائيلي من وجود قوة مصرية كثيفة هناك(الخطيب، 2012، ص12).

أما بالنسبة لاستخلاص إسرائيل لنتائج الثورة المصرية ورؤيتها لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، فيمكن تلخيصها في النقاط التالية: التي نرى أن إسرائيل قد توصلت إليها في تقييمها للتطورات في مصر، والتي سيكون لها تأثير بالغ على إسرائيل، سواء على المدى القريب أو المديين المتوسط والبعيد. ونحن لا نستبعد أن تكون هذه النقاط عوامل حاسمة في رسم السياسة الإسرائيلية، في

كل ما يتعلق بالشرق الاوسط الجديد، الذي تشكل بفعل الثورات العربية(حماد، 2012، ص287-295):

1. ليس من المستبعد أن ينشأ في مصر، وضعاً مشابهاً للوضع في تركيا. حيث نجح اردغان وحزبه في تحييد قوة الجيش والقضاء كثيراً، الأمر الذي يمكن أن يحصل في مصر، ويؤثر على العلاقات مع إسرائيل.
2. لا يضمن أن تظل مصر خارج الصورة في أي حرب تخوضها إسرائيل في المستقبل. لذا اضطرت إسرائيل إلى استئناف الجبهة الجنوبية، وعملت على زيادة حجم الجيش، وشيدت جدار على الحدود المصرية الإسرائيلية.
3. زاد التوتر في العلاقات بين إسرائيل ومصر، على خلفية الفوضى الأمنية في سيناء، فدعا بعضهم إلى إعادة احتلال سيناء، كما زاد التوتر والقلق الإسرائيلي نتيجة الحديث عن إعادة دراسة اتفاقية كامب ديفيد.
4. الخوف من تخلي أمريكيا عن دورها كدولة عظمى في الشرق الأوسط، وترك الساحة لتركيا وإيران، الأمر الذي سيفرض عزلة إقليمية على إسرائيل في حال انضمت مصر في محور اقليمي يضم تركيا وإيران إلى جانب مصر، والخوف الأكبر من انتقال عدوى الثورات العربية إلى الأردن، ونجاح الثورة في سوريا وسيطرة الإخوان على الدول العربية.

يعتقد الباحث: أن العلاقات المصرية الإسرائيلية سوف تتطور بشكل إيجابي، وأن العلاقات بين الدولتين لن تتأثر نتيجة الثورة في المنظور القريب؛ فالثورة التي قامت لتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ونادت بالحرية والعدالة، تسعى في الأساس إلى بناء الدولة المصرية القوية، ولما كان الاقتصاد المصري الهش والضعيف أحد مكوناته الأساسية المساعدات الأمريكية والأوروبية، تلك المساعدات القائمة بالأساس على استمرار اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، فإن مصر لا يمكن في الوقت الراهن أن تتخلى عن تلك المساعدات، وبالتالي ستبقى اتفاقية السلام قائمة بين البلدين والتي تشكل من وجهة النظر الإسرائيلية عمق أمني واستراتيجي لإسرائيل، ولما كان الوضع الأمني في سيناء يهدد الأمن القومي المصري قبل أن يهدد الأمن القومي الإسرائيلي، فإن التنسيق الأمني بين البلدين سيستمر ويتطور إلى الأفضل وهذا ما صرح به رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي بيبي غينتس، الأمر الذي أكده الرئيس محمد مرسي في المقابلة التي أجراها مع قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 20/ 4/ 2013. فقد قال الرئيس المصري: "إن التعاون الأمني قائم بين مصر وإسرائيل منذ ثلاثين عاماً ولا يزال كذلك"، وبخصوص اتفاقية كامب ديفيد، قال الرئيس المصري: "إننا نحترم كافة الاتفاقيات الموقعة بين مصر وجميع الدول، بما فيها اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية"(قناة الجزيرة، 2013).

وحسب تصريحات القادة الإسرائيليين فأكثر ما يخشونه ويقلقهم هو الحفاظ على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية واستمرار التنسيق بينهم خاصة في جبهة سيناء، فإذا كان التغير إلى الأفضل في العلاقات بين البلدين حسب الرئيس المصري محمد مرسي، وحسب رئيس هيئة الأركان بيبي غينتس، فلماذا كل هذه التخوفات الإسرائيلية؟ في اعتقاد الباحث أن جميع التخوفات الإسرائيلية السابقة الذكر هي مبنية على نظريات أمنية إسرائيلية هادفة، فهذه التخوفات سمعناها عندما سيطرت حماس على الحكم في غزة، مع فارق المكانة والقوة بين غزة ومصر، لكن ما يذاع من مقارنات بين قوة الجيش المصري والإسرائيلي، إنما تعكس حقيقة الخداع الإسرائيلي، لأن المقارنة بين العدة والعتاد أظهرت تفوقاً للجيش المصري، وإن كان هذا صحيحاً في بعض الأسلحة التقليدية فإن الأسلحة الإستراتيجية والنووية التي تملكها إسرائيل لا تملكها مصر، وإن تفوقاً هائلاً في التكنولوجيا العسكرية لصالح الجيش الإسرائيلي، إضافة إلى تفوق في الاقتصاد فإن دولة تعاني من انهيار وأزمات في اقتصادها، لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تعلن حرب وإن أعلنت فلن تستطيع الاستمرار، وهذا ما يمكن قراءته في سرعة الانسحاب الأمريكي من العراق وتقريب موعد الانسحاب من أفغانستان، بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في أمريكيا، إضافة إلى كل ما ذكر فإن الانقسام السياسي والأوضاع الداخلية المتشرذمة داخل مصر، وتهلهل مؤسسات الدولة تفرض على النظام القائم أن يضع على سلم أولوياته حل المشاكل الداخلية، في ظل هذه الأوضاع لا نرى أي مبرر حقيقي سوى السياسة الذرائعية التي تتبعها إسرائيل لابتزاز للقوى الدولية.

أما على المدى البعيد- وهي رؤية مستقبلية للوضع في مصر- يرى الباحث انه إذا، ما استعادت مصر عافيتها وأعادت بناء دولة القانون دولة مدنية حضارية ديمقراطية قوية ومتينة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، فإن مصر تستطيع أن تتحرر من جميع القيود المفروضة عليها، وإنها سوف تطالب بقوة بإعادة فتح الاتفاقية، وتعديلها أو إلغاؤها، بما يخدم المصالح الأمنية والإستراتيجية المصرية، كما أنها تستطيع أن تبني سياستها الخارجية وأن تقيم علاقاتها الدولية على أساس الندية. وهذا ما يمكن قراءته في لقاء الرئيس محمد مرسي مع قناة الجزيرة الفضائية بتاريخ 20/ 4/ 2013، حيث قال: إننا نقيم علاقاتنا الدولية على أساس الندية، وقد توجهنا إلى العديد من دول العالم آخرها روسيا، ولن نبقي رهن علاقة سياسية مع دولة واحدة، وأضاف أن السلاح الروسي هو الذي انتصرنا به في حرب عام 1973م، وعندما سئل عن علاقاته مع إيران قال أنها علاقات ايجابية وممتازة، وهذا ما يمكن قراءته أن السياسة الخارجية المصرية اختارت أن تكون في المحور الروسي الإيراني(الجزيرة، 2013)، وفي هذا الوضع من الممكن أن تقود مصر تحالفاً إقليمياً مع الدول العربية والإسلامية المجاورة، يحافظ على المصالح العربية القومية والإسلامية، ويطالب بإعادة الحقوق الفلسطينية كاملة على أساس قرارات الأمم المتحدة، وأن يلجم إسرائيل من التمادي في سياستها العدوانية والتعسفية بحق الشعب الفلسطيني، ومن سياسة التسويف والمماطلة.

5.4 الخلاصة.

حاول الباحث في هذا الفصل رصد أحداث الثورة المصرية التي أحدثت تحولاً جذرياً في المنطقة برمتها، إلا أنه يمكن القول أن الأزمة في الشرق الأوسط مازالت في مراحل التكون. وما زال الوقت مبكراً لتلخيصها وبلورة التقديرات الإستراتيجية البعيدة المدى لوصورة الشرق الأوسط التي ترتسم من خلف سحب الأزمات، التي لم تحسم بعد، لأنه يتطلب فهماً للتيارات العميقة فيها، وتحرراً من النظريات والتصورات التي صاحبت تفسير الأحداث في المنطقة لعشرات السنين. ما جرى كثورة طلائعية يحيط بها الغموض في ظل الانقسام السياسي، والخطر الدائم لتفشي الفوضى الداخلية ومحاولة سيطرة جهة على مكتسبات الثورة والمشهد السياسي بأكمله، والتي يؤدي انتشارها إلى إحياء ظواهر، تضرب بأعماقها في واقع المنطقة، ويجب الاعتراف بأنه كلما كانت الدولة أكثر تجانساً في سماتها، مثل مصر، تكون الثورة فيها أقل عنفاً؛ ويكون النضال من أجل الديمقراطية وبناء دولة القانون أكثر وضوحاً؛ ومراحل التحول إلى النظام الجديد تكون منظمة نسبياً. وحتى بناء الدولة المصرية القوية سوف تبقى التخوفات الإسرائيلية من تداعيات الثورة المصرية على الأمن الإسرائيلي غير واقعية، لأن العلاقات المصرية الإسرائيلية سوف تبقى قائمة كما هي على المدى القريب، وسوف تستمر عملية السلام والاتصالات الأمنية بينهم، أما على المدى البعيد فان الأمر مرتبط بشكل أساسي على قدرة مصر على بناء ذاتها ورسم سياساتها وفق مصالحها الوطنية والأمنية.

خاتمة الدراسة
النتــائج ـ التوصيــات

اولاً: النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الأتي:

1. أن الثورة المصرية لم تحقق أهدافها في الحرية والعدالة الاجتماعية حتى 30 يونيو، وإنها لم تؤثر على الأمن القومي الإسرائيلي في المدى القريب، رغم حالة الخوف والقلق التي كانت سائدة في الأوساط السياسية والعسكرية والأمنية الإسرائيلية.
2. أن اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية (كامب ديفيد)، التي تشكل جوهر العلاقة بين البلدين، والتي يرى فيها الجانب المصري إجحاف بمصالحه الحيوية وترى إسرائيل أنها تشكل العمق الاستراتيجي للأمن القومي الإسرائيلي لن تتضرر، وأن الاتصال والتنسيق الأمني مازال قائماً بين البلدين.
3. أن حالة الخوف والقلق الإسرائيلية غير مبررة وفي كثير من الأحيان قائمة على سياسة المخادعة والابتزاز للمجتمع الدولي، بهدف استمرار تدفق المساعدات الدولية لها، ومن أجل معاداة الثورة المصرية بعد إلصاق تهمة الإرهاب لها.
4. أن هناك العديد من الجوانب الايجابية والسلبية للثورة المصرية على الأمن القومي الإسرائيلي، أهمها: تغيير النظرة الإسرائيلية للشعب المصري القائمة على أن الشعب المصري شعب خانع لا يثور، وأن الديمقراطية ليست للعرب، وأن الثورة المصرية التي رفضت الظلم الداخلي وعملت على تغييره، فإنها لن تقبل على المدى البعيد باستمرار السياسة العدوانية الإسرائيلية، إلى جانب القضاء على الطموح الإسرائيلي بقيادة المنطقة، أما الجوانب السلبية للثورة فأهمها: الانقسام والفوضى الداخلية التي تضعف الموقف المصري، وتبين أن إسرائيل هي فعلا واحة الديمقراطية في شريعة الغاب، وكذلك محاولة إسرائيل تمرير بعض المشاريع مثل مشروع الشرق الأوسط وتقسيم مصر، إلى جانب إقامة دولة مسيحية عازلة في سيناء وغيرها من المخططات الإسرائيلية.
5. أن الثورة المصرية أعادت صياغة النظريات السياسية الإسرائيلية السياسية والعسكرية والأمنية بما يتوافق وطبيعة المتغيرات والتحولات والتطورات في المنطقة، حيث حرص المستوى السياسي على إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه الحفاظ على اتفاقية السلام بين البلدين، والتواصل مع الإدارة الأمريكية للاطمئنان على اتفاقية السلام وهو ما حصل من جميع الجهات المصرية وآخرها الرئيس محمد مرسي، وقد أعادت المؤسسة الأمنية والعسكرية خططها القائمة على تدريب الجيش على أكثر من جبهة بدلا من جبهة واحدة، وزيادة ميزانية الجيش، وجميعها من الاحتياطات الأمنية.
6. أن أهم المواقف الإسرائيلية من الثورة المصرية كانت عدائية، مع محاولات حثيثة قامت بها إسرائيل لتغيير الموقف الأمريكي ودعم النظام القائم، وتحريض العالم ضد الثورة المصرية، وقد كانت أكثر ما تخشاه إسرائيل هو تحول مصر إلى دولة ديمقراطية يكون الشعب فيها مصدر السلطات.

ثانياً: التوصيات:

1. العمل على تحقيق أهداف الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية وبناء دولة القانون والمساواة، القائمة على الشراكة والتعددية السياسية، وعدم سيطرة جهة واحدة على مكتسبات الثورة التي شارك فيها جميع مكونات الشعب المصري.
2. العمل على حل جميع الخلافات والصراعات الداخلية، وتمتين الجبهة الداخلية، من خلال إيجاد قواسم مشتركة ترضي جميع الأطراف في قضايا الخلاف، والعمل على استقلالية القضاء والسلطات الثلاث، ووضع دستور مدني يتوافق مع جميع إيديولوجيا القوى السياسية المصرية، وعمل انتخابات رئاسية وبرلمانية في إطار الدستور الجديد.
3. العمل على إعادة النظر في علاقات مصر الخارجية، وإعادة النظر في الاتفاقية المصرية الإسرائيلية بما يخدم المصالح الوطنية للشعب المصري.
4. فرض سيادة الدولة على كافة الأراضي المصرية، والمحافظة على وحدة التراب المصري، ومواجهة التحديات الدولية والمخططات الإسرائيلية الرامية إلى تقسيم مصر إلى دويلات، وإقامة دولة مسيحية حاجزة بين الحدود المصرية والإسرائيلية تكون موالية لإسرائيل.
5. التوازن في تحقيق الأهداف الداخلية والخارجية لثورة 25 يناير، بما يحقق لمصر سيادتها الوطنية ومكانتها الدولية والاقليمية.
6. متابعة الرعاية المصرية للمصالحة الفلسطينية، وترتيب البيت الداخلي الفلسطيني على أسس متينة، وبعيداً عن الضغوط والاعتبارات الإسرائيلية والأمريكية.
7. الدعم المصري لتطوير دور الجامعة العربية، ورفع السقف السياسي العربي فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني والقضايا العربية.
8. رفض سياسة الهيمنة التي تتبعها إسرائيل على المنطقة، وإعادة الوحدة العربية، والعمل على إقامة منشآت صناعية مواكبة لتطورات العصر، وبناء السوق العربي المشترك والتكامل الاقتصادي والصناعي، وتطوير العلاقات العربية بما ينتج عنه اتحاد عربي قادر على مواجهة التحديات الدولية والاقليمية.
9. بناء ترسانة نووية عربية في مواجهة الترسانة النووية الإسرائيلية، وإقامة العلاقات المصرية الإسرائيلية على أساس المصلحة المصرية والعربية.

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

1. أرندت، حنة: "في الثورة"، ترجمة: عبد الله، عطا، مراجعة: بورسلان، رامز، (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008).
2. أفاية، محمد نور الدين، "التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة"، تحرير: بلقزيز، عبد الإله، في: "الربيع العربي... إلى أين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
3. إيفين، شموئيل، المخابرات الإسرائيلية- البيئة، التحديات، والفجوات القائمة، ترجمة: مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، (تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي،2009).
4. بروم، شلومو: "التداعيات الإقليمية للربيع العربي"، في: جوزنسكي، يوئيل، هيلير، مارك، "عام على الربيع العربي: تداعيات إقليمية ودولية"، (تل أبيب: مركز دراسات الأمن القومي- جامعة تل أبيب، 2012).
5. جوني، منصور: "معجم الإعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية"، (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية" مدار"، 2009).
6. حافظ، زياد: "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل"، في: مطر، جميل، وآخرون: "رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر- المغرب- سورية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
7. حسين، عدنان: "التسوية الصعبة: دراسة في الاتفاقات والمعاهدات العربية والإسرائيلية"، (بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، 1998).
8. حماد، أحمد: "إسرائيل والثورة الشعبية المصرية"، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2012).
9. خطيب، إبراهيم: "تبعات انتخاب مرسي في عيون إسرائيلية"، (بيروت: مركز الدراسات المعاصرة، شعبان 1433هـ، تموز/يوليو 2012م).
10. السنبل، عبد العزيز: "استشراف مستقبل التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية"، (الرياض: مركز بحوث كلية التربية- جامعة الملك سعود، 2003).
11. سيف الدولة، عصمت: "نظرية الثورة العربية (4): الغايات"، (بيروت: دار المسيرة، 1979).
12. شعبان، عبد الحسين، "تونس- مصر: أسئلة ما بعد الانتفاضة"، في: مطر، جميل، وآخرون: "رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر- المغرب- سورية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

13. شماري، خميس؛ وستايني، كارولين، "دليل حقوق الإنسان في الشراكة الأوروبية- المتوسطية"، ترجمة: شكيب، إيمان، مراجعة وتحرير: أبو نار، صلاح، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2000).
14. الشماع، محمد: "أيام الحرية في ميدان التحرير"، (القاهرة: شمس للنشر والتوزيع، 2011).
15. صابر، شكري: "طرق وأساليب البحث الاجتماعي"، (غزة: مكتبة دار المنارة، 1999).
16. عاطف، أحمد: "الانفجار"، في: "ثورة 25 يناير المصرية ثورة شعب حر"، مجموعة باحثين، تحرير: ياسين، عبد القادر، (بيروت: باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية، 2012).
17. عبد الله، إيمان: "الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية- دراسة في الإعلام والرأي العام ترصد إرهاصات ثورة 25 يناير 2011"، (القاهرة: دار العالم العربي، 2011).
18. عبيدات، محمد، وآخرون: "منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات"، ط2، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر،1999).
19. العجاتي، محمد: "الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور"، في: وهبة، ربيع، واخرون: "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر- المغرب- لبنان- البحرين)"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
20. عقيلي، بدر، وأحمد، مصطفى: "الموساد، الشاباك، أمان، وأسلحة الدمار الشامل"، (الأردن، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، 2009).
21. عليان، ربحي، وغنيم، عثمان: "مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق"، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع،2000).
22. عوض، محسن، وآخرون: "مقاومة التطبيع ثلاثون عاما من المواجهة"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007).
23. غوجانسكي، يوئال؛ وهيلر، مارك: "عام على الربيع العربي- انعكاسات إقليمية ودولية"، (جامعة تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي، 2012).
24. فوزي، محمود: "أسرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية"، (القاهرة: نجدى للنشر والتوزيع، 1991).
25. قبانجي، جاك أ، "لماذا "فاجأتنا" انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية، تحرير: بلقزيز، عبد الإله، في: "الربيع العربي... إلى أين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
26. قرني، بهجت: "النظرة إلى الشرق الأوسط بطريقة مختلفة: عدسة مفهومية بديلة"، تحرير: قرني، بهجت، في: الشرق الأوسط المتغير نظرة جديدة إلى الديناميكيات العربية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).

27. محمود، أحمد، وآخرون: "حال الأمة العربية (2010-2011) رياح التغيير"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
28. محمود، خالد وليد: "آفاق الأمن الإسرائيلي الواقع والمستقبل"، (بيروت –لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2007).
29. محيسن، تيسير، وآخرون: "الثورات العربية والأمن القومي الإسرائيلي"، (غزة: مركز اطلس للدراسات الإسرائيلية، 2012).
30. المديني، توفيق: "ربيع الثورات الديمقراطية العربية"، تحرير: بلقزيز، عبد الإله، في: "الربيع العربي... إلى أين؟ افق جديد للتغيير الديمقراطي"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
31. مرتضى، إحسان: "الأمن القومي الإسرائيلي في تطوراته المفهومية والعملانية"، ط2، (بيروت: باحث للدراسات، 2006).
32. مصطفى، نادية، "العرب والاتحاد الأوروبي: بين عملية تسوية الصراع العربي- الإسرائيلي ومشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية"، ورقة قدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق- القرارات- البيانات، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998).
33. مطر، جميل، "الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات"، في: مطر، جميل، وآخرون: "رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر- المغرب- سورية"، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011).
34. ميلشتاين، مايكل: "الشرق الأوسط الجديد القديم- التطورات الحالية وآثارها على إسرائيل"، التقييم الاستراتيجي- (تل أبيب، المعهد الوطني لدراسات الأمن، 2011).
35. نوفل، أحمد: "دور القوى السياسية الخارجية في الثورات الشعبية وآليات تعاملها معه"، في كتاب: علوش، ابراهيم، واخرون: "التحولات والثورات الشعبية في العالم العربي: الدلالات الواقعية والآفاق المستقبلية"، (عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، شهرية الشرق الأوسط ، 2011).
36. هلال، مجدي: "ثورة 25 يناير قراءة تربوية"، (القاهرة: دار التوزيع والنشر، 2011).
37. يسين، السيد: "ثورة 25 يناير: بين التحول الديمقراطي والثورة الشاملة"، ط2، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2012).

ثانيا: الدراسات والتقارير

1. أبراش، إبراهيم: الثورة العربية والقضية الفلسطينية (دراسة تحليلية للثورات العربية وتأثيراتها على القضية الفلسطينية)، (غزة: م. ت. ف، مركز التخطيط الفلسطيني،2011).
2. ادريسي، محمد السعيد: التقدير الاستراتيجي (30): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2011).
3. صالح، محسن، تحرير: "الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية"، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).
4. عبد الفتاح، السيد: "ثورة التحرير .. أسرار وخفايا ثورة الشباب"، (السعودية: دار الحياة للنشر والتوزيع). 2011
5. الكيالي، عبد الحميد، الحمد، جواد، تحرير: "تقرير تحليلي: ثورة 25 يناير المصرية"، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011).
6. محارب، محمود: "دراسة: إسرائيل والثورة المصرية"، (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
7. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الموقف الإسرائيلي من إلغاء صفقة الغاز المصري: تداعيات ودلالات، وحدة تحليل السياسات في المركز، مايو 2012.
8. النعامي، صالح، دراسة: نفقات الأمن الإسرائيلي في ظل الثورات العربية، (بيروت، مركز الزيتونة، 2011).

ثالثاً: الصحف والجرائد.

1. أحمد، أحمد، الأعراض التونسية العدو والمناعة، جريدة الاتحاد، الخميس 16 جمادي الأولى 1434هـ – 28 مارس 2013م.
2. جريدة أخبار الخليج، إسرائيل والثورة المصرية.. مخاوف وأزمات مستمرة، العدد/ ١٢٤٩٩/ الثلاثاء الموافق ٢٢ رجب ١٤٣٣هـ، ١٢ يونيو ٢٠١٢ م.
3. جريدة الحياة الجديدة، إسرائيل ترحب ببيان مصري عن المعاهدات الدولية وباراك يهاتف طنطاوي، العدد 5489، الأحد 13 شباط/ 10 ربيع الأول 2011.
4. جريدة القدس العربي، انتخابات الرئاسة المصرية الأكثر خطورة في تاريخ إسرائيل، تاريخ النشر: 2012/05/09م.
5. حسان، علي، 21 حركة وتيارا سياسيا تعلن مسؤوليتها عن اقتحام السفارة الإسرائيلية، صحيفة اليوم السابع، تاريخ النشر/ 14/ سبتمبر/ 2011.

6. رجب، محمد، إسرائيل تقود الثورة المضادة بمصر، جريدة الشعب، الأربعاء 27 فبراير 2013.
7. رسلان، هاني، الموقف الدولي والعربي من ثورة 25 يناير في مصر، جريدة أفريقيا اليوم، تاريخ النشر: 8 مارس/2011.
8. صحيفة الرأي، إسرائيل وبعبع صعود مرسي، 23 تموز/يوليو/ 2012م.
9. صحيفة المصريون، وزير إسرائيلى: المعونة الأمريكية تجبر مرسى على السلام معنا، رئيس التحرير. سلطان، جمال، تاريخ النشر: 14/اكتوبر/2012، تاريخ التصفح: 2013/5/10.
10. صحيفة فلسطين، أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية، 25 ابريل 2011.
11. عبد اللطيف، أحمد، الربيع العربي وانطلاق شرارة حرب التعويضات مع إسرائيل، جريدة القدس، العدد 158، السنة الرابعة عشرة، ربيع الأول 1433هـ، فبراير 2012م.
12. الفقى، مصطفى: "الربيع العربي.. والفوضي الخلاقة"، مجلة الاهرام، 45718، 15 من ربيع أول 1433/ 7/ فبراير 2012، السنة 136، تاريخ النشر: 2011/6/2، تاريخ التصفح: 2012/12/15.
13. مجدي، إنجي، الفايننشيال تايمز: القبائل البدوية التحدى الأكبر لسيادة الدولة فى مصر، مجلة اليوم السابع، تاريخ النشر: 2012/8/7، تاريخ التصفح: 2013/5/10.
14. محيي، محمود، الصحافة الإسرائيلية: إسرائيل تتهم مرسى بدفع مصالح "الإخوان" فى غزة، صحيفة اليوم السابع، تاريخ النشر: 2013/1/8.
15. محيي، محمود؛ ومحمود، نهى، بعد الكشف عن شبكة التجسس الإسرائيلية... خبراء إستراتيجيون يطالبون بقطع العلاقات مع تل أبيب وسيف اليزل: مصر لديها جواسيس في إسرائيل "أكثر حنكة"، صحيفة اليوم السابع، تاريخ النشر: 20/ ديسمبر/ 2010.
16. مصلح، محمد خليل، من السجن إلى قصر الرئاسة، صحيفة كل العرب- الناصرة، تاريخ النشر: 26 حزيران 2012.
17. النعامي، صالح، العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في أعقاب صعود مرسي، صحيفة الرأي، 16 تموز/يوليو/ 2012م.

رابعاً: الدوريات.

1. أبراش، إبراهيم: "اثر المتغيرات السياسية في مصر على القضية الفلسطينية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد 29، يناير- مارس 2011.
2. أبو زيد، أحمد، كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959- 2009): دراسة استكشافية، المجلة العربية للعلوم السياسية، السنة 7، العدد 27، صيف 2010.

3. أبو زيد، أحمد، محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة 25 يناير، المستقبل العربي، العدد 391، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 2011.
4. أبو سيف، عاطف، ومصطفى، مهند، الربيع العربي واستحقاق أيلول: التأجيل وكسب الوقت، تقرير مدار الاستراتيجي 20123 المشهد الإسرائيلي 2011، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2012.
5. أبو عامر، عدنان، كيف تعاملت إسرائيل مع الثورات العربية؟، مجلة إشراقات، العدد صفر، رمضان 1432هـ، آب/ أغسطس 2011.
6. أبو عامر، عدنان، كيف تعاملت إسرائيل مع الثورات العربية؟، مجلة إشراقات، العدد صفر، رمضان 1432هـ، آب/ أغسطس 2011.
7. أبو فخر، صقر، الربيع العربي والشتاء الإسلامي وقضية فلسطين، أوراق فلسطينية، مؤسسة ياسر عرفات، شتاء 2013.
8. أمين، محمد، مستقبل العلاقات مع إسرائيل.. قراءة في تصريحات مرشحي الرئاسة المصرية، مجلة القدس، العدد 149، السنة الثالثة عشر، جمادي الآخرة 1432هـ/ مايو 2011م.
9. أندراوس، زهير، انتخابات الرئاسة المصرية الأكثر خطورة في تاريخ إسرائيل استمرار الثورات في العالم العربي يوحد صفوف المسلمين لمواجهة الدولة العبريّة، جريدة القدس العربي، 2012/5/9.
10. بروم، شلومو، إسرائيل والعالم العربي- قوة الجمهور، التقدير الإسرائيلي الاستراتيجي، ترجمة: مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الالكتروني، 2012.
11. البشتاوي، عماد: "الربيع العربي وفلسطين- الرهان على مرحلة الشعوب"، سياسات، العدد 19، تحرير: أبو سيف، عاطف، (رام الله، مؤسسة الايام، 2012).
12. التقدير الاستراتيجي (30)- مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير، رام الله، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012.
13. التقرير الاستراتيجي العربي 1997، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1998.
14. جاد، عماد، إسرائيل والثورة المصرية، مجلة شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011.
15. جمال، أمل، تحديات الثورات العربية، تقرير مدار الاستراتيجي 2012 المشهد الإسرائيلي 2011، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2012.
16. الحاروني، علي، إسرائيل ونتائج انتخابات الرئاسة المصرية.. قلق وترقب، العدد 162، السنة الرابعة عشرة، رجب 1433هـ، يونيو 2012م.
17. حبيب، إبراهيم، اثر المقاومة الفلسطينية على الأمن القومي الإسرائيلي (2000-2009)،

18. الحربش، جاسر، قطر والجزيرة والشرق الأوسط الجديد، صحيفة الشرق، العدد(٣٩٣)، 2012/12/31.
19. حلاسة، عبد الحكيم، ردود الفعل الغربية على التحولات الثورية في الدول العربية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد 29، 2011.
20. حيدر، عزيز، الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل، شؤون فلسطينية، العددان 249–250، صيف– خريف 2012.
21. خليل، عمرو زكريا، الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، نسخة الكترونية، 2011.
22. راشد، سامح، حصاد الربيع العربي في عامه الأول، شؤون عربية، العدد 148، شتاء 2011.
23. رجب، محمد، إسرائيل تقود الثورة المضادة بمصر، جريدة الشعب الجديد، الأربعاء 27 فبراير 2013.
24. زيسر، إيال، إسرائيل والدول العربية المجاورة في ظل الربيع العربي، قضايا إسرائيلية، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، العدد 46، السنة الثانية عشرة، 2012.
25. سالم، صلاح، أثر الثورة المصرية في المحيط العربي والبيئة الإقليمية، شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011.
26. سعيد، خالد، الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية، صامد الاقتصادي، السنة 35، العدد 171–172، من كانون الثاني– إلى حزيران 2013م.
27. سعيد، يوسف، عام على الثورة المصرية: المشهد السياسي في ضوء مجريات الانتخابات ونتائجها، شؤون فلسطينية، العدد، 2012.
28. سويدان، مأمون، الحراك الجماهيري العربي بين التحدي المفروض والاستجابة المطلوبة، مجلة سياسات، العدد 15، رام الله، 2011.
29. شعبان، خالد: "المواقف الإسرائيلية من الثورات العربية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد 29، يناير– مارس 2011.
30. شعبان، خالد، انتخابات الرئاسة المصرية في الصحافة الإسرائيلية، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 33 و34، 2012.
31. شلحت، أنطوان، النخب الإسرائيلية والربيع العربي، مجلة قضايا إسرائيلية، العددان41 و42، 2011.
32. شهاب، عبد السلام، "عام على تفجر الثورة المصرية"، مجلة الشام، مركز الشام للدراسات، ابريل 2012.

33. الطاهر، مصطفى، انتخابات الرئاسة المصرية في ميزان السياسة الإسرائيلية، مجلة القدس، العدد 161، الإصدار الثاني، العدد الأول، السنة الرابعة عشر، جمادي الآخرة 1433هـ/ مايو 2012م.
34. الطاهر، مصطفى، مصر وإسرائيل خيارات ما بعد الثورة، مجلة القدس، العدد 151، السنة الثالثة عشر، شعبان 1432هـ/ يوليو 2011م.
35. الطناني، معين: "تداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد 30-31، ابريل- سبتمبر 2011.
36. عاموس، يادلين، رياح التغيير في الشرق الأوسط من منظور إسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، صيف 2011.
37. عبد العزيز، عصام، تحرير، أسرار ودلالات اقتحام السفارة الإسرائيلية كما نشرتها الصحف العبرية... طنطاوي رفض التحدث مع نتنياهو فاستغاث باوباما، فجر الحرية 25 يناير- صحيفة مصرية مستقلة، 12 سبتمبر 2011.
38. عبد الكريم، إبراهيم، وآخرون، ثورة 25 يناير المصرية، تقرير تحليلي، تحرير: الكيالي، عبد الحميد؛ والحمد، جواد، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، نيسان/ أبريل 2011.
39. عبد اللطيف، أحمد، الربيع العربي وانطلاق شرارة حرب التعويضات مع إسرائيل، القدس، العدد 158، السنة الرابعة عشرة، ربيع الأول 1433هـ، فبراير 2012م.
40. عبد اللطيف، أحمد، صعود الإسلام السياسي وتهديد أمن إسرائيل، القدس، العدد 156، السنة الثالثة عشرة، محرم 1433هـ، ديسمبر 2011.
41. عبد الله، سامح، على الطريق رؤية إسرائيلية لمستقبل الإخوان، جريدة الأهرام، السنة 137، العدد 46119، الخميس 2 جمادي الأول 1434هـ، 14 مارس 2013.
42. العناني، خليل، "الثورة المصرية.. التداعيات الاقليمية والدولية"، مجلة شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011.
43. العناني، خليل، الثورة المصرية.. التداعيات الإقليمية والدولية، مجلة شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011.
44. عوض، محسن، القتل الجماعي للأسرى والمدنيين: جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية،، ورقة قدمت إلى: مؤتمر جرائم الحرب الإسرائيلية ضد الأسرى والمدنيين العرب الذي نظمته خمس منظمات عربية ومصرية في تشرين الأول/ أكتوبر 1997.
45. الفانك، فهد، ربيع عربي أم فوضى خلاقة؟، جريدة الرأي، تاريخ النشر: الأربعاء 19 سبتمبر 2012.

46. الفقى، مصطفى: "الربيع العربي.. والفوضى الخلاقة"، مجلة الأهرام، العدد 45718، 15من ربيع أول 1433/7/ فبراير2012، السنة 136، تاريخ النشر: 2011/6/2، تاريخ التصفح: 2012/12/15
47. القيشاوي، حسن، سيناء وأبعاد جديدة لأمن مصر القومي بعد الثورة، القدس، العدد 164، الإصدار الثاني، العدد الثالث، السنة الرابعة عشرة، رمضان 1433هـ، أغسطس 2012م.
48. كيالي، ماجد، التغيير السياسي في مصر وأثره على قضية فلسطين، شؤون عربية، العدد 145، ربيع 2011.
49. مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثامن عشر، العدد الثاني،ص 1185–ص1117 يونيو2010).
50. مرسي، مصطفى، "ثورتا مصر وتونس وتداعياتهما المحتملة عربيا وإقليميا"، شؤون عربية، العدد 144، شتاء2010.
51. مليشتاين، ميخائيل، شرق أوسط قديم– جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، صيف 2011.
52. ميخائيل، ميلشتاين، شرق أوسط قديم– جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 87، صيف 2011.
53. ناجي، محمد عباس، ثورة مصر قراءة في المشهد السياسي الملتبس، سياسات، رام الله، 2011.
54. نحاس، فادي، الربيع العربي من منظور الأمن القومي الإسرائيلي، تقرير مدار الاستراتيجي 20123 المشهد الإسرائيلي 2011، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2012.
55. نصار، فاتن، إسرائيل مخاوف وامال في منطقة مضطربة، القدس، العدد 148، السنة الثالثة عشرة، محرم 1432هـ، ابريل 2011.
56. الهندي، عليان، إسرائيل والإسلام السياسي بين المواجهة والتعايش، شؤون فلسطينية، العدد 248، ربيع2012.
57. الهندي، عليان، القراءة الإسرائيلية للثورات العربية، شؤون فلسطينية، العدد 247، شتاء 2012.
58. يعاري، أيهود: "الثورة العربية من منظور إسرائيلي"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، السنة الثامنة، العدد 29، يناير– مارس 2011.

خامساً: المشاهدة الحية:

1. قناة الجزيرة الفضائية، لقاء الرئيس المصري محمد مرسي مع قناة الجزيرة الفضائية، بتاريخ 20/ 4/ 2013.

سادساً: الصحف والمجلات الاجنبية:

1. ايتنجر، يورام، هل يتحقق أمن إسرائيل في ظل الثورتين المصرية والسورية؟، جريدة يديعوت أحرنوت، 30 يناير 2011.
2. ليفي، جدعون، مبروك يا مصر، جريدة هآرتس، 13 فبراير 2011.
3. جريدة هآرتس، إسرائيل والنظام الجديد، 1 فبراير 2011.
4. بدهتسور، رؤوفين، مصر وإسرائيل، جريدة هآرتس، 28 يناير 2011.
5. براك رفيد؛ وتسفي يارئيل، "رئيس الحكومة نتنياهو: أي انقلاب في تونس مثال لعدم الاستقرار"، جريدة هآرتس، 16/ 1/ 2011.
6. إيال، زيسر، "فراغ خطير حول إسرائيل"، صحيفة يسرائيل هيوم، تاريخ النشر 2011/1/23.
7. عمير، بركات، الخوف من قطيعة سياسيّة دفع إسرائيل إلى التّراجع في قضيّة الغاز المصري، صحيفة غلوبس، 2012/4/23.
8. ميلمان، يوسي، الرصاص المصبوب: عمر سليمان المصريين لم يذرفوا دمعة، جريدة هآرتس، تاريخ النشر: 2009/1/19.
9. بلنغا، يهودا، الجنوب الشرير، جريدة معاريف، تاريخ النشر: 2009/1/19.
10. بن كاسبيت، رؤية حماس للإخوان المسلمين، جريدة معاريف، تاريخ النشر: 2012/6/24.
11. أورلزروف، ميراف، ارتياح وزارة المالية غير مبرر، صحيفة ذي ماركير، تاريخ النشر: 2011/1/31.
12. غريتبرغ، حنان، الجيش المصري مرة أخرى إلى الجبهة: يتطلب إضافة نحو 15 مليار، جريدة معاريف، تاريخ النشر: 2012/6/28.
13. بن اليعازر، بنيامين، بن اليعازر: إذا حصلت على دفع من مصر لن تعرف المؤسسة، صحيفة "ذي ماركير، تاريخ النشر: 2012/4/27.
14. بيلين، يوسي، بين مرسي وإسرائيل، صحيفة إسرائيل اليوم، تاريخ النشر: 2012/6/27.
15. مازل، تسفي، مرسي وجلده، جريدة يديعوت، تاريخ النشر: 2012/7/12.
16. غولد، دوري، ثنائية العلاقة مع الإخوان المسلمين في مصر، صحيفة إسرائيل اليوم، تاريخ النشر: 2012/6/22.

17. غريتبرغ، حنان، الجيش المصري مرة أخرى إلى الجبهة: يتطلب إضافة نحو 15 مليار، جريدة معاريف، تاريخ النشر: 2012/6/28.
18. باريل، زفي، كلينتون تزور مصر نهاية هذا الأسبوع ويلتقي الرئيس المنتخب مرسي، جريدة هآرتس، تاريخ النشر: 2012/6/27.
19. رافيد، باراك، نتنياهو رسالة الخراج: الحفاظ على اتفاقية السلام، جريدة هآرتس، 2012/6/30.
20. بندر، اريك، بيريز يرحب بمرسي: "السلام هو انتصار للجانبين"، جريدة معاريف، تاريخ النشر: 2012/7/1.
21. ميطال، يورام، الحشود في ميدان التحرير تنتظر محمد مرسي، جريدة يديعوت أحرنوت، تاريخ النشر: 2012/6/25، تاريخ التصفح: 2013/4/22.
22. بن حورين، يتسحاق، تاريخياً في مصر؟ "مرسي يعين نائبة للرئيس"، جريدة يديعوت احرونوت، تاريخ النشر: 2012/6/26، تاريخ التصفح: 2013/4/22.
23. مازال، تسفي، هل يقلب مرسي بشرته؟، جريدة يديعوت احرنوت، تاريخ النشر: 2012/7/2، تاريخ التصفح: 2013/4/22.
24. ألوف بن، "مصر وإسرائيل: فجأة ثورة"، هآرتس، 19 فبراير 2011.
25. براون، ناثان، روزفسكي، كاري، مصر بعد الثورة وجهتا نظر 2011، مجلة فورين افيرز، 2011.
26. رون تيرا، "اهتزاز الفضاء الاستراتيجي لإسرائيل"، مجلة "عدكون إستراتيجي"، "مركز أبحاث الأمن القومي"، مجلد 14، عدد 3، أكتوبر/تشرين الأول 2011.
27. عران، عوديد، مصر الفترة الضبابية، مجلة مباط عال- نظرة شاملة، معهد دراسات الأمن القومي- جامعة تل أبيب، عدد349/ يونيو 2012.
28. ميلشتاين، مايكل: "الشرق الأوسط الجديد القديم :التطورات الحالية وآثارها على إسرائيل"، (التقييم الاستراتيجي، المعهد الوطني للدراسات الأمنINSS ، 2011).
29. يتسحاق، غال، "المصلحة المصرية تتطلب استقرار العلاقات مع إسرائيل"، تسومت هامزرح هاتيخون، المجلد1، العدد3، 6 مارس2011.
30. هاوس، تشاتام، المجلس العسكري بمصر والانتقال إلى الديمقراطية، ترجمة، مها عزام، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مايو 2012.
31. لودرز، ميشائيل: "أيّام الغضب- الثورة العربية تغيّر العالم"، ترجمة: الباش، رائد،(ميونيخ: C.H. Beck Verlag،2011).
32. ليفانون، يتسحاق، بيرس يبارك لمرسي: السلام هو فوز للطرفان، جريدة معاريف، تاريخ النشر: 2012/7/1.

سابعاً: المراجع الأجنبية:

1. Yaari, Ehud, peace by piece: A Decade of Egyptian policy towards israel (Washington, DC: Washington institute for Near East policy, 1987).
2. Nathan Brown ،Carrie Rosefsky ،Egypt after the revolution and two points of view ،Foreign Affairs ،2011.
3. Michael Milstein ،A New-Old Middle East: Current Developments and their Implications for Israel ،Strategic Assessment /The Institute For National Security Studies INSS ،2011.
4. J.Habermas, Theorie de l'agir communicationnel, Trad .JM. Ferry, Paris, 1987.

ثامناً: الانترنت.

مواقع الانترنت العربية:

1. ماضي، عبد الفتاح، العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد الثورة، الجزيرة نت، 2011/5/2، تاريخ التصفح: 2013/1/28.

http://www.abdelfattahmady.net/opinion-articles/aljzeera

2. خليل، عمرو: الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، نسخة الكترونية، 2011، تاريخ التصفح/ 2013/2/1.

http://www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=6&cad

3. محمد، عبد العليم، العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك، مركز الجزيرة للدراسات، 13/ أكتوبر 2011، تاريخ التصفح/ 2013/1/28.

http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/20118885527866750.htm

4. أبو هلال، فراس، الموقف الإسرائيلي من الانتفاضة العربية الكبرى، مركز الجزيرة للدراسات، 2011/3/22، تاريخ التصفح/ 2013/1/28.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/B...MODE=Published

5. الشرقاوي، باكينام، إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورات، موقع الأهرام الرقمي، 2011، تاريخ التصفح/ 2013/1/11.

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=891324

6. محارب، محمود، ما الذي تخشاه إسرائيل من الثورة التونسية؟، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر 2011/2/6، تاريخ التصفح2103/2/2.

http://www.dohainstitute.org/release/fbf11d47-9b17-4c5c-9f71-

7. عبد الحي، وليد، إسرائيل: حيرة أمام الثورات العربية المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تاريخ النشر 2011/12/9، تاريخ التصفح 2103/2/5.

http://www.alzaytouna.net/permalink/5608.html#.URESfvL54r4

8. الدولية، نتنياهو يتابعُ التطورات في مصر كلَّ نصف ساعة.. و يخشى أن تسيرَ على طريق إيران، تاريخ النشر 2011/1/31، تاريخ التصفح 2103/2/12.

http://www.doualia.com/2011/01/31/netanyahu-suit-levolution-en-

9. الطليعة، كيف ينظر الإسرائيليون إلى مستقبل كامب ديفيد؟، تاريخ النشر 2012/1/25، تاريخ التصفح 2103/2/12.

http://www.taleea.com/index.php?option=com_content&view=article&id=

10. فرحانة، عبد الرحمن، "إسرائيل" والربيع العربي : التقديرات والمواقف، مركز الزيتونة، تاريخ النشر 2011/12/28، تاريخ التصفح 2103/2/12.

http://www.alzaytouna.net/permalink/6093.html#.URs4U_Ks8r4

11. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، المجلس الأعلى للقوات المسلحة: نبذة عن خطواته، نسخة الكترونية مترجمة، 2011، تاريخ التصفح/ 2013/2/6.

http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2012/01/11/%D8%A7%

12. مورو، آدم، العمراني، خالد، إسرائيل تحشد قواتها علي الحدود بين البلدين، قضية الغاز بين مصر وإسرائيل تأخذ أبعاداً متفجرة، وكالة الأنباء العالمية، وكالة إنتر بريس سيرفس، تاريخ النشر/ 2012، تاريخ التصفح 2013/2/9.

http://ipsinternational.org/arabic/nota.asp?idnews=2529

13. حلبي، زياد، محمد، شواق، مصر تلغي "نهائياً" اتفاقية تصدير الغاز إلى إسرائيل، ليبرمان: صفقة الغاز ليست جزءاً من اتفاق السلام ولكنها صفقة اقتصادية، موقع العربية، تاريخ النشر/23/ ابريل 2012، تاريخ التصفح 2013/2/9.

http://www.alarabiya.net/articles/2012/04/22/209569.html

14. البحيري، محمد، دبلوماسي إسرائيلي: معاداة «المجلس العسكري» لإسرائيل وراء إلغاء اتفاقية الغاز، المصري اليوم، تاريخ النشر/24/ 4/ 2012، تاريخ التصفح 2013/2/9.

http://www.almasryalyoum.com/node/793511

15. محمود، خالد، وقف إمداد الغاز إلى إسرائيل...الأبعاد السياسية والجيواستراتيجية، إسلام أون لاين، تاريخ النشر/2011، تاريخ التصفح 2013/2/9.

http://www.islamtimes.org/vdcfcxdyjw6dvea.kiiw.txt

16. محمد، رمضان قرني، الجيش المصري..وثورة 25 يناير- "نموذج للمؤسسة الوطنية"، نسخة الكترونية، تاريخ النشر/2012، تاريخ التصفح 2013/2/9.

http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/4a.htm

17. المناهضة- الجمعية الأهلية لمناهضة الصهيونية ونصرة فلسطين-، مصر تقدم احتجاجا رسميا لاسرائيل اثر مقتل جنودها في سيناء، تاريخ النشر/2011/8/20، تاريخ التصفح 2013/2/9.

http://www.mounahada.org/modules.php?namepart=cutting&number=

18. الاقتصادية، مصر تسحب سفيرها في إسرائيل بعد مقتل عناصر من أمنها- مئات المصريين الغاضبين يواصلون تظاهرهم أمام مقر السفارة الإسرائيلية، تاريخ النشر/2011، تاريخ التصفح 2013/2/9.

http://www.aleqt.com/2011/08/20/article_571413.html

19. حزب الشعب الفلسطيني، محللون إسرائيليون: حادثة السفارة نقطة تحول استراتيجي وإسرائيل معزولة، تاريخ النشر/2011، تاريخ التصفح 2013/2/10.

http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=4672

20. المصريون، قال إن المجلس العسكري دفعنا للإنحناء.. إعلام تل أبيب: المصريون يبصقون علينا و"أسف" باراك و"اعتذار" بيريز "إذلال" لإسرائيل، تاريخ النشر/2011، تاريخ التصفح 2013/2/10.

http://www.almesryoon.com/news.aspx?id=75168

21. المعرفة، اقتحام السفارة الإسرائيلية بالقاهرة 2011، تاريخ النشر/2011، تاريخ التصفح 2013/2/11.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%82%D8%A

22. الهيئة العامة للاستعلامات، البيان رقم 5 للمجلس الأعلى للقوات المسلحة، تاريخ النشر/ 14/ فبراير/ 2011، تاريخ التصفح/2013/2/12.

http://www.sis.gov.eg/Ar/Story.aspx?sid=44125

23. باوه، حسين، نظرية دومينو الأمريكية ومصير محافظة كركوك، نسخة الكترونية، العدد 71، تاريخ النشر: 2007/5/1، تاريخ التصفح:2013/3/27.

http://www.freemediawatch.org/91-010507/74.htm

24. اندراوس، خليل، النظرية الماركسية والثورة الاجتماعية، الحوار المتمدن، تاريخ النشر: 2008/7/19، تاريخ التصفح:2013/3/27.

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=141359

25. ويكيبيديا الموسوعة الحرة، الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية، تاريخ النشر: 2013/2/28، تاريخ التصفح:2013/3/27.

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%

26. موقع: المعرفة، المعونة الأمريكية لمصر، تاريخ النشر: 2012، تاريخ التصفح: 2013/3/28.

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B9%D9%88%D

27. الشوربجي، منار، العلاقات المصرية الأمريكية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن، موقع الانباء، تاريخ النشر: 2012/6/21، تاريخ التصفح: 2013/3/28.

http://anbaaonline.com/?p=21178

28. موقع: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مواد الدستور المعدلة، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح: 2013/3/30.

http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=1638

29. موقع: الهيئة المصرية العامة للاستعلامات، مصر والشراكة الأوروبية، تاريخ النشر: 2012، تاريخ التصفح: 2013/3/30.

http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=332

30. موقع: بي بي سي عربي، الاتحاد الأوروبي يوافق على منح مساعدات لمصر قيمتها 6.4 مليار دولار، تاريخ النشر: 2012، تاريخ التصفح: 2013/3/30.
http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2012/11/121114_egypt_aid.shtml
31. موقع العربية، القاعدة والسلام في سيناء، تاريخ النشر: 2008/11/11، تاريخ التصفح: 2013/3/30.
http://www.alarabiya.net/articles/2012/08/06/230782.html
32. محارب، محمود، إسرائيل والثورة المصرية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر: 2011/4/21، تاريخ التصفح: 2013/3/14.
http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f-
33. أبو زيد، أحمد، الأمن القومي الإسرائيلي وسط عالم عربي مضطرب، معهد العربية للدراسات، تاريخ النشر: 28 ديسمبر 2012م، تاريخ التصفح: 2013/3/14.
http://www.malaf.info/?page=show_details&Id=473&table=studies&CatId
34. المنتدى السياسي العربي، ثورات الفوضى الخلاقة: خريطة الشرق الأوسط الجديد سايكس بيكو . 2، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح 2103/3/15.
http://www.arabs.com/showthread.php?3813-
35. الموقع الرسمي: لحزب الحرية والعدالة، "من نحن"، تاريخ النشر: 2012، تاريخ التصفح: 2013/2/18.
http://www.hurryh.com/About_us.aspx
36. حركة شباب 6 ابريل، "من نحن"، تاريخ النشر: 2012، تاريخ التصفح: 2013/2/19.
http://6april.org/us.php
37. الكرامة، دور الحركات الاجتماعية في إحداث الثورات :حركة كفاية 6 أبريل، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح: 2013/2/19.
http://www.fsm2013.org/ar/node/86
38. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح: 2013/2/19.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2010/10/01/%D8%A
39. الوفد البوابة الالكترونية، "البرنامج الانتخابي لحزب الوفد"، تاريخ النشر: 2011/11/9، تاريخ التصفح: 2013/2/20.
http://www.alwafd.org/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A
40. مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، حزب الوفد، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح: 2013/2/19.
http://egyptelections.carnegieendowment.org/ar/2011/11/09/%D8%A
41. عقل، طارق، بحث وكتاب عن ثورة 25 يناير، تاريخ النشر: 2012/7/9، تاريخ التصفح: 2013/2/20.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/07/09/265318.htm
42. موقع: المنتدى السياسي العربي، ثورات الفوضى الخلاقة: خريطة الشرق الأوسط الجديد سايكس بيكو . 2، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح 2103/3/15.
http://www.arabs.com/showthread.php?3813-

43.جبيل، سيد، "البدو والجهاديون وحماس يمهدون الطريق لـ "المواجهة السادسة" مع إسرائيل، الوطن، تاريخ النشر: 2012/10/16، تاريخ التصفح 2103/3/20.
http://www.elwatannews.com/news/details/62463
44.جبيل، سيد، بعض زعماء البدو طالبوا دولاً أوروبية بدعم قيام «دولة بدوية» فى سيناء، تاريخ النشر: 2012/10/18، تاريخ التصفح 2103/3/20.
http://www.masress.com/elwatan/63745
45.مديرية الدراسات والمعلومات، الربيع العربي (المفهوم- الأسباب- التداعيات)، تاريخ النشر: حزيران/ 2012، تاريخ التصفح: 2013/3/19.
http://www.dpp.gov.jo/2012/15.htm
46.فهمي، طارق، الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، الأهرام الرقمي، تاريخ النشر: ابريل/2012 ، تاريخ التصفح: 2013/3/19.
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=891306
47.عجور، محمود، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير، الأهرام الرقمي، تاريخ النشر: 2011، تاريخ التصفح: 2013/3/25.
http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=474079
48.النعامي، صالح، إسرائيل وفزّاعة الإسلاميّين في أعقاب الثّورات العربيّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تاريخ النشر: 2011/10/18، تاريخ التصفح: 2013/4/1.
http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-
49.وكالة القدس نت للأنباء، ردود فعل الوزراء الإسرائيليين على فوز مرسي بالرئاسة المصرية، تاريخ النشر: 2012/6/25 ، تاريخ التصفح: 2013/4/3.
http://www.qudsnet.com/arabic/news.php?maa=PrintMe&id=222384
50.صنع الله، حسن؛ وطه، مجدي، قراءة في الانتخابات المصرية، مركز الدراسات المعاصرة، تاريخ النشر: 2012/5/23 ، تاريخ التصفح: 2013/4/3.
http://www.center-cs.net/full.php?ID=567#.UVkWGzes8r4
51.قنديل، محمد؛ جودة، محمود، أبعاد وتداعيات الثورة المصرية داخليا وخارجيا، الحوار المتمدن، تاريخ النشر: 2011/6/22، تاريخ التصفح/ 2013/4/11.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=264337
52.دحبور، ابراهيم، أبعاد وتداعيات الثورة المصرية على القضية الفلسطينية، وكالة معا، تاريخ النشر: 2011/4/25، تاريخ التصفح/ 2013/4/11.
http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=381969
53.شينكر، ديفيد، التداعيات الثورية: مصر تواجه تحديات أمنية مبكرة، معهد واشنطن، تاريخ النشر:حزيران/ يوليو 2012، تاريخ التصفح 2013/4/16.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/revolutionary-

54. أيوب، خليل، موقف الاتحاد الأوروبي من الثورات العربية، الحوار المتمدن، العدد: 3564، تاريخ النشر: 2011/12/2، تاريخ التصفح/ 2013/4/18.
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=285741

55. عرار، أمجد، تقرير: كيف تقرأ "إسرائيل" المتغيرات العربية؟، المصدر: موقع: ايلاف، تاريخ النشر: 2011/6/26، تاريخ التصفح: 2013/4/22.
http://www.elaph.com/Web/NewsPapers/2011/6/665035.html?entry=

56. فيشمان، ألكس، وآخرون، حول متابعة إسرائيل نتائج انتخابات الرئاسة المصرية الحكومة الإسرائيلية تستعد... للأسوأ!.، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، تاريخ النشر: 2012/6/21، تاريخ التصفح: 2013/4/22.
http://www.madarcenter.org/main-details.php?id=6

57. مدار، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، تقرير خاص بعنوان: إسرائيل تتخوف من تصاعد إطلاق الصواريخ نحو مدنها من جانب تنظيمات الجهاد العالمي في سيناء وسوريا، تاريخ النشر: 2013/4/21، تاريخ التصفح: 2013/4/23.
http://www.madarcenter.org/main-details.php?id=6

58. فهمي، طارق، الرؤية الإسرائيلية للثورات العربية، تاريخ النشر: 2013/4/21، مجلة الأهرام الديمقراطية، تاريخ التصفح: 2013/4/23.
http://democracy.ahramdigital.org.eg/subjects.aspx?serial=891306&bab

59. ميدان، شيماء، ندوة: ديناميات العلاقة بين مصر وإسرائيل في ظل حكم مرسي، موقع: المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية القاهرة، معهد تشاتام هاوس، تاريخ النشر: الأربعاء، 09 كانون2/ يناير 2013، تاريخ التصفح: 2013/4/24.
http://rcssmideast.org/%D9%85%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D8%AF%D9%84.html

60. الصفتي، عادل، الربيع العربي.. ماذا يعني؟، العربية، تاريخ النشر 2011/8/5، تاريخ الاقتباس2012/12/12.
http://www.alarabiya.net/views/2011/08/05/160884.html

61. عقل، طارق، بحث منشور وكتاب عن ثورة 25 يناير، دنيا الرأي، تاريخ النشر: 2012/7/9، تاريخ الاقتباس:2012/12/12.
http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/07/09/265318.html

62. المري، عائشة، ديمقراطية الموجة الرابعة، موقع الجماعة العربية للديمقراطية، تاريخ النشر: 23/ مايو/ 2011، تاريخ التصفح: 2013/5/8.
http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/579

63. عارف، أليسار، أثر الفراشة في أثر الفراشة، موقع: عالم نوح، تاريخ النشر: 2011/8/21، تاريخ التصفح: 2013/5/8.
http://www.nouhworld.com/article/%D8%A3%D8%AB%D8%B1_%D8%A

64. موقع: ثورة 25 يناير، بيانات المجلس العسكري، تاريخ النشر: 2011، تاريخ الاقتباس: 2013/3/31.
http://www.revolution25january.com/january25revolution-statements.asp

65.محيسن، تيسير، قراءة في نتائج الانتخابات المصرية وانعاكسها على القضية الفلسطينية، موقع حزب الشعب الفلسطيني، تاريخ النشر: 2012، تاريخ الاقتباس: 2013/4/21.

http://www.palpeople.org/atemplate.php?id=5407

66.محيي، محمود، الصحافة الإسرائيلية: إسرائيل تتهم مرسى بدفع مصالح "الإخوان" فى غزة، تاريخ النشر: 182013/8، تاريخ الاقتباس: 2013/5/28.

http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=901580

67.وكالة فلسطين للانباء، النص الحرفي لرسالة مرسي لبيرس والرئاسة المصرية تنفي، تاريخ النشر: 2012/8/1، تاريخ الاقتباس: 2013/5/29.

http://pal-news.net/8108.html

68.موقع نعنع، في إسرائيل يخشون: سيقوم في تونس نظام متطرف، تاريخ النشر 2011/11/15، تاريخ التصفح 2013/2/2.

http://news.nana10.co.il/article/?ArticleiD=773193

69.شلومو، بروم، "تأثير إسقاط النظام في تونس في العالم العربي"، موقع معهد أبحاث الأمن القومي، 2011/1/18، تاريخ التصفح/ 2013/2/2.

http://www.inss.org.il/upload/(file)1295359036.pdf

70.نتنياهو: تونس برهان على أنه ينبغي الحفاظ على الأمن"، موقع إذاعة جيش الدفاع الإسرائيلي، تاريخ النشر 1/16/ 2011، تاريخ التصفح2103/2/2.

http://glz.co.il/newsArticle.aspx?newsid=75755

71.ايلاف، إسرائيل: يجب الرد"بحزم" على عبور سفينتين ايرانيتين قناة السويس، أول صحيفة الكترونية صدرت من لندن مايو 2001، العدد 4283، تاريخ النشر22 فبراير 2011، تاريخ التصفح/ الاثنين 11 فبراير 2013.

http://www.mujaz.me/coverages/330909/fullstory/131451/%D8%A5%D

72.ماكوفيسكي، ديفيد، استعراض مكاسب مصر من معاهدة السلام مع إسرائيل، معهد واشنطن، تاريخ النشر: 2011/3/7، تاريخ التصفح: 2013/3/30.

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/reviewing-

73.بن مئير، الون، العلاقات الثنائية المصرية الإسرائيلية إلى اين، نسخة الكترونية، تاريخ النشر: 2011/2/25، تاريخ التصفح: 2013/3/30.

http://www.alzaytouna.net/arabic/print.php?a=137201

74.العنبر، بنحاس، هل أصبحت حماس ميليشيا عسكرية لجماعة الإخوان مسلم في مصر؟، مدونة المنتدى الاستراتيجي، تاريخ النشر: 2012/6/20 ، تاريخ التصفح: 2013/4/2.

http://www.jcpa.org.il/Templates/showpage.asp?FID=855&DBID=

75.موقع وزارة الخارجية الإسرائيلي، تعقيب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو على نتائج الانتخابات المصرية، تاريخ النشر: 24 حزيران، 2012، تاريخ الاقتباس: 2013/4/22.

http://www.altawasul.com/MFAAR/government/communiques++and+

76. يسخرؤون، أفي، وهرئيل، عاموس، مسؤول كبير في إسرائيل: مرسي لم ينبذ اتفاقات السلام، تاريخ النشر: 2012/6/27، تاريخ التصفح: 2013/4/22.
http://translate.google.ps/translate?hl=ar&sl=iw&u=http://www.haaret
77. القناة الثانية الاسرائيلية. للمرة الأولى في عهد مرسي: مبعوث نتنياهو يلتقي مع مسؤولين في القاهرة، تاريخ النشر: 2012/7/2، تاريخ التصفح: 2013/4/22.
http://translate.google.ps/translate?hl=ar&sl=iw&u=http://www.mako.co.i
78. بن اليعازر، بنيامين، أهمية فوز محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية في مصر، *مقابلة مع قناة الكنيست الإسرائيلية*، تاريخ النشر: 2012/6/26، تاريخ الاستماع: 2012/4/22. رابط الكتروني:
http://www.youtube.com/watch?NR=1&feature=endscreen&v=ylpoEw4i6JU
79. آنبار، فرايم، الأمن القومي الإسرائيلي وسط عالم عربي مضطرب، تاريخ النشر: الجمعة 15 صفر 1434هـ - 28 ديسمبر 2012م، تاريخ التصفح: 2013/4/23.
http://translate.google.ps/translate?hl=ar&sl=iw&u=http://www.biu.ac.
80. بيرلي، ريتشارد، (وآخرون)، دراسة حول" إستراتيجية إسرائيلية جديدة نحو عام 2000، (ترجمة) : مركز القدس للدراسات السياسية، المصدر: "معهد الدراسات الإستراتيجية والسياسية العالية، تاريخ النشر 1997/7/1، تاريخ الاقتباس:2012/12/12.
http://www.alqudscenter.org/arabic/pages.php?local_type=128&local_detail
81. لارس، ليؤر، عامان على الثورة المصرية في عيون إسرائيل- عمر سليمان.. صندوق الأسرار الذي رحل قبل أن يبوح، تاريخ النشر: 2013/2/18، تاريخ التصفح: 2013/4/23.
http://translate.google.ps/translate?hl=ar&sl=iw&u=http://www.dvarim.be

الملاحـــــــق

وثيقة رقم (1)

نص اتفاقية كامب ديفيد الموقعة بين مصر وإسرائيل 1978م

الديباجة

اقتناعا منهما بالضرورة الماسة لإقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن 242 و 338 إذ تؤكدان من جديد التزامهما "بإطار السلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب دافيد"، المؤرخ في 17 سبتمبر 1978 وإذ تلاحظان أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساسا للسلام، ليس بين إسرائيل ومصر فحسب، بل أيضا بن إسرائيل وأي من جيرانها العرب كل فيما يخصه ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس..ورغبة منهما في إنهاء حالة الحرب بينهما وإقامة سلام تستطيع فيه كل دولة في المنطقة أن تعيش في أمن..واقتناعا منهما بأن عقد معاهدة سلام بين إسرائيل ومصر يعتبر خطوة هامة في طريق السلام الشامل في المنطقة والتوصل إلى تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي بكافة نواحيه.. وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها..وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما وفقا لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات الدولية في وقت السلم..قد اتفقتا على الأحكام التالية بمقتضى ممارستهما الحرة لسيادتهما من أجل تنفيذ الإطار الخاص بعقد معاهدة السلام بين إسرائيل ومصر

المادة الأولى

1. تنتهي حالة الحرب بين الطرفين ويقام السلام بينهما عند تبادل وثائق التصديق على هذه المعاهدة.
2. تسحب إسرائيل كافة قواتها المسلحة والمدنيين من سيناء إلى ما وراء الحدود الدولية بين مصر وفلسطين تحت الانتداب، كما هو وارد بالبروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الأول) وتستأنف مصر ممارسة سيادتها الكاملة على سيناء.
3. عند إتمام الانسحاب المرحلي المنصوص عليه في الملحق الأول، يقيم الطرفان علاقات طبيعية وودية بينهما طبقا للمادة الثالثة (فقرة 3).

المادة الثانية

إن الحدود الدائمة بين مصر وإسرائيل هي الحدود الدولية المعترف بها بين مصر وفلسطين تحت الانتداب كما هو واضح بالخريطة في الملحق الثاني وذلك دون المساس بما يتعلق بوضع قطاع غزة. ويقر الطرفان بأن هذه الحدود مصونة لا تمس ويتعهد كل منهما باحترام سلامة أراضي الطرف الأخر بما في ذلك مياهه الإقليمية ومجاله الجوي.

المادة الثالثة

1. يطبق الطرفان فيما بينهما أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول في وقت السلم، وبصفة خاصة-:

أ) يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي.

ب) يقر الطرفان ويحترم كل منهما حق الآخر في أن يعيش في سلام داخل حدوده الآمنة والمعترف بها.
ج) يتعهد الطرفان بالامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها، أحدهما ضد الآخر، على نحو مباشر أو غير مباشر، وبحل كافة المنازعات التي تنشأ بينهما بالوسائل السلمية.

2. يتعهد كل طرف بأن يكفل عدم صدور فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو أفعال العنف أو التهديد بها من داخل أراضيه أو بواسطة قوات خاضعة لسيطرته أو مرابطة على أراضيه ضد السكان أو المواطنين أو الممتلكات الخاصة بالطرف الآخر. كما يتعهد كل طرف بالامتناع عن التنظيم أو التحريض أو الإثارة أو المساعدة أو الاشتراك في فعل من أفعال الحرب أو الأفعال العدوانية أو النشاط الهدام أو أفعال العنف الموجة ضد الطرف الآخر في أي مكان. كما يتعهد بأن يكفل تقديم مرتكبي مثل هذه الأفعال للمحاكمة.
3. يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستتضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع التمييزي المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع. كما يتعهد كل طرف بأن يكفل تمتع مواطني الطرف الآخر الخاضعين لاختصاصه القضائي بكافة الضمانات القانونية ويوضح البروتوكول الملحق بهذه المعاهدة (الملحق الثالث) الطريقة التي يتعهد الطرفان بمقتضاها بالتوصل إلى إقامة هذه العلاقات وذلك بالتوازي مع تنفيذ الأحكام الأخرى لهذه المعاهدة.

المادة الرابعة

1. بغية توفير الحد الأقصى للأمن لكلى الطرفين وذلك على أساس التبادل تقام ترتيبات أمن متفق عليها بما في ذلك مناطق محدودة التسليح في الأراضي المصرية والإسرائيلية وقوات أمم متحدة ومراقبين من الأمم المتحدة وهذه الترتيبات موضحة تفصيلا من حيث الطبيعة والتوقيت في الملحق الأول وكذلك أية ترتيبات أمن أخرى قد يتفق عليها الطرفان.

2. يتفق الطرفان على تمركز أفراد الأمم المتحدة في المناطق الموضحة بالملحق الأول ويتفق الطرفان على ألا يطلبا سحب هؤلاء الأفراد وعلى أن سحب هؤلاء الأفراد لن يتم إلا بموافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بما في ذلك التصويت الإيجابي للأعضاء الخمسة الدائمين بالمجلس وذلك ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

3. تنشأ لجنة مشتركة لتسهيل تنفيذ هذه المعاهدة وفقا لما هو منصوص عليه في الملحق الأول.

4. يتم بناء على طلب أحد الطرفين إعادة النظر في ترتيبات الأمن المنصوص عليها في الفقرتين 1، 2 من هذه المادة وتعديلها باتفاق الطرفين.

المادة الخامسة

1. تتمتع السفن الإسرائيلية والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها بحق المرور الحر في قناة السويس ومداخلها في كل من خليج السويس والبحر الأبيض المتوسط وفقا لأحكام اتفاقية القسطنطينية لعام 1888 المنطبقة على جميع الدول. كما يعامل رعايا إسرائيل وسفنها وشحناتها وكذلك الأشخاص والسفن والشحنات المتجهة من إسرائيل وإليها معاملة لا تتسم بالتمييز في كافة الشؤون المتعلقة باستخدام القناة.

2. يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي. كما يحترم الطرفان حق كل منهما في الملاحة والعبور الجوي من وإلى أراضيه عبر مضيق تيران وخليج العقبة.

المادة السادسة

1. لا تمس هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أي نحو يمس بحقوق والتزامات الطرفين وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

2. يتعهد الطرفان بأن ينفذا بحسن نية التزاماتهما الناشئة عن هذه المعاهدة بصرف النظر عن أي فعل أو امتناع عن فعل من جانب طرف آخر وبشكل مستقل عن أية وثيقة خارج هذه المعاهدة.

3. كما يتعهدان بأن يتخذا كافة التدابير اللازمة لكي تنطبق في علاقاتهما أحكام الاتفاقيات المتعددة الأطراف التي يكونان من أطرافها بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب للأمين العام للأمم المتحدة وجهات الإيداع الأخرى لمثل هذه الاتفاقيات.

4. يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة.

5. (مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة يقر الطرفان بأنه في حالة وجود تناقض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهما الأخرى، فإن الالتزامات الناشئة عن هذه المعاهدة تكون ملزمة ونافذة.

المادة السابعة

1. تحل الخلافات بشأن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق المفاوضة

2. إذا لم يتيسر حل هذه الخلافات عن طريق المفاوضة فتحل بالتوفيق أو تحال إلى التحكيم

المادة الثامنة

يتفق الطرفان على إنشاء لجنة مطالبات للتسوية المتبادلة لكافة المطالبات المالية.

المادة التاسعة

1. تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول عند تبادل وثائق التصديق عليها.

2. تحل هذه المعاهدة محل الاتفاق المعقود بين إسرائيل ومصر في سبتمبر 1975.

3. تعد كافة البروتوكولات والملاحق والخرائط الملحقة بهذه المعاهدة جزءا لا يتجزأ منها.

4. يتم إخطار الأمين العام للأمم المتحدة بهذه المعاهدة لتسجيلها وفقا لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في واشنطن د ي . س في 26 مارس سنة 1979م، 27 ربيع الثاني سنة 1399هـ من ثلاث نسخ باللغات العربية والعبرية والإنجليزية، وتعتبر جميعها متساوية الحجية وفي حالة الخلاف في التفسير فيكون النص الإنجليزي هو الذي يعتد به.

عن حكومة جمهورية مصر **محمد أنور السادات**

عن حكومة دولة إسرائيل **مناحم بيجين**

شهد التوقيع **جيمي كارتر** رئيس الولايات المتحدة الأمريكية

الموقعون الرئيس محمد *انور السادات* و رئيس الوزراء الإسرائيلي *مناحم بيجن* والرئيس الأمريكي *جيمي كارتر*

الدول الأعضاء

جمهورية مصر العربية

اسرائيل

الولايات المتحدة الأمريكية